بسم الله الرحمن الرحيم

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دورى

مج ١١، ع ٢ ٢٠٠٨

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٨٠ دولارا أمريكيا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٢٠ دولارا أمريكيا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٢٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
قصيدة كعب بن سعد الغنوى دراسة وسائل سبك وحبك النص د. أشرف عبد البديع عبد الكريم	٩-١٠٠
الدلالة التركيبية بين النظرية والتطبيق سورة «يوسف» نموذجًا د. نادية رمضان النجار	١٠١-١٦٦
تنبيهات البطليوسى على غير الجائز صرفيًا ونحويًا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل د. فايز صبحى عبد السلام تركى	١٦٧-٢٤٦
التعدية فى اللغة السريانية فى ضوء الدلالة التوليدية د. ماجدة محمد أنور	٢٤٧-٢٩٦
مفهوم الألوان ودلالاتها بحث فى علم الجمال د. هالة محجوب خضر	٢٩٧-٣٣٨

تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيا ونحويا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل

د. فايز صبحي عبد السلام تركي

محاضر العلوم اللغوية ، ورئيس قسم اللغة العربية
بكلية المعلمين - جامعة سبها
ليبيا - وادي الحياة - الغريفة

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين ، حمد الشاكرين الموحّدين ، والصلاة والسلام على خير خلقه ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن اهتدى بهديهم ، واتَّبع طريقهم إلى يوم الدين ، أمّا بعد ،

فإنّه لَمّا كان من المتفق عليه أنَّ شروح الدواوين الشعريّة تمثِّل ثروة ، لا يُستهان بها في مجالات اللغة، صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالةً ، وهو ما ينسحب على كتب الأمالي وكتب الشروح التي وضعها اللغويون والنحاة شرحًا على الأبيات الشعرية الواردة في مؤلف ما لأجد اللغويين أو النحاة أيضًا ، نحو شرح السيرافي على أبيات سيبويه ، وشرح ابن سيده على أبيات الجمل للزَّجّاجيّ ، وشرح البطليوسي على أبيات هذا الكتاب أيضًا [1] ، وأمالي ابن الشجري ، وبخاصة حديثه عن زلاّت مكّيّ بن أبي طالب في «مُشكل إعراب القرآن» ، وذلك في المجلسين ، الثمانين والحادي والثمانين ، وشرح البغدادي على أبيات مغني اللبيب ، وغير ذلك ، أقول : لَمّا كان ذلك كذلك ، فينبغي النظر فيها مرة بعد مرة .

والملاحظ أنَّ الشارح في مثل هذه الكتب كثيرًا ما كان يناقش قضايا صرفيةً أو نحويةً منبِّهًا على الخطأ أو الغلط في أمرٍ ما ؛ ومن هنا كان غير الجائز صرفيًا ونحويًا

في أمهات الكتب -ومن بينها الشروح- يشكِّل ثروةً لا يُستهان بها في التعرُّف على الفكر الصرفي والنحوي ؛ ومن ثَمّ استخدام هذا الجانب المعرفي - الذي يعدُّ معينًا لا ينضب صدد التعرض للتحلِيل النّصيِّ لنص ما ، تحليلاً لغويًا في ضوء علم اللغة النصيِّ ، وهو الأمر الذي يتفق مع كون اقتضاء المنهجية العلمية والموضوعية في الدرس اللغوي عدم الاقتصار في أخْذ العلم الصرفي والنحوي واللغوي عامةً من الكتب المقصورة على هذا التأليفَ ، نحو الكتاب ، والمقتضب والخصائص والمنصف للمازني وشَرْحه لابن جني ، وغير هذا ، وذلك على الرَّغْم من أنَّ هذه الكتب قد تضمنت زبدًا منَ هذا النحو من العرض لغير الجائز صرفيًا ونحويًا ، وهو ما أبرزه أساتذتي من قبل ، نحو دراسة أستاذي الدكتور محمود سليمان ياقوت ، والمعنونة بالتراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه «دراسةٌ لغويّةٌ» ، ودراسة الدكتور أحمد علم الدين الجندي بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزأين الحادي والسبعين والثاني والسبعين ، بعنوان «في التركيب اللغوي ، تراكيب بين القبول والرفض» .

وانطلاقًا مما سبق ، وبالإضافة إلى مالفت انتباهي من تركيز البَطَلْيَوسيّ - أبو محمد عبد الله بن السِّيد البَطَلْيَوْسي ، المولود في مدينة بَطَلْيَوْس بالأندلس ، سنة أربعمائة وأربع وأربعين ، والمتوفى سنة خمسمائة وإحدى وعشرين من الهجرة[٢] - على غيرِ الجائز والتعليل له بكلِّ ما أوتي من علْم ، فقد وقع اختياري على كتابه كتاب شرح أبيات الجمل ، كي أشارك بلبنة في فَهم البناء المعرفي اللغويّ . وقد عبَّر البطليوسي عن هذه الأخطاء والأغلاط الصرفية والنحوية بقوله : وهذا خطأ ، وذلك غلط ، ولا يجوز ، ولا يلزم . . .إلخ . وتجدر الإشارة إلى أنَّ المقصود بغير الجائز صرفيًا ونحويًا هو غير الجائز عند البطليوسي ، أو ما نصّ عليه هو بخصوص عدم الجواز عند النحويين أو عند أحدٍ بعينه ممن ذكر أسماءهم .

ولمَّا كان الصرف والنحو وثيقي الصلة ببعضهما ، حيث إنَّ الأول يبحث في بنية الكلمة والثاني في التراكيب ، فقد كان هذا البحث بعنوان «تنبيهات البطليوسي

على غير الجائز صرفيًا ونحويًا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل» ، وذلك بالوصف والتحليل في ضوء ما كتبه القدماء قبل البطليوسي أو بعده ، بالإضافة إلى ما أدلى به المحدثون فيما عُولج في ثنايا البحث من قضايا . وهنا أشير إلى أنَّ هذا البحث على الرَّغْم من أنَّه قد يبدو قديمًا في موضوعاته ، فإنَّ الجديد فيه يبدو في طريقة التناول ، المبنية على الوصف والتحليل ، ومحاولة ربْط فكرة غير الجائز بالمعنى في كثير من المواضع ؛ ومن ثَمَّ ثراء المعنى النَّصِّيّ للبيتَ موضع ملاحظة البطليوسي في سياقه النَّصِّيّ ، أضف إلى ذلك بيان رأيه فيما يتعلق بالقضايا المطروحة ومناقشتها من خلال فكرة غير الجائز ، وبناءً على استقراء مصدر الدراسة ، فقد اقتضى البحث أن يكون مقسّمًا على أحد عشر مبحثًا ، أولها لغير الجائز صرفيًا ، والبقية فيما يتصل بغير الجائز نحويًا .

المبحث الأول

ما يتَّصل بغير الجائز في جمع «فاعل الصفة»

تعرض البطليوسي لغير الجائز صرفيًا في جمع (فاعل) الصفة ، والجدير بالذكر الإشارة إلى أنَّ (فاعلاً) قد يكون اسمًا مذكرًا ومؤنثًا ، وقد يكون صفةً ، فإنْ كان اسمًا فجمعه قد يأتي على فَوَاعِلَ ، نحو كواهل في جمع كاهل ، وقد يأتي على فُعْلانَ ، وفِعْلانَ . أمَّا إذا كان (فاعِلاً) صفةً ، فإنّ هذه الصفة تُجمع على (فُعَّل) و(فُعَّال) غَالبًا ، نحو جمع جاهل على جُهَّل وجُهَّال ، وقد تُجمع على (فَعَلة) وعلى (فُعَلة) في المعتل العين ، وعلى (فُعُل) وعلى (فُعَلاء) وعلى (فُعْلان) و(فعَال) و(فُعُول) .

أمَّا مجيء جمع (فاعل) للمذكر العاقل في الصفات على فواعل ، فشاذٌّ ، نحو فوارس جمع فارس ، وإذا كان (فاعل) صفةً لغير العاقل جُمع قياسًا على (فواعل) مثل شارب وشوارب وصاهل وصواهل ، وإذا كان (فاعِل) مؤنّثًا فإنّه يُجمع على فواعل وفُعَّل ، سواءٌ أكان بالتاء ، نحو نائمة ونوائم ونُوَّم ، أم كان بغير التاء ، نحو حائض وحوائض وحِيَّض [٣] .

هذا ، وقد أشار البطليوسي إلى غير الجائز صرفيًا أو إلى ما يعدُّ من باب الخطأ أو الغلط فيما يتصل بجمع (فاعل) الصفة في تعليقه على ما أنشده أبو القاسم الزَّجّاجي - رحمه الله - في باب النعت من قول خِرْنِق بنت هَفَّان القيسيّة ، أخت طرفة المالكي لأُمِّه في قولها[٤] : (من الكامل)

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداة وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

قال : «والعداةُ جمع عاد ، وهو العدوُّ بعينه ، ولا يجوز أنْ يكون جمع عَدُوٍّ ؛ لأنَّ (فعُولاً) لا يُجْمع على (فُعَلَة) ، وقد حكى أبو زيد : لا أشمتَ اللهُ عَادِيكَ ، أي عَدُوَّكَ»[٥] .

فالبطليوسي في تعليقه هذا يشير إلى أنَّ كلمة (العُداة) الواردة في بيت الخِرْنِق جمع (عاد) ، ومن غير الجائز صرفيًا أنْ تكون جمع (عَدُوٍّ) ؛ وذلك لأنَّ (عَادٍ) على مثال (فاعل) معتل العين ، وهو صفةٌ ، وجمعه (عداة) على مثال (فُعَلَةٍ) ، أضف إلى ذلك أنَّ المعنى في بيت الخِرْنِق يؤيِّد وجْهة نَظَر البطليوسي ، فهي تعني أنَّهم حَتْفُ مَنْ عاداهم ، يُتْلفون أعداءهم كإتلاف السُّمّ لهم ، وهم آفة الإبل ؛ لما ينحرونها للأضياف ، و«النازلون بكلِّ معترك» يعني النازلون بمواضع القتال والاعتراك ، والغاشون للحروب ، و« الطيبون معاقد الأزْر» يعني أنَّهم أعفاء ، يقال : فلانٌ طيّب معقد الإزار ، وهو كناية عن العفّة[٦] ، وهاهو الدرس الصرفيّ يخبرنا بأنَّ (فاعلاً) الصفة «يُجْمَع على (فُعَّل) و(فُعَّال) غالبًا ، كما يُجْمع جاهلٌ على جُهَّل وجُهَّال ، ويُجْمَع على (فَعَلَة) كثيرًا كفَسَقَة ، في جمع فاسق ، وعلى (فُعَلَة) في المعتل العين ، نحو : قُضَاة ، في جمع قاضٍ»[٧] ، وعُداة جمع عاد . وقد علّل البطليوسي لإشارته هذه بعدم كون (العُداة) جمعَ (عَدُوٍّ) بأنَّ (فعولاً) لا يُجْمع ، أي لا يُكسَّر على (فُعَلَة) ، وذلك مرجعه في الدرس الصرفي إلى أنَّ الصفة في الثلاثي الذي ثالثه مدةٌ زائدةٌ ، وكانت هذه المدة واوًا ، نحو : فَعُول ، فإنَّه يُكَسَّر على (فُعُل)

بضم الفاء والعين - غالبًا - وليس على (فُعَلَة) ، نحوُ صبور وصُبُر ، وقد يُجْمع على فُعَلاء ، نحوُ وَدُود ، ووُدَدَاء ، وعلى أفعال ، نحوُ عَدُوٍّ وأعداء[٨] .

المبحث الثاني

ما يتصل بغير الجائز في مرجعية ضمير الغائب

الأصل في ضمير الغائب أن يعود على مفسِّرٍ (مرجع) متقدِّمٍ عليه ، نظرًا للإبهام الموجود في الضمير ؛ وذلك «ليُعْلَم المعنيّ بالضمير عند ذكره بعد مفسِّره»[٩] ، وقد يكون المرجع متقدِّمًا لفظًا ورتبةً ، وقد يكون متقدِّمًا لفظًا لا رتبة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[١١] ، فالضمير في (ربُّه) يعود على (إبراهيم) ، وقد تقدَّم عليه في اللفظ ، لكن رتبته التأخير ؛ لكونه مفعولاً به ، وقد يكون المرجع المتقدم متقدِّمًا رتبةً لا لفظًا ، وقد يكون المرجع متأخِّرًا ، وقد يتعدد ، وغير ذلك من الأمور[١١] . والأصل في كلِّ هذا أنْ يعود الضمير على أقرب مذكور ، وقد يعود على أبعد مذكور ، والغالب أنْ يكون المرجع ملفوظًا به كما تقدَّم ، وقد يكون غير ملفوظ به[١٢] ، وفي هذا يقول السيوطي : «المفسر إمَّا مُصرَّحٌ بلفظه ، وهو الغالب كزيد لقيته ، وقد يُسْتغنى عنه بما يدل عليه»[١٣] .

والجدير بالذكر أنَّ هذا المرجع غير الملفوظ به صراحةً في الكلام يُسْتدلُّ عليه بقرائن ، ذكرها النُّحاة[١٤] ، أضف إلى ذلك أنَّه يمكن القول : إنَّ هذا الضمير قد حلَّ محل الاسم الظاهر ، محقِّقًا ما ترنو إليه اللغة من إيجاز ، وهنا أجدني توَّاقًا إلى ذكْر قول الأستاذ علي النَّجدي ناصف - وهو مالا أملُّ من تكراره - : «وللضمير مزايا تُذْكر له ، وأثرٌ يُطلب من أجله ويُراد عليه في التعبير ، فهو يرفع اللبس ، ويُكَنِّي عن الظاهر ، ويعين على الاختصار . . . ويبدو أنَّ الظاهر أقدم عهدًا وأسْبق ظهورًا في اللغة من الضمير ؛ لأنَّ الضمير كما تقدَّم بديلٌ منه وكنايةٌ عنه»[١٥] .

ولا يعدُّ من نافلة القول الإشارة إلى أنَّ ضمير الغائب يأتي رابطًا في جملة الحال والصفة والصلة والخبر ، وهو ما اصطُلح عليه بربط الجملة بما هي خبرٌ عنه ، وذلك باعتبار أنَّ الضمير عنصرٌ إحاليٌّ ، وهو ما يترتب عليه الإسهام في التماسك النَّصيِّ[١٦] .

نأتي إلى عرْضِ البطليوسي للخطأ أو غير الجائز فيما يتَّصل بمرجعية الضمير ، فنجد أنَّ ذلك كان في تعليقه على قول الأعشى[١٧] : (من الطويل)

لَقَـد كَـان في حَـوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُـهُ تَقَـضّي لُبَـانَاتٌ وَيَسْـأمُ سَـائِمُ

فقال : «وثواءٌ بدلٌ من (حوْل) ، وثويْتَه جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب ؛ لأنَّها في مكان الصفة لثواء ، وهي صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له ، ولو صيَّرتها اسمًا لقُلتَ : ثاويَهُ أنت ، فانفصل الضمير المتصل ، وبرز . ويجب أنْ يكون في هذه الجملة ضميران عائدان ، عائدٌ إلى (الثواء) من صفته ، وعائدٌ إلى موصوفها ، وحُكْم بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل أنْ يكون في كلٍّ واحد منهما ضميرٌ يعود إلى المبدل منه ؛ فالهاء في ثويته تعود إلى (الثواء) ، والعائد إلى الحول مقدَّرٌ ، كأنَّه قال : ثواءٌ ثَويْتَه فيه . ونظير هذه المسألة من مسائل النحو : نفعني عبد الله علمٌ أفادَنيه ، أي أفادَنيه هو ، فالهاء في (أفَادَنيه) عائدةٌ إلى (علْم) ، (هو) المضمر عائدٌ إلى (عَبد الله) . وقَد قال بعض مَن شرح أَبيَات الجمل من مَشايخ عصرنا - وهو أبو الحسن بن سيدَه - رحمه الله - : إنَّ الهاء من ثويْتَه يجوز أن تعود على الثواء ، ويجوز أن تعود على (الحَوْل) ، وذلك خطأٌ ؛ لأنَّه إذا أعاد الهاء من ثويتَه على (الحَوْل) ، بقي الموصوف لم يَعُدْ إليه من الجملة التي هي صفةٌ عائدٌ»[١٨] .

ومن خلال هذا النص يُلاحظ أنَّ البطليوسي قد أشار إلى أنَّ كلمة (ثواء) بدلُ اشتمال من (حول) ، وجملة (ثويته) في محل جر على الصفة لثواء ، والهاء في (ثويته) تعود على (الثواء) ، وبذلك تكون الجملة قد ترابطت مع موصوفها عن طريق هذا الضمير ، فكان رابطًا بين المفهومين ، أعني مفهوم الموصوف ، ومفهوم

جملة الصفة ، وهو الأمر الذي أسهم في حُسْن السَّبك والحبك . وأشار البطليوسي أيضًا إلى أنَّ العائد على المبدل منه (الحول) من البدل (ثواء) مقدَّرٌ ، وتقديره : ثواءٌ ثويته فيه ، وذلك على نحو : نفعني عبد الله علمٌ أفادنيه ، أي أفادنيه هو ، فالهاء في جملة (أفادنيه) عائدةٌ من جملة الصفة على بدل الاشتمال من (عبد الله) وهو كلمة (علْم) ، أمَّا العائد على كلمة (عبد الله) فهو الضمير المضمر المقدَّر في قوله : أي أفادَنيه هو .

ونتيجة لعرضه هذا ، ولمَّا كان كتاب الجمل للزجّاجي قد شرحه أكثر من شارح[١٩] ، نحو شَرْح أبي الحسن بن سيدَه ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، وهو متقدِّمٌ على البطليوسي ، فإنَّ البطليوسي قد أشارَ إلى خطأ ذكره ابن سيدَه ، وهو قوله : إن الهاء من (ثويته) يجوز أن تعود على (الثواء) ، ويجوز أن تعود على (الحول) ، وقد برَّر البطليوسي الخطأ في هذا القول بالجواز بأنَّه إذا أعدنا الهاء من (ثويته) على (الحول) بقي الموصوف (ثواء) بدون عائد من الجملة التي هي صفته ، وإذا جعلنا الهاء عائدة على (الثواء) بقي المبدل منه (الحول) بدون عائد عليه من المبدل (الثواء) ؛ ومن ثمَّ كان لابدّ من تقدير ضمير آخر على نحو ما سبق ، أضف إلى ذلك أنَّ الأصل في الضمير أنْ يعود على أقربٍ مذكور ، وليس ثمّة دليلٌ من اللغة أو المقام يسوِّغ عَوْد الضمير من (ثَوَيْتُهُ)على كلمة (حَوْل) ، والمرجع (حَوْل) ليس مضافًا ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا**﴾[٢٠] ، حيث إعادة الضمير في قوله (تُحصوها) على الأبعد ، وهو (نعمة) ؛ لأنَّه مضافٌ[٢١] .

وهو الأمر الذي يؤيده الواقع اللغوي - وما نؤيده نحن - المبني على فهمٍ للموروث اللغوي ، الذي في إشارته ضمن شروط جملة الصفة أنْ تشتمل على رابط يربطها بالموصوف إشارةٌ إلى التنبُّه لإسهام هذا العائد الرابط في حُسْن السبك والحبك ، وهو الصحيح على نحو مابُيِّن ، حيث إنَّ الروابط الإحالية - ومن بينها الضمائر - لا تلتزم بالحدود التركيبية ، فقد تربط بين تركيبين منفصلين ، نحوُ الربط بين التركيب المكتنف للموصوف وتركيب جملة الصفة ، فهي بنيةٌ عابرةٌ للتركيب ،

وهذه المرونة جعلتها من أهم عناصر الدلالة في النصوص [٢٢] . وحول هذا الرابط في جملة الصفة يقول سيبويه : «وإذا كان الفعل في موضع الصفة . . . وذلك قولك أزيد أنت رجلٌ تضربه ، وأكُلَّ يوم ثوبٌ تلبسه ، فإذا كان وصفًا فأحسنه أنْ يكون فيه الهاء ؛ لأنَّه ليس بموضع إعمالٍ ، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل ؛ لأنَّه في موضع ما يكون من الاسم»[٢٣] .

فالجدير بالذكر أنَّ الصحة النحوية والمعنى يؤيِّدان كَون الضمير في (ثويته) عائدًا على (ثواء) ، والعائد على (حَوْل) ضميرٌ مقدَّرٌ ، تقديره : ثويته فيه ، فمن حيث الصحة النحوية تبين فيما سبق أنَّه لابد أنْ يكون الضمير عائدًا على (ثواء) حتى يكون رابطًا بين الموصوف وصفته ، وهو الأمر الذي يتصل بالمعنى أيضًا ، فالشاعر قبل هذا البيت بدأ قصيدته بقوله :

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

أي أنَّه بدأ مخاطبًا نفسه بتَرْك هريرة ، وإنْ لام اللائمون ، ثم عاد مخاطبًا نفسه ، وكأنَّها لم تستجب لأمره الصارم العنيف : مالك لا تفعل؟ أأنت حزينٌ كئيبٌ لفراقها؟ ثم استكمل في البيت الثاني موضع حديثنا قائلاً لنفسه متعجِّبًا : ألَمْ يكْفك عامٌ طويلٌ قد أقمته معها ؟ فثمة إقامةٌ أقمتها معها لمدة عام ، فيها شفاءٌ للغَرام ، وقضاءٌ للحاجة ، وسأمٌ للإقامة ، ولكنك لمفارقتك إيَّاها واجمٌ وعلى المقام معها عازمٌ ![٢٤] ؛ ومن ثَمَّ فقد تحقق حُسْنُ السبك في ظاهر النص ، والاستمرارية الدلالية (الحبك) في عالم النص[٢٥] .

المبحث الثالث

ما يتصل بغير الجائز في زيادة كان

ممّا لا شك فيه أنَّ الزيادة في الدرس النحوي تُعدُّ إحدى القضايا التي تدخل التراكيب ، مؤثِّرة فيها من الناحية الدلالية ، فكلُّ زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى[٢٦] ، أي أنَّ الكلمة الزائدة في التركيب هي الكَلمة التي تُزاد من الناحيَة

النحوية ، وتفيد معنى زائداً عن معناها الأصلي ، الذي انسلخت منه ، فيُؤتى بها لتأكيد الكلام أو تبيينه ، والتي لا يتأثر الكلام بسقوطها ، نحو زيادة (كان) بين الصفة والموصوف ، وبين ما وفعل التعجب ، وبين المسند والمسند إليه ، ونحو زيادة حرف الجر ، وزيادة الاسم كما هو الحال في ضمير الفصل ، ولا تكون الكلمة الزائدة عاملةً أو معمولاً فيها[٢٧] . وكما انفردت الزيادة بأهمية بين القدماء - على الرَّغْم من إنكار البعض لها من القدماء والمحدثين أيضًا[٢٨] - فقد نالت مكانتها في الدرس التوليدي التحويلي ، وعلم اللغة النَّصي[٢٩] ، فعندما تبدو لله في البناء الظاهري فلابد لها من فائدة ، كأنْ تكون تقويةً أو تأكيداً أو تمحيصًا للمعنى المستفاد من التركيب ، لا أنْ تقتصر وظيفتها على استقامة الوزن وتصحيح القافية في النص الشعري على سبيل المثال[٣٠] .

نأتي إلى زيادة (كان) - وهي ما نحن بصدد الحديث عنه عند البطليوسي - فيمكن الإشارة إلى أنَّ لزيادتها مواضعَ ، نصَّ عليها النحاة ، بين ما وفعل التعجب ، وبين الصفة والموصوف ، وبين العاطف والمعطوف ، وبين الجارِّ والمجرور ، وبين المسند والمسند إليه ، وبين الموصول وصلته ، وبين اسم الشرط وفعله ، وبين ما المصدرية وما في خبرها[٣١] ، وهنا أشير إلى قول السيرافي : «وقولنا : تكون زائدةً ، ليس المعنى بذلك أنَّ دخولها كخروجها في كلِّ معنى ، وإنَّما يعني بذلك أنَّه ليس لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا هي لوقوع شيءٍ مذكور»[٣٢] .

هذا ، وقد أشار البطليوسي إلى غير الجائز نحويًا فيما يتصل بزيادة (كان) ، وردِّه لهذا الكلام بقوله : (لا يلزم) ، في تعليقه على قول الفرزدق في مقدمة مَدْحه هشام بن عبد الملك وهجائه جريرًا وبني كُلَيب[٣٣] : (من الوافر)

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لنا - كَانُوا - كِرامِ ؟

فقال : «وسلك أبو القاسم في بيت الفرزدق مسلك الخليل وسيبويه ، فجعل كان فيه زائدةً ، وكان أبو العبّاس المبرد يردُّ ذلك ، ويقول : الواو في (كانوا) اسم كان ، و(لنا) خبرها ، كأنّه قال : وجيرانٌ كرامٌ كانوا لنا ، وتابع أبا العباس على ذلك

جماعةٌ من النحويين ، وقالوا : كيف تُلْغَى (كان) في هذا البيت ، والضمير قد اتصل بها ؟ ! وهذا الذي قالوه لا يلزم ؛ لأنَّ (ظننت) تُلْغَى عن العمل مع اتصال الضمير بها في نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظننت . وقد ذكرنا في الكتاب الأول ما احتجَّ به أبو علي الفارسي ، وابن جنيّ للخليل ، فأغنى ذلك عن إعادته هاهنا ، فموضع (لنا) خفضٌ على مذهب الخليل ؛ لأنَّها في موضع الصفة لجيران ، وهو في موضع نصب على مذهب أبي العبّاس ؛ لأنَّه في موضع خبر كان»[٣٤] .

فالبطليوسي في هذا النص يرى أنَّ أبا القاسم الزَّجّاجي جعل (كان) في بيت الفرزدق زائدةً ، سالكًا مسلك الخليل وسيبويه ، إذ يقول سيبويه : لله وقال الخليل : إنَّ من أفضلهم كان زيدًا ، على إلغاء كان ، وشبَّهه بقول الشاعر ، وهو الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتُ بِدارِ قَـــومٍ وَجِـيـرَانٍ لنا - كَـانُوا - كِـرامِ ؟[٣٥]

ثم أشار إلى أن أبا العبّاس المبرد قد ردَّ زيادة (كان) في هذا البيت بناءً على أنَّ الواو في (كانوا) اسم كان ، و(لنا) خبرها ، كأنَّه قال : وجيرانٌ كرامٌ كانوا لنا[٣٦] ثم نصَّ على أن جماعة من النحويين تابعوا المبرد في هذا البيت قائلين : كيف تُلْغَى (كان) في هذا البيت ، وقد اتصل بها الضمير ؟ !

وأمام إنكار هؤلاء النحاة لزيادة (كان) في هذا البيت أشار البطليوسي إلى أنَّ قولهم هذا لا يلزم ، أي كأنَّه غير صحيح نحويًا - وهو الأمر الذي أوافقه عليه - معلّلاً ذلك بأنَّه إذا كان قوله (كانوا) قد أُلْغِي متأخِّرًا متصلاً بالضمير ، فإنَّ (ظنَّ) تُلْغَى عن العمل متأخرةً مع اتصال الضمير بها أيضًا ، نحو قولنا : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ، وفي هذا يقول سيبويه في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلْغى : «فهي ظننتُ ، وحَسبتُ ، وخلتُ ، وأُريتُ ، ورأيتُ ، وزعمتُ ، وما يتصرف من أفعالهن . . . فإنْ ألغيت قلتَ : عبد الله أظنُّ ذاهب ، وهذا إخالُ أخوك ، وفيها أُرَى أبوك ، وكلَّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكلٌّ عربيٌّ جيِّد»[٣٧] . ولعلَّه من المفيد هنا الإشارة إلى أنَّه لمَّا كان نصُّ سيبويه المذكور آنفًا نقلاً عن الخليل ، فإنِّي ما كدت أفرغ من هذا

البحث حتى عثرت على نصٍّ للخليل في كتابه « الجمل في النحو » يؤيِّد القول بزيادة كان في بيت الفرزدق ، وذلك قوله : « وتقولُ : مررتُ بقومٍ ، كانوا ، كرامٍ . ألغيت «كان» وأردت : مررت بقومٍ كرامٍ ، قال الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتُ بِدارِ قَـــومٍ وَجِيـرَانٍ لنا - كَـانُوا - كِـرامِ ؟[٣٨]

هذا ، وقد أشار البطليوسي إلى أنَّه ذكر في الكتاب الأول له ، وهو إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل ما احتجَّ به أبو علي الفارسي وابن جنيّ للخليل ، وهو ما أغنى عن إعادته في شرح أبيات الجمل ، فقال هناك : «واحتج ابن جني للخليل بأنْ قال : وجه زيادتها في هذا البيت أنْ يُعتقد أنَّ الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، ولنا الخبر ، ولكنك لَمَّا وصلت أعطيت اللفظ حقّه ولم تعتقد أنَّ الواو مرفوعةٌ بكان . وقال أبو علي الفارسي في التذكرة : كان في هذا البيت لغوٌ ؛ لأنَّ لنا قد جرى صفةً على الموصوف الذي هو جيران ، فلا يجوز أنْ يُقدّر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يجز في قولك : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا ؛ لأنَّ معه صقرٌ صفةٌ لرجل ، قال أبو علي : فإنْ قلت : كيفَ تُلغى كان ، وقد عملت في الضمير ؟ قلنا : تكون كان لغوًا ، والضمير الذي فيها تأكيدٌ لَمَا في لنا ؛ لأنَّه مرتفعٌ بالفاعل ، ألا ترى أنَّه خبرٌ له ، قال فإنْ قال قائلٌ : كيف جاز أنْ تَلغيه وقد عمل؟ قلنا : لا يمتنع إلغاؤه وإنْ عمل ، ألا ترى أنَّك تلغي ظننت الجملة بأسرها ، وقد عمل ما تلغيه في الاسم ، فكذلك يجوز أنْ تلغي كان وحدها في قوله : كانوا كرام ، كما جاز إلغاء الجملة بأسرها في ظننت . . . وجاز إلغاء كانوا ؛ لأنَّه لم يقع أولاً ، إنَّما وقع بين صفة وموصوفٍ فجاز إلغاؤه كما جاز إلغاء هو لَمَّا كان واقعًا بين الخبر والمُخبر عنه»[٣٩] .

ومن خلال هذا الحديث في كتب اللغة والأدب يمكن أنْ يُقال : إنَّ الحاصل في (كان) في البيت قولان من حيث الإعمال والإهمال ، لله وفي كلّ واحد منهما قولان : فعلى الإهمال قيل : الأصل (لنَا هُمْ) ثمَ وُصل الضمير بـ (كان) الزائدة إصلاحًا للفظ ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلَى جانب الفعل ، وقيل بل

الضمير توكيدٌ للمستتر في (لنا) على أنَّ (لنا) صفةٌ لجيران ، ثم وُصل لَمَّا ذُكر . وعلى الإعمال قيل : إنَّ الضمير معمولٌ لـ (كان) بالحقيقة على أنَّها ناقصةٌ ، و(لنا) خبرها ، وقيل تامة ، وأنَّها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى ، نحوُ زيدٌ ظننت عالم»[٤٠] .

وإني لأميل إلى قول البغدادي في خزانة الأدب - بجانب قول الخليل وسيبويه ، ومَن رأى رأيهما - وأخصُّ البطليوسي - إذ يقول : «والصواب ما وجَّه به الشارح المحقق ، وهو أنَّ (كان) زيدت مع الفاعل ؛ لأنَّه كالجزء منهما ؛ لأنَّهم قالوا : والفاعل كالجزء من الفعل»[٤١] . وكذلك قول ابن مالك : «وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي ، متوسطة بين مسند ومسند إليه ، نحو : ما كان أحسنَ زيدًا ، أو : لم يُرَ كان مثلُهم ، أو بين صفة وموصوف ، كقول الشاعر :

فَكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتُ بِدارِ قَـــوْمٍ وَجِـيـرَانٍ لنا - كَـانُوا - كِـرامِ ؟

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء ظنَّ إسنادها في نحو : زيدٌ ظننت قائم ، هذا مذهب سيبويه»[٤٢] .

والجدير بالذكر أيضًا ما ذكره صاحب التصريح من قول المرادي في شرح التسهيل ، إذ يقول المرادي : «وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنَّما أراد بالزيادة أنَّه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام ، لَفُهِمَ أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنَّه فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن الماضي ، فجيء بقوله (كانوا لنا) لتأكيد ما فهم من المُضي قبل دخولها ، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدلُّ على أنَّه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا :

هَلْ أَنْتُم عَـــائِجُـــونَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ؟»[٤٣]

فالمرادي يرى أنَّ جملة (كانوا لنا) بأكملها زائدةٌ ، لكني أرى أنَّ (كانوا) زائدة دون (لنا) ؛ لتأكيد ما فُهم من المُضي قبل دخولها ؛ ومن ثم يمكن طرحها من التركيب ، فنقول : وجيران لنا كرام ؛ وذلك لأنَّها « لا تؤسِّس الدلالة على الزمن

الماضي ، بل تؤكِّده وتقويه»[٤٤] . أمَّا إذا كانت دالةً على الزمن الماضي في التركيب - وهو ما لا نؤيده هنا ، حيث إنَّ الدلالة على الماضي مفهومة قبل دخولها - فليس دخولها كخروجها ، وهنا تكون زائدةً لازمةً ، لا يُسْتغنى عنها[٤٥] ؛ ومن ثم فإنَّ (كان) زائدةٌ لتأكيد الماضي وتقويته ، وهذا كما يقول أبو عبيدة مُعمّر بن المُثنّى : «على معنى وديارَ جيران كرام كانوا لنا فيما مضى»[٤٦] . أضف إلى ذلك أنَّه كان بإمكان الشاعر أنْ يؤخِّرها إلى مكان القافية ، ويقول : وجيران لنا كرام كانوا ، لكنَّه أتى بها على صورتها الحالية حتى يستقيم وزن الوافر وتصح القافية ، بجانب ما أراده من دلالة على نحو ما سبق ، وهو الأمر الذي يمكِّننا من القول : إنَّ هذه الزيادة في مكانها هذا مكَّنت النظام النحوي من توافُقه مع النَّسْج الشعريّ .

المبحث الرابع

ما يتصل بغير الجائز في الفصل بين المصدر ومنصوبه

يُعدُّ الفصل النحوي إحدى القضايا التي تدخل بناء الجملة ، متصلاً بقضية إعادة الترتيب في الدرس النحوي ، ويُعَرَّف في الاصطلاح بأنَّه الفصل بين المتلازمين بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية[٤٧] ، «ويُلاحظ أنَّه يكون بعنصر ليس ركنًا من أركان الجملة ؛ لأنَّه إذا كان الفاصل ركنًا من أركانها فلا يُعدُّ فصلاً ، بلْ يُعدُّ من قبيل تقديم الكلام بعضه على بعض . ولمَّا كان الفصل يمكن دراسته في ضوء وضع كلِّ كلمة في موضعها الصحيح ، الذي يترتب عليه الحصول على المعنى»[٤٨] ، فإنَّ عدم وضعها في مكانها الصحيح يترتب عليه وجود تراكيب غير صحيحة نحويًا[٤٩] ، وهو الأمر الذي دعا دي بوجراند إلى اعتبار الفصل من عناصر الترابط في البناء السطحي[٥٠] . هذا ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ الاعتراض أو ما يُسَمَّى بالفصل البلاغي يكون بجملة أجنبية كاملة[٥١] ، وأنَّ ثمة مواضعَ ، لا يجوز فيها الفصل النحوي ، وما ورد منه فهو من لغة الشعر ، التي تَوافق فيها النظام النحوي مع النسج الشعري غالبًا ، وهو ما اصطَلَح عليه القدماء بضرورة الشعر - وهو المصطلح

الذي أُصرُّ على طرْحه جانبًا واستخدام لغة الشعر بدلاً منه - نحو الفصل بين صيغة المبالغة وما عملت فيه ، والفصل بين العامل والمعمول بحرف الاستفهام ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين لا والمنفي ، وبين الفعل المضارع ونواصبه وجوازمه ، وبين الجارّ والمجرور[٥٢] . وقد أشار البطليوسي إلى غير الجائز نحويًا فيما يتصل بالفصل بين المصدر ومنصوبه في تعليقه على قول الشمّاخ بن ضرار : (من الطويل)

وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ... بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ[٥٣]

فقال : «وقوله : ينتظرن قضاءهُ : جملةٌ في موضع الحال من الضمير في (وقوف) ، أو في موضع الصفة لوقوف . وقوله : وهو ضامزٌ : جملةٌ في موضع الحال أيضًا . والباء في قوله : بضاحي : بمعنى في ، والتقدير : وهنَّ وقوفٌ في ضاحي عَذَاة . هذا هو المعنى ، ولكن لا يجوز أنْ تحمله على هذا ؛ لأنك تحول بين الصلة والموصول ؛ لأنَّ ما بعد القضاء من صلة المصدر ، فيجب أنْ يكون ظرفًا للقضاء لا للوقوف»[٥٤] .

والواضح من خلال هذا النص أنَّ البطليوسي يرى أنَّه من غير الجائز نحويًا الفصل بين المصدر أو الموصول (وقوف) والصلة أو ما يتعلَّق به المصدر (بضاحي) ؛ وذلك ترتيبًا على أنَّ المعنى أو التقدير : وهنَّ وقوفٌ في ضاحي عذاة ، مشيرًا إلى أنَّه بناءً على هذا التقدير فإنَّ الجار والمجرور بعد (القضاء) يكون متعلِّقًا بالمصدر (وقوف) . ولمَّا كان ذلك من غير الجائز ، حيث الفصل بين المصدر ومتعلَّقه بأجنبيٍّ ، فقد أوجب أنْ يكون قوله (بضاحي) متعلِّقًا بالمصدر (قضاء) لا بالوقوف ، وهو ما يترتب عليه انعدام القول بأنَّ ثمة فصلاً بين المصدر (قضاء) ومنصوبه (أمره) بأجنبيٍّ[٥٥] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّ ابن الشجري قد أشار إلى ما تقدم من مضمون قول البطليوسي ، لكنه جعل الظرف (بضاحي) متعلِّقًا بوقوف أو ينتظرن ، محمِّلاً المفعول (أمره) على فعلٍ مضمرٍ تقديره (يقضي) ، فقال : «وفي البيت فصلٌ بالظرف الأجنبيّ بين المصدر ومنصوبه ؛ لأنَّ قوله : «بضاحي عذاة» متعلّقٌ بوقوف أو

ينتظرن ، فهو أجنبيٌّ من المصدر الذي هو «قضاء» ، فوجب لذلك حَمْل المفعول على فعل الآخر ، كأنَّه لمَّا قال : «ينتظرن قضاءه بضاحي غداة» أضمر «يقضي» ، فنصب به (أمره)»[٥٦] .

وأمام هذا التقدير من ابن الشجري يقف ابن هشام مشيرًا إلى أنَّ «الباء متعلقةٌ بقضائه لا بوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يُفصَل بين قضائه و(أمر) بالأجنبيّ ، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمْرَهُ) معمولاً لقضى محذوفًا لوجود ما يعمل»[٥٧] . وماكدت أفرغ من قول ابن هشام هذا حتى عثرت له على نصٍّ ينقض كلامه هذا في كتابه شرح قصيدة بانت سعاد ، حيث قال بعد أنْ أنشد هذا البيت : «وأمره منتصبٌ بقضائه محذوفًا ، مبدلاً من قضائه المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ؛ لأنَّ الباء ومجرورها متعلقان بينتظرن ، ولا يُفْصَل المصدر من معموله»[٥٨] .

لكنِّي من خلال ما تقدم عَرْضُه آخذٌ بوجْهة نظر البطليوسي القائلة بأنَّ الظرف (بضاحي) يتعلَّق بقضائه ، حتى لا يُفْصَل بين المصدر ومنصوبه بأجنبيٍّ ، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري لوجود ما يعمل ، وهو المصدر (قضاء) ، مُشْبهًا الفعل ، مقدَّرًا بحرف المصدر والفعل ، وهو (أنْ يقضي) ، دالاً على الحال ، وليس مفعولاً مطلقًا[٥٩] . وفي هذا الصدد يقول ابن مالك أيضًا معلِّقًا على هذا البيت : «فقد يُظَنُّ أنَّ بضاحي غداة متعلقٌ بينتظرن ، وقد فصل بين قضائه وأمره ، وليس كذلك ، بل الواجب أنْ يُجعلَ قضاؤه متعلِّقًا به الجار والمجرور ، فلا يكون بينه وبين منصوبه فصلٌ بأجنبيٍّ»[٦٠] . هذا ، ويؤيد ذلك أيضًا المعنى ، فالشاعر قبل هذا البيت يقول :

كَأنَّ قُتُودي فَوْقَ جَأبٍ مُطَرَّدٍ ... مِنَ الحُقْبِ لاحَتْهُ الحَدَادُ الغَوارزُ

طَوَى ظِمْأهَا في بَيْضَةِ القَيْظِ بَعْدَمَا ... جَرَتْ في عِنَانِ الشِّعْرَيَيْنِ الأَمَاعِزُ

فَظَلَّت بِأعْرَافٍ كَأنَّ عُيُونَهَا ... إلى الشمس هل تَدْنُو كَيٌّ نواكِزُ

فهو يصف حمير وحش ، قد عطشت ، واحتاجت إلى ورود الماء ، وهي واقفةٌ تنتظر فحلها الساكت ، الذي أغلق فاه مُمْسكًا أنْ يقضي أمْرَه بهذا المكان المرتفع من الأرض (ضاحي عذاة) - حيث إنَّ الباء للظرفية[٦١] - وهو النهوض ليلاً ، حيث إنَّ حمير الوحش لو وردت الماء نهاراً لَهَمَّ بها القانص[٦٢] ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ الأمر (القضاء) بالنهوض ليلاً في هذا المكان المرتفع من الأرض . فالانتظار لقضاء الأمر بضاحي عذاة ، وليس الانتظار بضاحي عذاة لقضاء الأمر ؛ لأنَّ قضاء الأمر يتعلق بكون هذا المكان المرتفع من الأرض ورؤية القانص لهذه الحمير .

المبحث الخامس

ما يتصل بغير الجائز في معنى كأنَّ

من المعروف في الدرس النحوي أن الحرف (كأنَّ) من أخوات (إنَّ) ، ومعناه التشبيه ، نحو قولنا : «كأنَّ هذا بشْرٌ منطلقًا . . . وفي كأنَّ تشبِّهه إنسانًا في حال ذَهابه كما تمنيتَه إنسانًا في حال قيام»[٦٣] ، وهو المشهور عند جمهور النحاة . وقد عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بمعنى (كأنَّ) في تعليقه على قول حسّان بن ثابت[٦٤] : (من الوافر)

كَـأنَّ سَـبِـيـئـةً مِنْ بَيتِ رَأسٍ ... يكُونُ مِـزَاجَـهَـا عَـسَلٌ وَمَـاءُ

فقال : «وأمَّا خبر كأنَّ الذي وقع عليه التشبيه ففي بيت آخر بعد هذا ، وهو قوله :

عَلى أنْيَـابِهَـا أو طَعْمُ غَضٍّ ... مِنَ التُّـفَّـاحِ هَصَّـرَهُ اجْـتِنَاء

وقد جرت عادة النحويين أنْ يجعلوا (كأنَّ) للتشبيه حيث وقعت ، وليس ذلك بصحيح ، وإنَّما يكون تشبيهًا محضًا إذا وقع في خبرها اسمٌ يُمَثَّل به اسمها ، ويكون الخبر أرفع من الاسم أو أحطَّ منه ، كقولك : كأنَّ زيدًا ملكٌ ، أو كأنَّ زيدًا حمارٌ . وأمَّا إذا كان خبرها فعلاً ، أو ظرفًا أو مجرورًا ، أو صفةً من صفات أسمائها ، فإنَّها يدخلها حينئذٍ معنى الظن والحسبان ، كقولك : كأنَّ زيدًا قائمٌ ، أو

كـأنَّ زيدًا في الدار ، فلست تشَبِّـه زيدًا بشيءٍ هاهنا ، إنَّمـا تظن أنَّـه قـائـمٌ ، وأنَّه في الدار ، وكذلك قول الشاعر :

وَدَاويتُـهـا حـتَّى شـتَتْ حـبـشـيَّـةً كـأنَّ عليـهـا سُنْدُسًـا وسُـدُوسـا

ولها أيضًا معانٍ أخَرُ ليس هذا موضع ذكرها»[٦٥] .

فابـن السِّيد من خلال هذا النص يرى أنَّه من غير الجائز نحويًا الاقتصار على كـون معنى (كـأنَّ) التشبيه فقط ، وهذا ما جرت عـادة النحـويين عليه ، ويرى أنَّهـا تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسمًا يمكن التشبيه به ، سواءٌ أكان هذا الخبر أرفع من اسم (كأنَّ) أم أحط منه ، نحو قولنا : كأنَّ زيدًا ملكٌ ، أو كـأنَّ زيدًا حمارٌ . أمَّا إذا كان خبرها فعلاً ، نحو كأنَّ الأطفال يلعبون ، أو ظرفًا نحو قولنا : كـأنَّ السيارة أمام المنزل ، أو جارًا ومجرورًا ، نحو قولنا : كـأنَّ زيدًا في الدار ، أو صفةً من صفات أسمـائهـا ، نحـو قـولنـا : كـأنَّ زيدًا قـائمٌ ، فـإنَّ مـعناها في كلٍّ هذا يدخله الظن والحسبان ، ثم أشار إلى أنَّ لها معاني أُخر .

وبخصوص هذه المعـاني الأُخر أشير إلى أنَّ من النحويين - أعني الكوفيين والزَّجّاجي - مَن رأى أنَّها تكون للتحقيق[٦٦] ، نحو قول الشاعر : (من الوافر)

فَـأصـبحَ بَطْنُ مكّةَ مُـقْـشَـعِـرًّا كـأنَّ الأرضَ ليس بهـا هِشَـامُ

وقد خُرِّج هذا البيت في كتب النحاة على أنَّه محمولٌ على التشبيه ؛ لأنَّ الأرض ليس بها هشام حقيقة ، بل هو مدفونٌ فيها[٦٧] ، وقد تكون للتقريب[٦٨] ، «وقد تدخل كأنَّ للتنبيه والإنكار والتعجب ، تقول : فعلتُ كذا وكذا كأنِّي لا أعلمُ ، وفعلتم كذا وكذا كأنَّ الله لا يعلم ما تفعلون»[٦٩] .

هذا مـا قـيـل عن مـعـاني (كـأنَّ) ، لكـن مَن الذي وافق رأيه رأي ابـن السِّـيـد البطليوسي أيضًا ؟ لقد رأى الكوفيون والزَّجّاجيَ أيضًا وابن الطراوة[٧٠] « أنَّها إذا كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه ، نحو : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، وإذا كان مشتقًا كانت للشك بمنزلة ظننت ، وتوهمت ، نحو : كأنَّ زيدًا قائمٌ ؛ لأنَّ الشيء لا يُشَبَّه بنفسه .

وأُجيبَ بأنَّ الشيء يُشَبَّه في حالة ما به في حالة أخرى ، فكأنك شبّهت زيداً ، وهو غير قائمٍ به قائماً ، أو التقدير : كأنَّ هيئة زيدٍ هيئة قائم»[٧١] .

وأمام كلِّ ما سبق يمكن القول بأنَّه إذا كان قول الشاعر : فأصبح بطن مكة . . . إلخ ، قد خُرِّج على أنَّ هشاماً وإنْ مات فهو باق ببقاء مَن يخلفه بسيره . . . إلخ ، فإنَّه على الرَّغْم من ذلك لا داعي للتعصب لوجهة النظر البصرية القائلة بأنَّ (كأنَّ) لا يفارقها التشبيه ؛ لأنَّ الواقع اللغوي من خلال كلام الكوفيين والزَّجّاجي وابن الطراوة والبطليوسي يشير إلى معان أُخر لهذا الحرف غير التشبيه ، ولا داعي للتقدير على نحو ما قُدِّر في نحو : كأنَّ زيداً قائمٌ ، حيث قيل إن التقدير كأنَّ هيئة زيد هيئة قائم ؛ ومن ثَمَّ ، فإنِّي لا أرى بأساً من الأخْذ بوجهة النظر القائلة بأنَّ الحرف (كأنَّ) - بجانب كونه للتشبيه - قد يأتي بمعنى الظَن والحسبان ، أو التقريب ، نحو قولنا : كأنَّك بالشتاء مقبلٌ ، أو الإنكار والتعجب ، وهو الأمر الذي يترتب عليه تأييدي للبطليوسي فيما قاله .

المبحث السادس

ما يتصل بغير الجائز في التقديم والتأخير

يُعدُّ التقديم التأخير من القضايا التي لا يكاد يخلو منها نصٌّ من النصوص ، سواءٌ أكان نثراً أم شعراً ، فهو «بابٌ كثير الفوائد ، جمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعه ، ويقضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ، ولطُف عندك أنْ قُدِّم فيه شيءٌ وحُوِّل اللفظ إلى مكان»[٧٢] . لكن تحويل اللفظ من مكان إلى مكان ليس بالأمر المطلق ، فثمة مواضعُ لا يجوز فيها التقديم عند جمهور النحاة ، نحو تقديم التمييز على عامله ، وتقديم الصلة على الموصول . . . إلخ[٧٣] ؛ وذلك حتى لا تتحول التراكيب إلى تراكيب غير صحيحة نحويًا ، وهذا ما تحدّث عنه القدماء كثيراً والمحدثون من العرب والتوليديين

التحويليين ، وكلُّ مَن اشتغل بالتحليل النصيّ ، أضف إلى ذلك حديثهم عن علاقة الصحة النحوية وعَدَمها بالمعنى[٧٤] ، فالتقديم والتأخير يصلح «إذا كان الكلام موضحًا عن المعنى ، نحو ضرب زيدًا عمرو ؛ لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول»[٧٥] .

وفي إطار غير الجائز نحويًا فيما يتصل بالتقديم والتأخير كان عرْضُ البطليوسي لذلك في موضعٍ من شرحه بخصوص تقديم التمييز على العامل المتصرف ، وذلك في تعليقه على قول المخبّل السعدي : (من الطويل)

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِراقِ حَبِيبَها وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ[٧٦]

فقال : «وهذا البيت أنشده أبو عثمان المازني شاهدًا على جواز تقديم التمييز على العامل فيه ، إذا كان العامل فيه فعلاً متصرِّفًا ، فأجاز قياسًا على هذا عَرَقًا تصبَّبتُ ، وشحمًا تفقَّأتُ ، ولا حجة فيه عند أصحابنا ؛ لوجهين : أحدهما أنَّ هذا لم يُسْمع إلاّ في الشعر ، وما تفرَّد به الشعر ليس بأصل يُقَاس عليه ، وإنما يُوَجَّه إلى الضرورة ، ويجب أنْ يُقال له : إذا أردت أن تجعل هذا البيت حجة ، فاجعل قول الآخر حُجة على جواز تعريف التمييز ، وهو :

رَأَيْتُكَ لَمَّا رَأَيْتَ جِلادَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بكْرُ عَنْ عَمْرُو

فكما أنك لا ترى هذا البيت حُجَّةً في جواز تعريف التمييز ، أنه هو عندنا وعندك جار مجرى الضرورة فكذلك هذا البيت ، وإلا فمن أين فرَّقت بينهما ، وكل واحد منهما مما انفرد به الشعراء . والوجه الثاني أن أبا إسحاق الزَّجّاج - رحمه الله تعالى - قال : إنما الرواية : وما كان نفسي بالفراق تطيب»[٧٧] .

ومن خلال هذا النص يُلاحظ أنَّ البطليوسي يرى أنَّ جواز المازني تقديم التمييز (نفسًا) على عامله المتصرِّف (تطيب) في البيت المذكور غير جائز نحويًا ، وهذا أمرٌ خلافيٌّ بين النحاة ، فهم يجمعون على مَنْع تقديم التمييز المنقول على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرِّفًا ، فإنْ كان فعلاً متصرِّفًا فسيبويه[٧٨] وأكثر البصريين

والكوفيين وكثيرٌ من المتأخرين يمنعونه ، فعلاً كان العامل أو معنى . وأشيرُ هنا - على سبيل المثال - إلى الفرَّاء وابن السرَّاج وابن جنيّ ، والأنباري ، والرضي ، وابن عصفور ، وابن هشام ، وهؤلاء المانعون يرون أنَّ الناصب للتمييز هو الفعل ، لكنَّ هذا الفعل لم يَقْوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، أو أن الناصب له ليس هو الفعل ، وإنَّما هو الجملة بأسرها ، أو أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر ، كأنَّ الشاعر في البيت موضع الحديث قال : أعني نفسًا ، أو أنَّه جاء في الشعرِ قليلاً على طريق الشذوذ ، فلا حُجَّة فيه ، أو أنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعلٍ متصرف أنْ يكون فاعلاً في الأصل ، وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يُغَيّر عمّا كان يستحقه من وجوب التأخير ، أو أنَّ رواية البيت هي (وما كان نفسي بالفراق تطيب) ، أخْذًا بروية الزَّجّاجي وإسماعيل بن نصر والزَّجّاج ، أو أنَّ البيت ضرورةٌ . . . إلخ [٧٩] .

أمَّا الكسائي والجرمي والمازني والمبرد والسيرافي والأعلم الشنتمري وابن الشجري وابن عصفور ، وبعض الكوفيين ، ومن قال بقولهم ، نحو ابن مالك وأبي حيّان ، فيجيزون تقديم التمييز على عامله المتصرف باستثناء الفعل (كفى) ، نحو كفى بزيد رجلاً ، فلا يُقال : رجلاً كفى بزيد ، وحجتهم في ذلك النقلُ والقياس على سائرِ الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرف ، والتقدير في بيت المخبّل : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسًا . وإنْ قيل إنَّ مميز هذا النوع فاعلٌ في الأصل ، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات ، ولو قُدِّم لازداد إلى وهنه وهنا ، فَمُنِع ذلك ؛ لأنَّه إجحافٌ ، فقد ردَّ ابن مالك في شرح التسهيل ذلك بوجوه ستة [٨٠] ، وكلُّ ما تقدم - سواءٌ أكان إجازةً أم منعًا مع تفنيد حجج المجيزين - مبسوطٌ في مصادره ، لا أريد الخوض فيه منعًا للإطالة .

أعود إلى البطليوسي مرة أخرى لبيان موقفي مما قاله ، فأشير - بخصوص قوله : إنَّ هذا لم يُسمع إلاَّ في الشعر ، وما تفرَّد به الشعر ليس بأصلٍ يُقاس عليه ، وإنَّما يوجَّه إلى الضرورة - إلى أنَّ هذه الضرورة ، التي قال بها هو وغيره من النحاة تُعدُّ من خصائص لغة الشعر ، والشعر من فصيح الكلام ، وما كان قولهم بالضرورة

إلاّ لخلطهم بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد النحوي[٨١] ، وأنَّه لو لم يكن من الجائز في النثر أنْ نقول : عَرَقًا تصبَّبت ، وشحمًا تفقأتُ - على الرَّغْم من جوازه[٨٢] - فإنَّه في الشعر يجوز ، على نحو ما ورد في بيت المخبّل ، وغيره مما دار من أبيات في المصادر المختلفة ، ويُعدُّ من لغته ، لا من ضروراته ، ولاسيما أنَّ لله الشعر لغةٌ انفعاليةٌ ، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب ، يعتقد أنَّها أدلُّ على المعنى من غيرها ، ومادامت لغة الشعر انفعالية ، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار»[٨٣] .

والجدير بالذكر «أنَّ اللغة الانفعالية - ولغة الشعر ممثلة لها - لا تنفصل انفصالاً تامًا عن غيرها[٨٤] ، فالأسلوب الانفعالي يشبه في نظامه ما يجري عليه الشعر من التحرُّر من قيود النظام المألوف في النثر»[٨٥] . ولعل في هذا ما يفسِّر تقديم التمييز على عامله المتصرف في مثل هذه الشواهد التي توصف بأنَّها ضرورةٌ أو شاذّة ، هذا بالإضافة إلى أنَّه لو لم يتقدم التمييز على عامله لَمَا استقام الوزن ولَمَا صحّت القافية في بيت المخبّل ، وكلاهما جزءٌ من إنتاج المعنى[٨٦] . وما قاله البطليوسي بخصوص جَعْل قول القائل :

رَأَيْتُكَ لَمَّا رَأَيْتَ جِلادَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرُو

حُجَّة على جواز تعريف التمييز إذا قيل بجواز تقديمه على عامله المتصرف ، لا وجه فيه للمقارنة ؛ لأنَّ تعريف كلمة النفس قد حوَّلها من مفعول فيه إلى مفعول به ؛ ولذا فلا مجال فيها للتمييز من ناحية الشكل ، على الرَّغم من أنَّها تمييزٌ في المعنى ، أضف إلى هذا أنَّه «ربما اضْطُر الشاعر فأدخل الألف واللام في هذا الباب ، وهو يريد طَرْحهما . . . أراد وطبت نفسًا ، غير أنَّه أدخل عليها الألف واللام لَمَّا علم أنَّه يريد نفسًا بعينها ، وهي نفس المخاطب»[٨٧] .

هذا عن الوجه الأول في نصِّ البطليوسي ، أمَّا عن الوجه الثاني الذي احتجَّ به ، وهو أنَّ رواية الزَّجّاج : وما كان نفسي بالفراق تطيب - وهو ما وجدَ عند غير

الزَّجّاج على نحو ما تقدم - فإنَّه يمكن الإشارة هنا إلى أنَّ تفضيل رواية على أخرى - أيًا كان مصدر هذه الرواية أو تلك - أمرٌ دعت إليه الخصومة المذهبية من جانب ، والمعيارية وتحكيم القياس من جانب آخر ، ويمثِّل الخصومة المذهبية ما أُثر عن البصريين والكوفيين من رفْض كلٍّ فريقٍ لِمَا يرويه الآخر»[٨٨] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ من الرواة والنحاة[٨٩] «مَن كان يغيِّر في الدواوين المكتوبة ليعذر بها عند الخلاف ، ويقيم منها الحجة على الرواية الصحيحة»[٩٠] ، فربما تكون الرواية الأخرى لبيت المخبّل قد غُيِّرت لدحض وجهة نظر مَن أجازوا تقديم التمييز ، وهو الأمر الذي يمكن القول معه : إنَّه ينبغي قبول الروايتين للبيت ، فإحداهما تؤيِّد تقديم التمييز ، والأخرى ليس فيها تقديم ، أضف إلى ذلك أنَّه قد وردت شواهد أخرى تؤيِّد التقديم ، على نحو ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ، وخالد الأزهري في التصريح ، والأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك[٩١] ، بالإضافة إلى ما ورد من حجج للمجيزين في المصادر المشار إليها آنفًا على مدار الوصف والتحليل . وفي كلِّ ما تقدَّم ما يؤيِّد جواز تقديم التمييز على عامله ، إذا كان فعلاً متصرِّفًا - وإنْ كان سيبويه لم يُجزْه - لكثرة ما ورد من الشواهد الدالة على ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح - والشعر له لغته الخاصة ، التي ينبغي طَرْحُ مصطلح الضرورة معها جانبًا ، والتعامل مع ما ورد من ذلك على أنَّه من لغة الشعر لا من ضروراته[٩٢] - وقياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّفٍ .

المبحث السابع

ما يتصل بغير الجائز في تعلُّق شبه الجملة

من المعروف في الدرس النحوي أنَّ شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) لابدَّ له من متعلق ، قد يكون مذكورًا ، أو محذوفًا ، أي أنَّه «لابد من تعلُّقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أُوِّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، فإنْ لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر»[٩٣] ، ويستثنى حرف الجر الزائد من التعلُّق ؛ «لأنَّ معنى

التعلُّق الارتباط المعنوي ، والأصل أنَّ أفعالاً قصُرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأُعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنَّما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط»[٩٤] .

وقد عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بتعلُّق شبه الجملة في تعليقه على قول كُثيّر عزة[٩٥] : (من الطويل)

أَلَمْ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

قال : «والهدير ، والهديل ، بالراء واللام : صوت الحمام ، يُقال : هَدَرَ يَهْدُرُ هديراً ، وهدل يَهْدِلُ هديلاً . و(في) متعلّقة بتسمعي ، ولا يجوز أنْ تتعلّق بالبكاء ؛ لأنَّك تقدِّم الصلة على الموصول»[٩٦] .

فالبطليوسي أشار في تعليقه هذا إلى أنَّ الجار والمجرور (في رونق) يتعلّق بالفعل المتقدم (تسمعي) ، ثم أشار إلى أنَّه من غير الجائز نحويًا أنْ يتعلّق بكلمة (بكاء) بعده ؛ والعلة أنَّ القول بذلك يؤدي إلى تقدُّم الصلة على الموصول (بكاء) ، وتقديم الصلة على الموصول غير جائز نحويًا عند النحاة[٩٧] ، ويؤيِّد ذلك أنَّ المعنى في بيت كثيّر على أنَّ رونق الضُّحى ظرفٌ للسماع ، وليس للبكاء ذاته .

المبحث الثامن

ما يتصل بغير الجائز في اللازم والمتعدي

تُعدُّ قضية اللازم والمتعدي من القضايا المنتشرة في اللغة ، حيث نجد أفعالاً لازمة اكتفت بمرفوعها ، وأفعالاً لازمةً تعدت بوسيلة من وسائل التعدية المعروفة . أمَّا الأفعال المتعدية بنفسها ، فمنها ما يتعدى إلى مفعول به واحد أو مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ومن المتعدي أيضًا ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وإنْ كنت أرى أنَّ المفعول الثالث في مثل هذه الجمل ليس مفعولاً ، إنَّما هو حالٌ ، وهنا يمكن ذكْر قول الدكتور عبد الرحمن أيوب : «يجب ألاّ تُطبَّق القواعد النحوية على إطلاقها ، وألاّ تُحكَّم الاعتبارات المنطقية في التحليل اللغوي ، بل

ينبغي أن نفهم أنَّ اللغة لا تُبْنى على المنطق ، وأنَّ الصدفة التاريخية قد تُخلُّ بكثير من الواقع المنظّم للغة ؛ ومن أجل هذا فلابدَّ من أنْ يكون إعرابنا للجملة مَتمشِّيًا مع طبيعتها ، وقابلاً لعدم ضرورة تطبيق القاعدة على كل مثال ، بل يجب أنْ نُدخل في اعتبارنا وجود التركيبات الخاصة ، التي تخرج عن القواعد» (٩٨) .

وبجانب ما سبق فإنَّ السياق قد يفصح عن أفعال لازمة تُستعمل في السياق متعدية ، وأفعال متعدية تصير في السياق لازمة ، وأفعال تتعدى بحرف جرٍّ ما ، وترد في السياق متعدية بغيره . . .إلخ (٩٩) .

هذا ، وقد عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل باللازم والمتعدي في تعليقه على قول ذي الرُّمَّة في مدحه لبلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري : (من الوافر)

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالاَ (١٠٠)

فقال : «وزعم الفارسي في الإيضاح أنَّ (سَمِع) يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان ممّا يُسْمَع كقولك : سمعت قول زيد ، وإنْ كان ممّا لا يُسْمع يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : سمعتُ زيدًا يقول كذا وكذا ، فيقول عنده في موضع المفعول الثاني . وهذا من مسائله التي غلط فيها ؛ لأنَّ سَمِعْتُ لو كان ممّا يتعدى إلى مفعولين لم يخلُ أنْ يكون من باب ما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز السكوت على أحدهما ، وهو من باب ظننت وأخواتها ، أو يكون من باب ما يجوز فيه السكوت على أحد المفعولين ، وليس في العربية بابٌ آخر له حكمٌ ثالث ، فلا يجوز أنْ يكون من باب (ظننتُ) ؛ لأنَّهم قد عَدَّوه إلى مفعول واحد ، فقالوا : سمعتُ كلام زيد .

ولا يجوز أنْ يكون من باب (أعطيتُ) ؛ لأنَّ باب (أعطيتُ) لا يجوز أنْ يكون المفعول الثاني فيه إلاّ اسمًا مَحْضًا ، ولا يجوز أنْ يقع موقعه فعلٌ ، ولا جملةٌ ، وأنت تقول : سَمِعْتُ زيدًا يتكلم ، وسمعت زيدًا وهو يتكلم ، فتأتي بعده بفعل وجملة . فإذا بطل أنْ يكون (سَمِع) من باب (ظننتُ) ، ومن باب (أعطيتُ) ثبت أنَّه ممّا

يتعدى إلى مفعول واحد ، وأنَّك إذا قلت : سمعتُ زيداً يقول ، فـ (يقول) في موضع الحال ، لا في موضع المفعول الثاني ، وأنَّ تقديره : سمعتُ كلام زيد يقول ، فتكون حاسّة السمع بمنزلة سائر الحواس في تعدّيها إلى مفعول واحد ، كقولك : أبصرتُ الرجل ، وشَممْتُ الطِّيب ، وذقت الطعامَ ، ولَمَسْتُ الشيءَ»[١٠١] .

فالبطليوسي يشير في نصِّه هذا إلى خطأ قول أبي علي الفارسي في الإيضاح[١٠٢] بتعدّي الفعل (سمع) إلى مفعولين إنْ كان ممّا لا يُسْمَع ، نحو : سمعتُ زيداً يقول كذا وكذا ، حيث إنَّ (يقول) عند أبي علي مفعولٌ ثان . وقد علّل تخطيئه هذا بأنَّ الفعل (سمع) ليس من باب (ظننتُ) وأخواتها ، أو من باب (أعطيتُ) ؛ لأنَّ المفعول الثاني في باب (أعطيت) لا يكون إلاّ اسماً محضاً ، ولا يجوز أن يقع موقعه فعلٌ ، ولا جملةٌ ، ونحن نقول : سمعتُ زيداً يتكلم ، وسمعتُ زيداً وهو يتكلم ، وأشار إلى أنَّ جملة (يتكلم) أو (يقول) في موضع الحال لا في موضع المفعول الثاني ، وبناءً على ذلك تكون حاسّة السمع بمنزلة سائر الحواس في تعدّيها إلى مفعول واحد .

والحقيقة أنَّ جمهور النحاة على أنَّ (سمع) ممّا يتعدى إلى مفعول به واحد ، أمّا تجاه نَصْبه مفعولين مثل (عَلِمَ) ، فمنهم مَنْ يُقرُّ بنَصْبه المفعولين ، جاعلاً إيَّاه ممّا يدخل على المبتدأ والخبر ؛ «لأنَّ الحواس الظاهرة لمّا أفادت الإدراك والعلم ، إذْ كانت طريقاً له ، أجْرَوها مُجرى (رأى ، وعَلِمَ) لذلك ، فأعملوها عملها»[١٠٣] ، ومنهم الرضيّ ، فيقول : «ممّا ينصب المبتدأ والخبر سَمِعَ المعلق بعين ، (أي العامل في اسم ذات كالكاف في قوله سمعتك) ، نحو : سمعتُك تقول كذا ، ومفعوله مضمون الجملة ، أي سمعْتُ قولكَ ، ويجوز تصدير الجملة بأنَّ ، نحو سمعت أنَّك تقوم ، قالوا : وإذا عَمِلَ في المبتدأ والخبر ، لم يكن الخبر إلاّ فعلاً دالاً على النُّطق ، نحو : سمعتُك تنطقَ بكذا أو تتكلم ، وأنا لا أرى منعاً من نحو : سمعتُك تمشي ، لجواز سمعتُ أنَّك تمشي ، اتفاقاً ، قال :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ... فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالاَ

بنَصْب الناس ، وقد رُوِي برفعه ، على حكاية الجملة»[١٠٤] .

أمَّا الفريق الآخر - وهو الغالب ، وهو ما أنضمُّ إليه - فيرى أنَّها لا تنصب مفعولين ، وأنَّ جملة (الناس ينتجعون) في بيت ذي الرُّمَّة مبتدأٌ وخبرٌ على حكاية الجملة - على الرَّغْم من وجود مّن يرى أنَّ البيت من شواذّ حكاية المفرد[١٠٥] - والتأويل «سمعتُ مَن يقول : الناسُ ينتجعون غيثًا ، فحكى ما قال ذاك ، فَرَفَعه ، فقال : سمعت هذا الكلام ، وعلى هذا تقول : قرأتُ الحمدُ لله ربّ العالمين ، لا يجوز إلاّ ذلك ؛ لأنَّه حكى كيف قرأ ، وكلُّ عاملٍ ومعمول فيه هذا سبيلهما»[١٠٦] ، وفي هذا الصدد يقول الخليل أيضًا : «كلُّ شيءٍ من القَول فيه الحكاية فارفعْ ، نحو قولك : قلتُ عبدُ الله صالحٌ ، وقلتُ الثوبُ ثوبُكَ . . . والحروف التي يُحْكى بها أربعة : سَمِعْتُ ، وقرأتُ ، ووجدتُ ، وكتبتُ ، قال ذو الرُّمَّة :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِي بِلالاَ

ويُروى : «ينتجعون غيثًا ، ويُروى : وجدتُ : الناسُ ، رَفَعَ «الناسُ» على الحكاية»[١٠٧] .

وعلى الرَّغْم من قول البغدادي في الخزانة : «وقد روى النصب في البيت جماعةٌ ثقاتٌ ، منهم ابن السيد (في أبيات المعاني) ، ومنهم الفارقي (في شرح أبيات الإيضاح) ، ومنهم الزمخشري وغيره . وقد أورده بالرفع الزمخشري أيضًا في أوّل سورة البقرة ، على أنَّ جملة الناسُ ينتجعون محكيٌّ ، والحكاية إمَّا بقول مقدَّر على مذهب مَنْ اشترط في الحكاية القول ، أو بسَمِعْتُ على خلاف ، وتقديره كثيرٌ . واعلم أنَّ نحو سمعت زيدًا يقول كذا ، اختُلِفَ فيه ، فعند الأخفش وأبي علي الفارسي (في الإيضاح) وابن مالك ، وصاحب الهادي ، وجمٍّ غفير ، أنَّه يتعدى إلى مفعولين ؛ الأول الذات والثاني الجملة المذكورة بعدُ»[١٠٨] .

أقول : على الرَّغْم من هذا ، فإنِّي لا أرى أنَّه متعد إلى مفعولين ، لا في البيت الذي معنا لذي الرُّمَّة ، ولا في غيره ، وأنَّ الجملة بعد المفعول حالٌ ، نحو : سمِعْتُ

زيدًا يقول ، وبعد النكرة صفةٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ (١٠٩) ؛ ومن ثَمَّ فإنِّي مع رواية رَفْع (الناس) على جَعْل البيت من حكاية الجملة (١١٠) ، ولاسيّما أنَّ نَصْبَ الناس على المفعولية يجعل الانتجاعَ ممّا يُسْمع ، وما هو بذلك (١١١) .

المبحث التاسع

ما يتصل بغير الجائز في الإعمال وعَدَمِه

عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بالإعمال وعَدَمه في موضعين من شَرْحه ، أولهما يتصل بإعمال المصدر المعرَّف بالألف واللام ، والثاني يختص بالنصب على نَزْع الخافض ، وذلك كما يلي :

(أ) ما يتصل بإعمال المصدر المعرَّف بالألف واللام :

يعمل المصدر عمل فعله المأخوذ منه ، سواءٌ أكان لازمًا أم متعديًا بنفسه إلى مفعول أو أكثر أم متعديًا بحرف جرٍّ ، بشرط أنْ يكون مقدّرًا بأنْ المصدرية والفعل ، أو ما والفعل - وهو المراد هنا ، حيث إنَّ المصدر يعمل عَمَل فعْله أيضًا إنْ كان نائبًا عنه ، نحو : احترامًا أباك - بالإضافة إلى كَونه مظهرًا ومفردًا وَغير مُصغَّر ، وألاّ يُتْبع بتابع قبل أخْذ متعلقاته ، وألاّ يكون محدودًا ، فلا يجوز عجبتُ من ضَرْبَتِك محمدًا ، وإنَّما عَمِل المصدر عَمَل فعله ؛ لأنَّه في معنى الفعل (١١٢) .

وعملُه كذلك على ثلاثة أضرب ، الأول أنْ يكون منوَّنًا ، وهو الأقيس ، نحو : أعجبني ضربٌ محمدٌ خالدًا ، أو عجبت من ضَرْب زيدٌ عمرًا ، أو أعجبني ضَرْبٌ خالدًا محمدٌ ، أو عجبت من ضَرْب عمرًا زيدٌ ، على تقديم المفعول ، بخلاف فيه (١١٣) ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (١١٤) . والثاني أنْ يكون مضافًا ، سواءٌ أكانت الإضافة إلى الفاعل ، نحو : سرَّني ضَرْبُ محمد خالدًا ، أم إلى المفعول ، نحو : سرَّني ضَرْبُ خالد محمدٌ ، لكن إعمال المضاف أكثر من المنوَّن ؛ لأنَّ الإضافة تجعل المضاف إليه كالجزء من المضاف ، وإعماله منوَّنًا أكثر من إعماله معرَّفًا بأل ؛ لأنَّ فيه شبهًا بالفعل المؤكد

بالنون الخفيفة[١١٥] . والثالث أنْ يكون معرَّفًا بأل ، وهو أضعفها ؛ «لأنَّ الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس ، التي هي الأصول إلاّ معرفة ؛ فلذلك ضعُف إعمالها ، وإنَّما قلنا في أسماء الأجناس تحرُّزًا من الأعلام ، فإنَّ الألف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف ، نحو الحسن والعبَّاس»[١١٦] ، والمعرَّف بأل فيه مذاهب على ما سنرى في التحليل .

هذا ، وقد عرض البطليوسي لما يتصل بذلك صدد تعليقه على قول المرَّار الأسدي[١١٧] : (من الطويل)

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقال : «والمغيرة : الخيل ، تُقال بكسر الميم وضمِّها . ومعنى (أنكل) : أجبُنُ وأتأخر ، وأنشد سيبويه هذا البيت شاهدًا على إعمال المصدر ، وفيه الألف واللام . ومن النحويين من لا يجيز إعمال المصدر ، وفيه الألف واللام ، وينصب (مسْمَعًا) بلحقت ، لا بالضرب ، وحجتهم أنَّ الألف واللام يُبَعِّدان المصدر عن شَبَه الفعل ويُقرِّبانه إلى شبه الاسم ، وكذلك اسم الفاعل عندهم لا يعمل شيئًا إذا كان فيه الألف واللام ، وينصبون ما بعده بفعل مضمر ، أو على التشبيه بالمفعول به . ويُروى : (كَرَرْتُ فَلَمْ أنكُلْ) ، وهذا أقرب إلى أنْ يكون حجَّةً لنصب (مسْمَع) بالضرب ؛ لأنَّه لو عدَّى إليه (كررت) لقال : على مسْمَع . وقد يَسُوغ لمن أنكر هذا أنْ يحتجّ بأنَّ الشاعر حذف حرف الجر ، كما قالوا : نُبِّئْتُ زيدًا ، يريدون : عن زيد ، كقول الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

على أنَّ أبا علي الفارسي قد علَّل هذا بأنْ قال : إنَّ حرف الجر لا يُحذف ما وجدَت عنه منوحة»[١١٨] .

فالبطليوسي في نصِّه هذا يشير إلى أنَّ من النحويين مَن لا يجيز إعمال المصدر المعرَّف بأل ، وعلى هذا يكون المفعول (مسْمعا) منصوبًا بلحقتُ لا بالضرب ،

والحجة في ذلك بُعْدُه عن الشَّبَه بالفعل ، وقُربُه إلى شبه الاسم ؛ لاقترانه بالألف واللام ، وهو الأمر نفسه عندهم في اسم الفاعل المقترن بأل ، فلا يعمل فيما بعده ، فينصبون ما بعده بفعلٍ مضمر ، أو على التشبيه بالمفعول به . وهؤلاء النفر هم الكوفيون والبغداديون وبعض البصريين ، كابن السرَّاج[١١٩] ، وهم بجانب رؤيتهم أنَّ ما ظهر بعد المصدر من معمول ، فهو لعامل يفسِّره المصدر كما في المنوَّن ، أجازوا خفْض الاسم بعده على تقدير مصدر محذوفٍ ، وقالوا : قالت العرب : يُعجبني الإكرامُ عندك سعدٌ بَنيه ، أي : أكْرَم سعدٌ بَنيه[١٢٠] ، وذلك مردودٌ[١٢١] .

لكنه يشير إلى أنَّ البيت يُروى : (كَرَرْتُ فَلَمْ أنكُلْ) مؤيِّدًا نَصْب (مسَمع) بالضرب ، وهذا مفهومٌ من قوله : «وهذا أقرب إلى أنْ يكون حجّة لنصب (مَسْمع) بالضرب ؛ لأنَّه لو عدَّى إليه (كررت) لقال : على مسْمَع» ، وهذا مذهب سيبويه والخليل في جواز الإعمال بدون قُبْح كالمصدر المنوَّن ، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول على نحو ما تقدَّم[١٢٢] . وينضم إليهم - أي إلى الخليل وسيبويه والبطليوسي - المبرد ، فيقول : «أراد عن ضرْب مسْمع ، فلمّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمل الفعل»[١٢٣] ، وهذا رأيٌ صريحٌ للمبرد في إعمال المعرَّف بأل عمل فعله ، بخلاف مَن ينسب إليه مَنْع عمل هذا المصدر ، لاستفحال الاسمية فيه ؛ ومن ثَمَّ خلافه مع سيبويه ، أضف إلى ذلك أنَّ المبرد في نَقْده لكتاب سيبويه لم يعرض لنقد شيء ممّا قاله سيبويه في هذه المسألة[١٢٤] ، ويضافُ إلى هذا الفريق أيضًا مَنْ اختار الإعمالَ كابن يعيش وابن مالك والسيوطي وغيرهم[١٢٥] .

ويرى البطليوسي بعد هذا التأييد أنَّه قد يَسُوغ لمن أنكر هذا أنْ يحتجّ بأنَّ الشاعر حذف حرف الجرِّ ، كما قالوا :نُبِّئتُ زيدًا يريدون عن زيد ، وقول الشاعر : (من البسيط)

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

لكنه يُرْدفه بالنصِّ على أنَّ أبا علي الفارسي قد علَّل هذا بأنْ قال : إنَّ حرف الجرِّ لا يُحذف ما وجدت عنه مندوحة ، وهذا ردٌّ على مَن يتخذ من القول بحذْف

حرف الجرِّ مسوِّغًا لإنكار نصْب (مسْمع) بالضرب ، يقول ابن يعيش : «فإنْ قيل : ولا يكون أيضًا في رواية مَن روى كَررت حجةً لاحتمال أنْ يكون المراد كررت على مِسْمع فلم أنكل عن ضربه ، بحذف الجارِّ ، قيل : لا يحسن ذلك ؛ لأنَّ حذْف حرف الجرِّ وإعمال الفعل اللازم قبله باب ضرورة ، وطريقه السماع ، فلا يُحمل عليه ما وجد عنه مندوحة»[١٢٦] . ولَمَّا كان الشيء بالشَّيء يُذكر ، فإنَّه بمناسبة تعليل أبي علي الفارسي على هذا النحو ، فإنَّه يمكن الإشارة إلى أنَّه قد أجاز الإعمال على قُبحٍ ، وكذلك جماعة من البصريين[١٢٧] ، وفيما تقدم مجمل ثلاثة مذاهب ، هي عدم الجواز ، والجواز كالمصدر المنوَّن ، والجواز على قبح .

بقي لنا الإشارة إلى أنَّ ثَمَّة مذهبًا رابعًا ، فيه تفصيلٌ بين أنْ يعاقب الضمير (أل) فيجوز إعمال المصدر ، أو لا يعاقب فلا يجوز ، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، واختاره أبو حيّان[١٢٨] ، أي أنَّه في البيت الذي معنا بناء على هذا يجوز إعمال المصدر ؛ لأنَّ المعاقبة تصحُّ ، فنقول : فلم أنكل عن ضربي مسْمعا . والخلاصة أنِّي مع جواز إعمال المصدر المعرَّف بالألف واللام عمل فعْله فيما بعده ، على ضَعْفه ؛ وذلك لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين ، فعملُه وفيه الألف واللام كعمله وفيه التنوين[١٢٩] ، والمعنى في بيت المرَّار على سبيل المثال يؤيِّد عمل المصدر (الضرب) .

(ب) ما يتصل بالنصب على نزع الخافض :

النصب على نزْع الخافض قال به كلٌّ من البصريين والكوفيين ، لكن البصريين يرون أنَّ العامل بعد حَذْف حرف الجرِّ هو الفعل ، قال الخليل : «وقال الله عزَّ وجلَّ في الأعراف : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا﴾ أي : من قومه ، ونصب سبعين بإيقاع الفعل عليه ، ونصب رجلاً على التفسير . . . وقال الفرزدق :

نُبِّئتُ عَبْدَ اللهِ ، بالجَوِّ ، أصبَحَتْ ... كِرامًا مَواليها لئامًا صَمِيمُها

أي : عن عبد الله»[١٣٠] ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ المجرور منصوبٌ لسقوط حرف الجرِّ دون أنْ يعمَل فيه عاملٌ آخر غير حرف الجرِّ[١٣١] . وقد عرض

البطليوسي لما يتصل بغير الجائز نحويًا من وجهة نظر البصريين في هذا الأمر صدد تناوله لبيتين ، يدوران في المصادر ، للاستشهاد بهما على أكثر من أمر ، وهما قول النابغة الذبياني[١٣٢] :

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُها ... عَيَّت جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

إلاَّ أوَارِيَّ لأيًا مَا أُبَيِّنُها ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظْلُومَةِ الجَلَدِ

فقال : «و(جوابًا) ينتصب على وجهين :أحدهما :أنْ يريد : أعيت بجواب ، فحذف حرف الجرِّ ، ونصب كما قال :

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ومنهم مَن رأى أنَّ نصْبه إنَّما هو لسقوط الخافض فقط ، دون أنْ يعمل فيه عاملٌ آخر ، غير الساقط ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو عند البصريين خطأٌ ؛ لأنَّه لو كان سقوط الخافض موجبًا للنصب ، لوجب لكلِّ ما سقط منه حرف الجر أنْ ينتصب ، ونحن نجد حروف الجر تسقط ، ويرتفع ما كان مجرورًا بها ، كقولك : ما جاءني من رجل ، وقوله تعالى : ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[١٣٣] ، ألا ترى أنَّ هذين الجارَّين إذا سقطاً ارتفع ما كان مجرورًا بهما ؟ . وكذلك مَن زعم أنَّ العامل الساقط هو الذي ينصب دون عامل آخر ، فقوله خطأٌ ؛ أنَّه يلزم من ذلك أنْ يكون الفعل في حال وجوده يتعدى بواسطة ، وفي حال عدمه يتعدى بغير واسطة ، والشيء في حال وجوده أقوى منه في حال عدمه ؛ فإذا كان في أقوى حَالَيْه لا يتعدى إلاَّ بواسطة ، فكيف يتعدى في أضعف حَالَيْه بغير واسطة ؟ . ويدلُّ على استحالة هذا ارتفاع بعض المجرورات ، إذا سقط الجارُّ ، كقولك : ما جاءني من أحد ، ثم تقول : ما جاءني أحدٌ ، فيجب أنْ تكون (مِنْ) تخفض في حال ظهورها ، وترفع في حال سقوطها»[١٣٤] .

وفي هذا النصِّ نرى أنَّ (جوابًا) منصوبٌ على أنَّه تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل ، أي : عيَّ جوابها ، ثُمَّ أُسند الفعل إلى ضمير الدار ، الذي لا يجوز ظهوره في البنية

السطحية للجملة ، والتقدير : عيَّت هي جوابًا ، ثم أُسند الفعل إلى ضمير الدار . ويجوز أنْ يكون منصوبًا بنزع الخافض ، أي عيَّت بجواب أو أعيت بجواب [١٣٥] ، وذلك نحو قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي : (من البسيط)

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

فلمَّا كان الفعل (أمَر) مقصودًا به الدُّعاء إلى أمر - كما يقول سيبويه - لم يجاوز مفعولا به واحدًا ، فنقول : أمرتك بالخير ، لكنْ لمَّا حُذف حرف الجر عمل الفعل [١٣٦] ، وهذا رأي البصريين .

وبناءً عليه فإنَّ وجهة نَظَر الكوفيين - القائلة بأنَّ النصب إنَّما هو لسقوط الخافض فقط دون أنْ يعمل فيه عاملٌ آخر ، مثل الفعل (عيّت) في البيت الذي معنا ، والتي عرض لها البطليوسي في النص السابق - خطأٌ عند البصريين ، ويدلّل البطليوسي على أنَّ هذا غير جائز نحويًا من وجهة نَظَر البصريين ووجهته أيضًا بأنَّ سقوط حرف الجرِّ لو كان موجبًا للنصب ، لَوجب في كلِّ ما سقط منه حرف الجرِّ أنْ ينتصب ، أي أنَّه لو كان فقدان الخافض ينصب ، لكان ينصب في كل حال [١٣٧] . وفي الموروث اللغوي ما يشير إلى حَذْف حرف الجر وارتفاع ما بعده ، نحو : ما جاءني من رجل ، وقوله تعالى : ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، حيث إنَّ حرف الجر لو سقط من المثال والآية لارتفع ما كان مجرورًا بهما ، وهو ما يراه كلٌّ من سيبويه والمبرِّد والسيرافي والأنباري [١٣٨] ، فيقول المبرِّد : «فلمَّا حُذف حرف الإضافة ، وُصِلَ الفعل فعمل . . . وقال الآخر :

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ [١٣٩]

هذا ، وقد أشار البطليوسي أيضًا إلى أنَّ مَن زعم أنَّ العامل الساقط هو الذي ينصب دون عامل آخر ، فَزَعْمُه خطأٌ ، معلّلاً هذا بأنَّه يلزم أنْ يكون الفعل في حال وجوده يتعدى بواسطة ، وفي حال عدمه يتعدى بغير واسطة ، والشيء في حال وجوده أقوى منه في حال عدمه ، فإذا كان في أقوى حَالَيْه لا يتعدى إلاّ بواسطة ،

فكيف يتعدى في أضعف حالَيْه بغير واسطة ، مدلّلاً على استحالة هذا بارتفاع بعض المجرورات إذا سقط حرف الجرِّ على نحو ما تقدَّم في : ما جاءني من أحد ، فبعد الحذف نقول : ما جاءني أحدٌ ، فيرى - وهو ما أراه أيضًا - أنَّه إذا كان ذلك كذلك ، فيجب أنْ تكون (من) جارَّةً في حال ظهورها ، رافعة في حال سقوطها ؛ لأنَّه لابدَّ من عاملٍ رافعٍ غير الساقط ، فدلَّ ذلك على ضَعْف رأي الكوفيين .

المبحث العاشر

ما يتصل بغير الجائز في الممنوع من الصَرْف

من المعلوم في الدرس النحوي أنَّ كل ما لا ينصرف من مذكّر أو مؤنّث ، عربي أو أعجمي ، قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة ، فإنَّه ينصرف في النكرة ، إلاّ خمسة أشياء ، فإنَّها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، ومن بينها ما كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، نحو سكْرى ، وغَضْبى ، وحمراء ، وصفراء ، وصحراء ، وقُوباء ، وفُقَهاء . لكن ما كان على وزن (فُعْلاء ، وفعْلاَء) من أوزان ألف التأنيث الممدودة الزائدة للإلحاق ، فإنَّه مصروفٌ في النكرة والمعرفة ، نحو : حرْباء ، وعلْباء ، وقُوْبَاء[١٤٠] ، وبناءً على هذا فإنَّ «كلَّ فَعْلاءَ في الكلام لا ينصرفَ ؛ لأنَّ هذَا المثَال لا ينصرف في الكلام البتة ، كما أنَّك لو قلت : هذا رجلٌ أفْعَلُ ، لم ينصرف ؛ لأنَّك مثَّلته بما لا ينصرف ، وهي الصفة ، فأفْعَلُ صفةٌ كفَعْلاءَ »[١٤١] .

هذا ، وقد عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بمَنْع صَرْف المختوم بألف التأنيث الممدودة أو عَدَم مَنْعه في موضعين من شرْحه لأبيات الجمل ، أولهما في تعليقه على قول مزاحم بنِ الحَارث العقيلي[١٤٢] : (من الطويل)

غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

فقال : «ويُروى : (بزيزاء مَجْهَل) بإضافة الزيزاء إلى المجهل ، وبكسر الزاي . ويُروى : (بزيزَاء) بفتح الهمزة ، فيكون (مَجْهل) على هذه الرواية صفةً لزيزاء ، ولم يُجزْ البصريون ذلك . وألف (فعْلاَء) المكسورة الفاء لا تكون عندهم إلاّ للإلحاق ،

وكذلك (فُعْلاء) المضمومة الفاء ، وإنَّما تكون الهمزة للتأنيث عندهم في (فَعْلاَء) المفتوحة الفاء ، نحو حمراءَ ، وصفراءَ ، واحتجَّ الكوفيون بقول الله عزَّ جلَّ : ﴿مِن طُورِ سِيْنَاءَ﴾[١٤٣] ، في قراءة مَنْ كَسر السين . فقال البصريون : ليس امتناعها من الصرف من أجْل أنَّها للتأنيث ، إنَّما ذلك من أجل أنَّها ذهبت بها إلى الأرض أو البقعة»[١٤٤] .

والبطليوسي في هذا النص يشير إلى أنَّ (زَيزاء) كما رُوي في البيت بفتح الزاي ، فإنَّه يُروي أيضًا بكسرها ، وذلك على إضافتها إلى (مَجْهل) ، والتقدير : بزيْزاء مكان مجهل ، أي على تقدير حَذْف الموصوف (مكان) وإحلال الصفة محلَّهَ . ويشير أيضًا إلى أنَّه يُروى (بزيزاءَ) بفتح الهمزة ، فيكون (مَجْهل) على هذه الرواية صفةً لزيزاء الممنوعة من الصَرف تبعًا لهذه الرواية ، بناءً على أنَّ الهمزة للتأنيث ، مشيرًا إلى أنَّ البصريين يجعلون هذا من غير الجائز نحويًا ؛ لأنَّ ألف (فعْلاَء) المكسورة الفاء لا تكون عندهم إلاّ للإلحاق ، وكذلك (فُعْلاَء) المضمومة الفَاء - على نحو ما سنرى فيما بعد في (قُوبَاء) - وإنَّما تكون الهمزة للتأنيث عندهم في (فَعْلاَء) المفتوحة الفاء ، نحو حمراءَ وصفراءَ .

هذا ، وقد اقتصر المبرِّد على الكسر ، مشيرًا إلى أنَّ الزِّيزاء ما ارتفع من الأرض ، وهو ممدودٌ ، منصرفٌ في المعرفة والنكرة إذا كان لمذكّر كالعلباء والحرباء ، أي أنَّ الألف الممدودة فيه ليست للتأنيث ، إنَّما هي للإلحاق بنحوِ حملاق كالعلباء ، فوزنه فعْلال ، وكذلك للإلحاق بنحو سِرْداح ، وهو مَا أشار إليه المَازني قبل المبرِّد ، وابن جَنيّ بعد المبرِّد أيضًا[١٤٥] .

ويقول ابن يعيش : «والزيزاء الأرض الغليظة المستوية ، التي لا شجر فيها ، واحدتها زيزاءة ، وقيل هي المفازة ، التي لا أعلام فيها ، وهمزته للإلحاق بنحو حملاق وسرداح ، وهي في الحقيقة منقلبة عن ألف منقلبة عن ياء ، يدلُّ على ذلك ظهورها في درحاية ، لَمَّا بُنيَت على التأنيث عادت إلى الأصل ، ولغة هذيل زيزآء بفتح الزاء كالقلقال ، وهَمزته على هذا منقلبة عن ياء ، ووزنه فعلال ، والأول فعلاء ، وقولهم في الجمع زيازٍ على أنَّ العين ياء ، وروى سيبويه ببيداء ، وهي

الأكمة ذات الحجارة ، والجمع بيدٌ ، والمجهل القفر ، الذي لا علامة فيه ، وهي صفةٌ لبيداء ، ومَن روى زيزَاء إضافة إلى المجهل ، وقد حذف الموصوف ، أي مكان مجهل» (١٤٦) .

ولمَّا كان ذلك كذلك ، فإنَّ البطليوسي قد أشار أيضًا إلى أنَّ الكوفيين احتجوا على وجهة نَظَر البصريين بقول الله عزَّ وجلَّ : ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ﴾ في قراءة مَن كسر السين ، حيث إنَّ (سيناء) تُقرأ بفتح السين أيضًا ، قال الفرَّاء : «وقرأ أهل الحجاز (سِينَاء) بكسر السين والمدّ ، وقرأ عاصم وغيره (سَيْنَاء) ممدودة مفتوحة السين» (١٤٧) .

وإزاء هذا لم يفت البطليوسي الإشارة إلى ما ردَّ به البصريون بأنَّه ليس امتناعها من الصرف منَ أجل أنَّها للتأنيث ، إنَّما ذلك من أجل أنَّها ذهبت بها إلى الأرض أو البقعة ، أي أنَّها (سيناء) اسمٌ للمكان المسمى بذلك بمصر ، يقول الزَّجّاج : «وقوله : ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ﴾ شجرة منصوبة ، عطفٌ على قوله : ﴿فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِ جَنَّاتٍ﴾ أي وأنشأنا لكم به شجرة . ويُقْرأ (من طور سَيْنَاء) بفتح السين ، وبكسر السين ، والطور الجبل ، وقيل إنَّ سيناء حجارةٌ ، وهو - والله أعلم - اسمٌ لمكان . فمن قال سَيْناء ، فهو على وصْف صحراء ، لا ينصرف ، ومَن قال سِينَاء - بكَسر السين - فليس في الكلام على وزن فِعْلاَء على أنَّ الألف للتأنيث ؛ لأنَّه ليس في الكلام ما فيه ألف التأنيث على وزن فَعْلاَءَ ، وفي الكلام نحو عِلْبَاءٍ منصرفٌ ، إلاّ أنَّ سيناء ههنا اسمٌ للبقعة فلا ينصرف» (١٤٨) .

وبناءً على ما تقدم ، فإنَّ ألف (زيزاء) للإلحاق بنحو حملاق وسرداح ، وليست للتأنيث ؛ ومن ثَمَّ فهي ليست ممنوعةً من الصرف ، و(مجهلَ) مضافٌ إليه ، لا صفة ، أي أنَّه يريد النصَّ على أرض مرتفعة خالية ممّا يُهتدى به فيها ، بعينها دون غيرها ، وهي أرض جبل (شَرَورَى) في الطَّريق بينَ مكةَ والكوفة . فالشاعر قبل هذا البيت يقول :

قَطَعْتُ بِشَوشَاةٍ كَأَنَّ قُتُودَهَا ... على خَاضِبٍ يَعْلُو الأَمَاعِزَ مُجْفِلِ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا ... لَقِيَ بِشَرَوْرَى كَاليَتِيمِ المُعَيَّلِ

أي أنَّه قطع الصحراء على ناقة خفيفة ، كأنَّ خشب رحْلها قد اعتلى ذَكر النعام ، الذي أكل الربيع ، فاحمرَّ ساقاه ، يقتطع الصحراء نافرًا ، ويتساءل الشاعر أتلك الناقة تشبه ذلك الخاضب (ذَكر النعام) أم تشبه قطاةً أقامت على فَرْخها ، الذي أفرختـه لتوِّها ، حتى عطشت ، ونفد صبرها على الماء ، فطارت مصوِّتةً بسبب تصويت حشاها من يُبْس العطش ، مُشْرعةً في طيرانها خوفًا عليه في هذه الأرض الخالية ممّا يُهتدى به فيها بجبل شَرَوْرَى[١٤٩] .

أمَّا الموضع الثاني ، فكان في تعليقه على قول ابن قنان[١٥٠] : (من الرجز)

يا عَجَبًا لهَذه الفَليقَةْ هلْ تُذْهبَنَّ القُوبَاءَ الرِّيقَةْ

فقال : «و(القُوبَاء) بفتح الواو وتسكينها : الحَزَازةُ ، فمن فتح واوها جعل الهمزة للتأنيث ، فلم يصرفها . ومَن سكَّن واوها جعل الهمزة للإلحاق ، فصرفها ، وأجاز الكوفيون تَرْك صرْفها ، مع سكون ألفها للتأنيث ، ولا يجيز ذلك البصريون» .

وفي هذا النص يشير البطليوسي إلى أنَّ (القُوبَاء) بفتح الواو وجَعْل همزتها للتأنيث غير مصروفة ، ومَنْ سكَّن الواو جعل الهمزة للإلحاق ؛ ومن ثَمَّ صرفها ، ثُم أشار إلى أنَّ الكوفيين أجازوا تَرْك صَرْفها مع سكون الواو ، وكون الألف للتأنيث في الوقت نفسه ، وهذا ما يعدُّ غير جائز نحويًا عند البصريين ، يقول سيبويه : «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف ، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة ، وذلك نحو حمراءَ ، وصفراءَ ، وخضراءَ ، وصحراءَ ، وطرفاءَ ، ونُفساءَ ، وعُشراءَ ، وقُوبَاء . . . واعلم أنَّ من العرب مّن يقول : هذا قُوبَاءٌ كما ترى ؛ وذلك لأنَّهم أرادوا أنْ يُلحقوه ببناء فسطاط»[١٥١] .

وفي هذا ما يُفسِّر أنَّ (قُوبَاء) على وزن (فُعَلاء) محرَّكة الواو ممنوعةٌ من الصرْف ، وأنَّها مع سكون الواو تكون الألف للإلحاق ببناء فسطاط ، وليست للتأنيث ، كما أنَّ علباءً ملحقٌ بسرداح ، وتكون مَصروفة ، فنقول : هذا قُوْباءٌ ؛ ومن ثَمَّ فإنَّه من غير الجائز نحويًا منْعُ صَرْفها مع سكون الواو وجَعْل ألفها للتأنيث .

المبحث الحادي عشر

ما يتصل بغير الجائز في الإعراب

عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بالإعراب في إعراب المضارع المعتل وإجرائه مُجرى الصحيح ، وفي إعراب بعض الكلمات في مواضع كثيرة من كتابه ، يمكن عرْضها على النحو التالي :

(أ) فيما يتصل بإعراب المضارع المعتل :

من المعروف في الدرس النحوي أنَّ المضارع المعتل الآخر عند جزمه تكون علامة جزمه حذف الألف أو الواو أو الياء ، نيابة عن السكون ، لكن لغة الشعر «ما اصطلح عليه بالضرورة» تشير إلى أنَّه من أوجه الإعراب في المضارع المعتل الآخر تقدير الجزم والاكتفاء بتقدير طرآن السكون مسبوقًا بحركةٍ في الضرورة ، أي جَعْل سكون الياء علَم الجزم ، كقول الراجز :

إذَا العجُوزُ غَضِبَت فطَلِّق ولا تَرَضَّاها ولا تَملَّق

وكقول قيس بن زهير العبسيّ : «من الوافر»

ألَمْ يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بِمَا لاقَت لبُونُ بني زِيَادِ ؟

وذلك حملاً للمعتل على الصحيح في جميع أحواله[١٥٢] ، أضف إلى ذلك أنَّ الخليل قال : «وربّما تُركت الواو والياء في موضع الجزم استخفافًا»[١٥٣] .

هذا ، وقد عرض البطليوسي للخطأ فيما يتصل بذلك صدد تعليقه على قول قيس بن زهير ، السابق ذكره ، فقال : «وأجرى (يأتيك) مُجْرى الأفعال الصحيحة ، فحَذَف الضمة للجزم ؛ لأنَّه لو اضْطرَّ في غير جزم لحرَّكها بالضم ، وقول أبي القاسم - رحمه الله تعالى - (إنها لغةٌ) خطأٌ»[١٥٤] .

فالبطليوسي قد أشار في نصه هذا إلى أنَّ الشاعر لم يحذف حرف العلة من (يأتي) إجراءً له مُجرى الفعل الصحيح في الاكتفاء بحذف الحركة وظهور السكون

على حرف الإعراب ، فحذف الضمة للجزم ، وأصبحت علامة الجزم سكون الياء بعد حذف الضمة المقدرة على الياء ، وذلك إجراء للمعتل مُجرى الصحيح ، ثم ذكر بعد ذلك أنَّ قول أبي القاسم (الزَّجّاجيّ) بأنَّ ذلك لغةٌ ليس بصحيح ، وإنّما هو خطأٌ .

والحقيقة أنَّه من خلال تَتبُّع هذا البيت في المصادر المختلفة ، التي سبق الإشارة إليها ، تبين أنَّ ثمة قولين تجاه الياء في (يأتيك) ، فهناك مَن أشار إلى أنّها لام الفعل أُجريت مُجرى الصحيح ، على نحو ما تقدم ، نحو سيبويه ، حيث علّق عليه بقوله : «فجعله حين اضطُرّ مجزومًا من الأصل»[١٥٥] ، وهو ما أشار إليه الفرّاء أيضًا[١٥٦] . وهناك مَن أشار إلى أنَّ الشاعر اضطر لإقامة وزن الوافر ، فأشبع الكسرة ، فنشأت الياء ، نحو ابن جنّي في الخصائص[١٥٧] ، أضف إلى ذلك أن كثيرًا من المصادر ذكرت القولين معًا على نحو قِيل ، وقيل[١٥٨] .

وفي القول بأنَّ ذلك ضرورة وجهة نظر أودُّ الإشارة إليها ، فالبيت من الوافر (مفاعلتن مفاعلتن فعولن) والجزء الأول كما ورد في البيت هو (ألم يأتيـْ/ مفاعلْتن) لو ورد محذوف الياء هكذا : ألم يأت (مفاعيلُ) ، لكان جائزًا على القول بدخول الكف ، وأقوى قياسًا ، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى إثبات الياء[١٥٩] ، قال ابن جني : «ولكن اعلم أنَّ البيت إذا تجاذبه أمران : زيغ الإعراب ، وقُبح الزحاف ، فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب ، كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك ، فلو قال في قوله :

ألم يأتيك والأنبـــاء تنمي

ألم يأتك والأنباء تنمي ، لكَان أقوى قياسًا ، على ما رتَّبه أبو عثمان ، ألا ترى أنَّ الجزء كان يصير منقوصًا : ألم يأت (مفاعيل) . . . فإنْ كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرًا ، لا يزاحفه زحافًا فإنَّه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته»[١٦٠] .

وقد ذكر البغدادي قولاً في هذا الأمر ، فقال : «وقال ابن خلف : هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات ، وليس يجب أنْ يكون من باب الضرورات ؛ لأنَّه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر ، وإنّما موضع الضرورة مالا يجد الشاعر منه بدّاً في إثباته ، ولا يقدر على حَذْفه لئلا ينكسر الشعر ، وهذا يسمَّى في عروض الوافر المنقوص ، أعني إذا حُذف الياء من قوله : ألم يأتيك»[١٦١] .

وليس ذلك فحسب ، بل إن الفرَّاء خرَّج الفعل (تخشى) من قوله تعالى : ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَّ تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَىٰ﴾[١٦٢] في أحد الوجوه على إثبات الياء في موضع الجزم ، وأشار إلى أن قراءة حمزة بنية الجزم في (ولا تخشى) مع إثبات الياء صوابٌ ، لو كان ينوي ذلك[١٦٣] .

وهنا يحضرني وضْعُ السيرافي لقاعدة مهمة - على حد قول أستاذي الدكتور محمد حماسة - مكرِّرًا إيَّاها أكثر من مرة في شرحه لسيبويه قائلا[١٦٤] : «ما كان في القرآن مثله لا يُقَال له ضرورة»[١٦٥] ، وأشار بعد ذلك إلى أن ما «جاء مثله في القرآن ، وقرأت به القرَّاء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر»[١٦٦] ؛ وذلك لأنَّه «ليس في القرآن ضرورة»[١٦٧] ، وهو الأمر الذي دعا الدكتور محمد حماسة إلى قوله لله ولست أعلم أحدًا من النحاة عارض هذا المبدأ المهم»[١٦٨] ؛ ولذلك قال أيضًا فيما بعد ، صدد معالجته للضرورة : «كل ما كان له نظيرٌ في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، لن نعده ضرورةً بناء على ما قرّره النحاة وسبقت الإشارة إليه»[١٦٩] .

ولَمَّا كان ذلك كذلك ، وأنَّه قد وردت أبياتٌ أخرى تنحو هذا المنحى[١٧٠] ، فإنَّه آن لنا أنْ نقول إنَّ ما ورد في بيت قيس بن زهير لغةٌ لبعض العرب ، على نحو ما قال الزَّجّاجيّ في الجمل وابن جني في المنصف[١٧١] - لا على نحو ما قاله البطليوسي - وأنَّ الشاعر سار في ركب المطولين من العرب ، ولاسيما أنَّ إعطاء الصوت حقه والوفاء به كان في مناطق القبائل التي يغلب عليها سحنة الحضر كما في قبائل أهل الحجاز ، وليس في مناطق البدو الذين يميلون إلى السهولة والسرعة

في النطق ؛ ومن ثَمَّ الحذف ، نحو تميم وهذيل [١٧٢] ، وفي هذا تفسيرٌ لتعليق الخليل على بيت زهير حيث قوله : « قال : يأتيكَ ، فترك الياء استخفافًا» [١٧٣] ، أضف إلى ذلك أنَّ الشاعر عَبْسِيٌّ ، وعبس أحد بطون قيس ، وقيسٌ كانت تسكن الحجاز [١٧٤] .

والقول بأنَّ هذا لغةٌ هو ما قال به أيضًا الأستاذ عبد السلام هارون ، حيث قال : «وهي لغةٌ لبعض العرب ، يجرون المعتل مُجرى السالم في جميع أحواله ، فاستعملها هنا للضرورة» [١٧٥] ، وإن كنت مازلت أرى أنّه لا ضرورة فيه على نحو ما سبق ، ينضاف إليه لله أن ما جاء في الشعر مما عدّه النحاة ضرورة ، ليس إلا خصائص لهجية تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة ، التي تغذيها جميع اللهجات ، فأصبحت بذلك جزءًا منها . وقد قصرت قواعد النحاة عن شمولها ، فنسبوها إلى أصحابها حينًا ، واكتفوا بالقول بأنّها (لغة قوم) حينًا آخر ؛ هروبًا من عدم اتساقها مع القاعدة ، التي يريدون لها الاطراد ، وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة ، ولم يستطع التخلص منه . وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى دراسة مستويات الشعر نفسه ، فأمّا ما قاله الشاعر لينشده في الأسواق العامة ، التي كانت تُعْقَد لهذا الغرض ، وليسمعه مستمعون من قبائل متعددة ، وما نال شهرة خاصة كالمعلقات وغيرها ، وما جاء من شعر المختارات كالمفضليات والأصمعيات مثلاً ، فينبغي أنْ يُقبل بكلِّ ما فيه من خصائص على أنَّه يمثِّل اللغة الأدبية المشتركة »[١٧٦] .

وإلى أنْ تُحَقَّق مثل هذه الأمور في ضوء دراسة مستويات الشعر نفسه فإنِّي أرى هنا أيضًا - بناء على أنَّ ذلك لغةٌ - أنَّ القول بإثبات الياء إشباعًا لكسرة التاء له صلةٌ بالمعنى النَّصِّيِّ ، وهو الدلالة على أنَّ نبأ إبل بني زياد - وعلى وجه التحديد إبل الربيع بن زياد العبسي - قد شاع وانتشر ، وهو ما يتناسب مع تطويل الصوت وإعطائه حقه . فالبيت من قصيدة دالية ، تحدَّث فيها الشاعر عن نبأ هذه الإبل ، وأنَّ ما لاقته منه بمثابة ما لاقاه من لله حَمَلَ بن بَدْر لله ، الذي اتفق معه قيس على كون نقطة ذات الإصاد نهاية السباق بين داحس والغبراء ، فجعل لله حَمَل لله فتيةً عند نهاية السباق لردِّ داحس ؛ ومن ثم فوز الغبراء ، وهو ما حدث بالفعل ؛ فهاجت

بسبب ذلك الحرب المعروفة باسم داحس والغبراء . . .إلخ . وقد قالها قيس بسبب قصة حادثة الدِّرع بين قيس بن زهير والربيع بن زياد ، وكلاهما من بني زياد ، وهم الربيع الكامل ، وعمارة بن زياد ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس ، وجميعهم من عَبْس ، وقد ذاع صيت كلٍّ منهم بصفة لزمته على هذا النحو .

أعود إلى قصة حادثة الدِّرع ، فأشير إلى أنَّ الربيع بن زياد العبسيّ قد عدا على درع لقيس بن زهير ، يُقال لها : ذات المَواسي ، فأخذها ، ورفض أنْ يردها ، فاستاق قيس إبلاً للربيع ، بعد أنْ خلَّى سبيلَ قيس أُمِّ الربيع ، وأتى بالإبل مكة ، فباعها من عبد الله بن جُدْعان بأدراعٍ وسيوف ، فكأنَّ قيسًا أراد أنْ يقول للربيع : إذا كنت قد أخذت الدرع ، ورفضت ردها ، فإنَّ نبأ أخْذي إبلك ، وبَيْعها بأدراعٍ وسيوف كثيرة قد ذاع وانتشر ، ألَم يأتيك خبر هذه الإبل ، إبل بني زياد وما صُنِعَ بها؟ ! فحَذَف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[١٧٧] .

ولا غرابة في ذلك ، فالعرب إذا أخبرت عن الشيء غير مُعْتَمدته ولا مُعْتَزَمَة عليه ، أسرعت فيه ، ولم تتأنَّ على اللفظ المعبِّر به عنه ، ولمَّا كان قَيَس متعمَداً الحديث هنا عن هذا الأمر ، فقد أراد أنْ يلفت نظر المتلقي وخاصةً الربيع بن زياد إلى أنَّ هذا موضع موعظة ، وتنبيه ، وإيقاظ ، وتحذير لمن تُسوِّل له نفسه فعْل هذا الأمر مرةً أخرى ، أضف إلىَ ذلك أنَّ فيه استعظامًا للأمر ، وتعجُّبًا منه ، ودلالةً على أنَّه قد ملك عليه لفظه وخاطره ، وهو ما يمكن معه القول : إنَّه أراد من وراء ذلك أنْ يفيد السامعُ منه ذهاب الصورة بالناطق[١٧٨] ، أي إعلام السامع بالحسِّ الدلاليّ والجماليّ من وراء إثبات الياء[١٧٩] ، وهنا يحضرني قَولُ الدكتور أحمد علَم الدين الجندي : «لم يعُد مقبولاً الآن أنْ نُخَطِّئ التراكيب القبلية اللغوية التي جرت على ألسنة القبائل ؛ لمجرد مخالفتها للغة المشهورة ، فكلُّ ما يشيع من وجوه التراكيب يكفي في قبوله أنْ نجد شاهدًا أو نجد له تخريجًا ، وإنْ كان مرجوحًا ، ومن الخطأ أنْ يُخَطِّئ النحاة أصحاب اللغة ، ولو كان كلام أهل هذه اللغة خارجًا عن القياس»[١٨٠] .

(ب) فيما يتصل بإعراب المضاف إلى (بين) :

أجاز النحاة إضافة الظرف (بين) دون (بينما) إلى المصدر ، مستشهدين بقول أبي ذؤيب الهذلي الآتي [١٨١] ، والذي عرض البطليوسي في تعليقه عليه لغير الصحيح نحويًا فيما يتصل بإعراب المضاف إلى (بين) ، حيث يقول أبو ذؤيب [١٨٢] : (من الكامل)

بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

وقد علّق عليه البطليوسي بقوله : «ووقع في بعض نُسَخ الجمل : تَعَانُقه ، بألف وهو خطأٌ ، والصواب (تَعَنُّقُه) ، وكذا وقع في شعر أبي ذؤيب ؛ لأنَّ (تعانَق) لا يتعدى إلى مفعول ، إنَّما يُقال : تَعَانق الرجلان ، والمُعانقةُ ، والاعْتنَاق ، والتَّعَنُّقُ هي المتعدية ، والاعتناق : آخر مراتب الحرب ؛ لأنَّ أول الحرب الترامي بالسهام ، ثم المطاعنة بالرماح ، ثم المجالدة بالسيوف ، ثم الاعتناق ، وهو أنْ يتخاطف الفارسان ، فيسقطا إلى الأرض معًا . . . وأراد أبو ذؤيب : أنَّ الشجاع لا يعصمه من الهلاك جراءته وشجاعته ، وأنَّ كُلَّ مخلوق فالفناء قُصَارَاه وغايته» [١٨٣] .

فالبطليوسي في نصه هذا يشير إلى أنَّ رواية البيت بقوله :(تعانقه) بألف ، وكونه مجروراً خطأٌ ، والصواب تعنُّقه بالرفع . وقد علَّل ذلك بردٍّ لا يخصُّ روايَة الجرِّ ، إنَّما يخصُّ اللازم والمتعدي ، فأشار إلى أنَّ الفعل (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول ، فيقال : تعانق الرجلان ، وأضاف أنَّ المتعدي هو (التَّعنُّق) من (اعتنق) . وفي هذا الصدد أشير إلى أنَّ ابن منظور قال : لله وعانقه معانقةً وعناقًا : التزمه فأدنى عُنُقه من عُنُقه ، وقيل : المعانقة في المودة والاعتناق في الحرب ، قال :

يطعنهم ، ومَاارْتَمَوا ، حتى إذا اطّعَنُوا ضارَبَ ، حتى إذا ماضاربُوا اعْتَنَقَا

قد يجوز الافتعال في موضع المفاعلة ، فإذا خصّصت بالفعل واحداً دون الآخر لم تقُل إلا عانقه في الحالين ، قال الأزهري : وقد يجوز الاعتناق في المودة ، كالتعانق ، وكلٌّ في كلٍّ جائز» [١٨٤] .

ولمَّا كان ذلك كذلك ، فإنَّني أشير أيضًا إلى ما أثبته ابن هشام في الردِّ على البطليوسي ، نقلاً عن ابن عصفور ، حيث قال :لله ونقل ابن عصفور عن ابن السِّيد أنه قال في قول أبي ذؤيب :

بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الكُمَاةَ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

إنَّ مَن رواه بجر التعانُق مُخطئٌ ؛ لأنَّ تفاعل لا يتعدى ، ثم ردَّ عليه بأنَّه إنْ كان قبل دخول التاء متعديًا إلى اثنين ، فإنَّه يبقى بعد دخولها متعديًا إلى واحد ، نحو عاطيْتُه الدراهم وتعاطينا الدراهم ، وإنْ كان متعديًا إلى واحد ، فإنَّه يصير قاصرًا ، نحو تضارَبَ زيدٌ وعمرٌو ، إلا قليلا ، نحو جاوزتُ زيدًا وتجاوزته ، وعانقته وتعانقته ، أهـ . وإنَّما ذكر ابن السِّيد أنَّ تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أنَّ تفاعل لا يكون متعديًا ، وأيضًا فلم يخص الرد برواية الجر ، ولا معنى لذلك»[١٨٥] ، ثُم قال ابن عصفور : «وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ - أي البطليوسي - ووجهه عندي أنْ لا تقدَّر التاء داخلة على (فاعَلَ) ، بل أصلٌ بنفسها ، فكذلك (تعانق) يكون من هذا القبيل ، إلا أنَّ ذلك يكون ممّا يُحفظ ولا يُقاس عليه»[١٨٦] .

واكتفاءً بما سبق أشير إلى أنَّ كلاً من رواية الجر والرفع صحيحٌ ، فالجرُّ على تقدير : بين أوقات تعانقه ، وبذلك يكون شاهدًا على جواز إضافة الظرف (بين) لمَّا وصلَ بالألف إشباعًا إلى المصدر المفرد ، والرَّفْع على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف . لكن الرَّفْع أعرف على تقدير : تعنُّقُه حاصلٌ ، أو تعنُّقه وروغه حاصلان ، أو بينا تعنُّقُه الأبطال حاصلٌ معهودٌ ، ومعتمدٌ مألوفٌ أُتيح له يومًا رجلٌ جريءٌ ، وبذلك تكون الإضافة إلى الجملة[١٨٧] .

(جـ) فيما يتصل بإعراب الكلمات في سياق الجملة وإعراب الجمل وأشباهها :

عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بإعراب الكلمات في سياق الجملتين ، الاسمية والفعلية ، وفي سياق أسلوب النداء وأسلوب الشرط ، وكذلك إعراب الجمل ، وأشباهها ، وذلك في عشرة مواضع ، سأذكر موضعًا منها ، مُحيلاً على بقية المواضع[١٨٨] . وهذا الموضع عرض فيه البطليوسي لغير الجائز

نحويًا فيما يتصل بمحل جملة من الجمل ، وكذلك فيما يتصل بإعراب كلمة من الكلمات في سياق الجملة الاسمية ، وذلك في تعليقه على قول النابغة الذبياني [١٨٩] :

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسَائِلُها ... عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

إلاَّ أوَارِيَّ لأيًا مَا أُبَيِّنُها ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظْلُومَةِ الجَلَدِ

فقد بدأ تعليقه عليه بقوله : «وقوله : (أسائلها) في موضع نَصْبٍ على الحال ، ولك في هذه الحال أنْ تجعلها حالاً من التاء في (وقفتُ) ، فتكونَ حالاً جارية على مَن هي له ، ولك أنْ تجعلها حالاً من الضمير الذي في (فيها) ، فتكون حالاً جارية على غير مَنْ هي له . وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ في (أسائلها) ضميرًا راجعًا إلى السائل ، وضميرًا راجعًا إلى المسئول ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير مَنْ هي له ؛ لأنَّ الفعل يَسْتتر فيه ضمير الأجنبيّ ، وغير الأجنبيّ لقوته في الإضمار . ولو صيّرت الجملة حالاً محضة ، لقلت : إذا كانت الحال من التاء : (وقفتُ فيها أُصَيْلانًا مُسَائلُها) ، وإذا كانت حالاً من ضمير الدار قلت : مُسَائلُها أنا ، فأظهرت الضمير ، ولايجوز أنْ تكون الجملة في موضع الحال من الضميرين جميعًا على حدِّ قولك : لقيتُه راكبين ؛ لاختلاف العاملين ، ولِمَا في ذلك من التناقض» [١٩٠] .

وفي هذا النص يرى البطليوسي أن قول النابغة (أسائلها) جملةٌ في موضع النصب على الحال من التاء في (وقفت) ، فتكون حالاً جارية على مَن هي له ، ويجوز أنْ تكون حالاً من الضمير في (فيها) فتكون حالاً جارية على غير مَنْ هي له ، حيث إنَّ الضمير في (فيها) يعود على (دار مَيّة) المذكورة في البيت السابق على هذا البيت ، وهو مطلع القصيدة ، الذي يقول فيه :

يَادَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ ... يَادَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ

وقد علَّل ذلك بأنَّ في (أسائلها) ضميرين ، أحدهما يرجع إلى السائل ، والآخر يرجع إلى المسئول ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير مَن هي له ؛ لأنَّ الفعل يستتر فيه ضمير الأجنبي وغير الأجنبي لقوته في الإضمار .

هذا ، وقد تعرض البطليوسي لمسألة إظهار الضمير أو عدم إظهاره عندما تكون الحال جاريةً على مَنْ هي له ، فأشار إلى أنَّه إذا كانت الحال من التاء قلنا : (وقفتُ فيها أُصيْلانًا مُسائلها) ، وإذا كانت حالاً من ضمير الدار ، جارية على غير مَنْ هي له قلنا : وقفت فيها أُصَيْلانًا مُسَائلها أنا ، بإظهار الضمير ، وهو رأي البصريين في هذه المسألة ، وهذا ما يُتَّبع أيضًا إذا كان كلٌّ من الخبر أو النعت جاريًا على غير ماهو له[١٩١] .

وبعد ذلك أشار - وهو مانحن بصدده - إلى أنَّه من غير الصحيح نحويًا أن تكون جملة (أسائلها) حالاً من الضميرين في آن واحد ، على حدِّ قولنا : لقيته راكبين ؛ وذلك لاختلاف العاملين ، ولِمَ في ذلك من التناقض ، ففي حالة كونها جارية على مَنْ هي له يكون العامل فيها الفعل (وقف) ، وفي حالة كونها جارية على غير مَنْ هي له يكون العامل فيها ما بمعنى الفعل ، أو ما يُسْتنبط منه معنى الفعل ، وهو الجارُّ والمجرور (فيها)[١٩٢] .

وبعد هذا النص عرض لجانب آخر يتصل بغير الجائز نحويًا في إعراب كلمة (أواري) في البيت الثاني ، فقال : «وقوله : (إلاَّ أواريَّ) فيها وجهان : النصب على الاستثناء . والرفع على البدل من موضع (من أحد) ؛ لأنَّ (من) زائدةٌ ، و(أحد) مرفوعٌ في المعنى ، وإن كان مخفوضًا في اللفظ ، وليست ببدَل من موضع الجارِّ وحده ، ولا من موضع المجرور وحده ، ولكنها بدلٌ من موضعهما معًا . ويُروى عن الكسائي أنَّه أجاز خَفْض(الأواري) على البدل من لفظ (أحد) ، وهذا عند البصريين خطأٌ ؛ لأنَّه يصير التقدير : ومابالربع من أواريّ ، فتكون (من) زائدةً في الواجب ، و(من) لاتُزاد إلا في النفي ، ولو أنَّها (من) التي تدخل على الموجب والمنفي ، لجاز ذلك ، كقولك : ماأخذت من أحد إلا زيد درهمًا»[١٩٣] .

وفي هذا النص يشير البطليوسي إلى أنَّ كلمة (أواري) يجوز فيها وجهان ، أولهما النصب على الاستثناء المنقطع على لغة أهل الحجاز ، على اعتبارها من غير جنس الأحدين ، فيكون الكلام مُستأنفًا ، والتقدير : ولكن الأواري ، والخبر على

هـذا محـذوفٌ . والوجه الآخر هو الرفع على البدل من موضع كلمة (أحد) على اعتبارها من جنس الأحدين ، اتساعًا ومجازًا في المستثنى منه ، وجَعْله مشتملاً على المستثنى ، والإتباع من كلام تميم في الاستثناء المنقطع ، وقد صرّح ابن يعيش بأنَّ الوجه النصب ، وعليه أكثر الناس[١٩٤] . وقد علَّل كون (أواري) مرفوعة على البدل من موضع (من أحد) بأنَّ (من) زائدةٌ ، و(أحد) مرفوعٌ في المعنى ، وإن كان مخفوضًا في اللفظ ؛ لأنَّه مبتدأٌ مؤخّرٌ ، وقوله (بالربع) خبرٌ مقدّمٌ ، ثم أشار إلى أنَّها ليست بدلاً من موضع الجارِّ وحده ، ولا من موضع المجرور وحده ، ولكنها بدلٌ من موضعهما معًا ، منوِّهًا إلى أنَّه رُوي عن الكسائي أنَّه يجيز خَفْض (الأواري) على البدل من لفظ (أحد) ، وهذا غير جائز نحويًا عند البصريين ؛ لأنَّ ذلك يجعل التقدير : وماالربع من أواري ، والمراد : ماالربع أحدٌ إلا أواريّ ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعًا . وهنا يحضرني قول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد :لله وليس عجيبًا أنْ تجعل المستثنى من هذا النوع داخلاً في جنس المستثنى منه ، فقد جرت عادة العرب في كلامهم أنْ يجعلوا الشيء من جنسٍ غير جنسه توسُّعًا ، انظر إلى قول أبي ذؤيب الهذليّ :

فَـإن تُمسِ في قـبـر برهوة ثاويا ... أنِيسُكَ أصداءُ القبُورِ تَصِيحُ

فقد جعل أصداء القبور أنيسًا ، وليست في الأصل من جنس الأنيس . . .»[١٩٥] .

وقد أردف البطليوسي تعليله بعدم جواز خفض (أواري) على البدل من لفظ (أحد) أيضًا بأنَّ (من) ستصير زائدةً في الواجب ، ومن لا تزاد إلا في النفي ، وهو رأي البصريين[١٩٦] ، بخلاف مايراه الكوفيون ، حيث يرون أنّها تُزاد في النفي والإيجاب ، والنكرة والمعرفة[١٩٧] .

وبناءً على ما سبق ، فإنّه من الصحيح نحويًا أن تكون (أواريٌّ) بالرفع على البدل من موضع قوله (من أحد) الواقع فاعلاً للظرف (بالربع)[١٩٨] ، وهو ماقال به الأعلم الشنتمري أيضًا[١٩٩] ، وأنَّه من غير الصحيح نحويًا أنْ تكون مرفوعة على

البدل من موضع (من) وحدها ، أو من موضع (أحد) وحدها ، والمعنى يؤيد ذلك ؛ ومن ثم فإن في إشارة البطليوسي هذه مايسهم في ثراء المعنى النَّصِّيّ ، وتحليله على الصورة التي أرادها النابغة .

ولعلّه من المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ تعليل البطليوسي لرأيه في هذا الموضع وغيره من المواضع على مدار البحث أمرٌ ليس بدعًا ، بل متجذِّرٌ في الفكر الإنساني ، متأصِّلٌ فيه ، وذلك منذ أقدم أثر لغويٍّ وصل إلينا ، وأعني بذلك الكتاب لسيبويه ، فكلَّما أردنا أن نتعمق في فهم قضيةٍ ما أو ظاهرة ما ، نجد أنفسنا نبحث عن أصل ما أو عن علَّة معينة تعضِّد رأينا . وهنا أضيف أنَّه ينبغي أنْ يكون حال المعلِّل كما أخبرنا الزَّجّاجي نقلاً عن الخليل الاعتلال بما عنده أنَّه علَّةٌ ، فإنْ كان قد أصاب العلَّة ، فهذا الذي التمسه ، فإن سنح لغيره علَّةٌ لما علَّله من النحو هو ألْيَق مما ذكره بالمعلول فليأت بها ؛ ومن ثَمَّ عدم غَلْق الباب أمام مَن أراد أن يعلِّل ، وهذا كلامٌ مستقيمٌ ، وإنصافٌ من الخليل - رحمة الله عليه - كما قال الزَّجّاجي[٢٠٠] .

الخاتمة:

لَمّا كان لكلِّ عملٍ خاتمةٌ - على الرَّغْم من إيماني بأنَّ البحث بكلِّ مباحثه عبارة عن نتائج ، توصلَ إليها الباحث ، فجاء مُنْجَزًا في ثوبه هذا - فإنِّي فيما يلي سارِدٌ لأهمِّ هذه النتائج -على الرَّغْم من طُولِها ؛ لأنَّها مرتبطةٌ بأبياتٍ معيّنة - في النقاط التالية :

- لوحظ استخدامُ البطليوسي التعليل في جُلِّ مواضع تنبيهاته على غير الجائز صرفيًا ونحويًا ، غير تارك الأمر مُرسلاً - بغض النظر عن إصابته في التعليل من عدم إصابته - وهو الأمر الذي كان له أثرٌ كبير في التناول ؛ ومن ثمَّ الوصف والتحليل من جانب الباحث ، وذلك من منطلق إيمان البطليوسي بأنَّ التعليل يمثِّل ركنًا أساسيًا من مناهج البحث في العلوم .

- لَمّا كانت كلمة (عاد) على مثال (فاعل) معتل العين صفةً ، فإنَّ جمعها (عداةٌ) على مثال (فُعَلَة) ، ولا يجوز صرفيًا أن تكون (العداة) جمعًا لكلمة (عدوٍّ)

- وهو ما نبّه عليه البطليوسي - حيث إنَّ (فاعلاً) الصفة يُجمع على (فُعَّل) و (فُعَّال) غالبًا ، كما يُجمع جاهل على جُهَّل وجُهَّال ، ويُجمع على (فَعَلَة) كثيرًا (كَفَسَقَة) ، في جمع فاسق ، وعلى (فُعَلَة) في المعتل العين ، نحو قُضَاة ، في جمع قاضٍ ، وعداة في جمع عاد . وقد علّل البطليوسي ذلك - أي عدم جواز كون (العداة) جمعًا لكلمة (عَدُوٍّ) في بيت الخرْنق بنت هَفَّان القيسيّة -بأنَّ (فعولاً) لا يُجْمع ، أي لا يُكسَّر على (فُعَلَة) ، وذلك مَرجعه في الدرس الصرفي إلى أنَّ الصفة في الثلاثي الذي ثالثه مدة زائدة ، وكانت هذه المدة واوًا ، نحو : فَعُول ، فإنَّه يُكَسَّر على (فُعُل) بضم الفاء والعين - غالبًا - وليس على (فُعَلَة) ، نحوُ صبور وصُبُر ، وقد يُجْمع على فُعَلاء ، نحوُ وَدُود ، ووُدَدَاء ، وعلى أفعال ، نحوُ عَدُوٍّ وأعداء .

- على الرَّغْم من أنَّ الإيجاز يعدُّ سمةً مهمةً ، يتمتع بها الضمير في اللغة ، وذلك من منطلق أنَّه يحل محل الظاهر الراجع إليه ، فإنَّه في بعض الأحيان قد يوقع القول برجوعه إلى مرجعٍ ما في حقل غير الجائز نحويًا ، وذلك نتيجة عدم تحديد المرجع بدقة ، وهو الأمر الذي قد يتنافى مع ما قعّده النُّحاة بناء على ما كان بين أيديهم من موروث لُغويّ ، مضافًا إلى ذلك منافاته للمعنى النَّصِّيّ ؛ ومن ثَمَّ يتخلخل المعنى ، وذلك نحو الخطأ الذي خطَّأ فيه البطليوسي ابن سيدَه بخصوص جواز عَوْدِ الهاء من (ثويته) على (ثواء) وعلى (حَوْل) في قول الأعشى :

لَقَد كَان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضّي لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

وهذا مرجعه أنَّه إذا عادت الهاء على كلمة (ثواء) بقي الموصوف بدون عائد من جملة الصفة (ثويته) ، وإذا عادت على (ثواء) بقي المبدل منه (الحَوْل) بدونٍ عائد عليه من المبدل (الثواء) ؛ومن ثَمَّ كان لابدَّ من تقدير ضميرٍ آخر ، تقديره ثواء ثويته فيه ، وهو الأمر الذي يؤيِّده المعنى والصحة النحوية .

- لَمَّا كانت الزيادة مقصودًا بها الزيادة من الناحية النحوية دون الدلالية ، وذلك من منطلق أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى ، وأنَّ (كان) تُزاد حشوًا أو

آخرًا ، فقد رأى البطليوسي - وهو ما وافقته عليه - أنَّ (كان) زائدة مع اتصال الضمير بها في قول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لنا - كَانُوا - كِرامِ؟

وأنَّه من غير الجائز نحويًا القول بعدم زيادتها ؛ لأنَّ (ظنَّ) تُلْغى عن العمل متأخرة مع اتصال الضمير بها أيضًا ، والفاعل في (كانوا) كالجزء منها بمنزلة الفاعل من الفعل ، أو أنَّ الأصل : لنا هُمْ ، ثم وُصِلَ الضمير بـ (كان) الزائدة إصلاحًا للفظ ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل ، أو أنَّ الضمير توكيدُ للمستتر في (لنا) على أن (لنا) صفة لجيران ، ثم وُصِل لما ذُكر ؛ ومن ثَمَّ كانت زيادتها لتأكيد ما فُهم من المُضيِّ قبل دخولها وتقويته ، حيث إنَّ الدلالة على الماضي مفهومةٌ قبل دخولها ، أضفَ إلى ذلك أنَّ زيادتها في هذا المكان دون كونها زائدةً متأخرةً قد أسهم في توافُق النظام النحوي مع النَّسْج الشعريّ .

- تبين من خلال البحث أنَّ من غير الجائز نحويًا الفصل بين المصدر ومنصوبه بأجنبيٍّ ، أضف إلى ذلك كَوْن المعنى مانعًا من هذا الفصل ، وقد بدا هذا الربط بين غير الجائز نحويًا والمعنى في تعليق البطليوسي على قول الشَّمَّاخ بن ضرار :

وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ

فقد رأى أنَّ قوله (بضاحي) متعلّقٌ بالمصدر (قضاء) لا بالوقوف ، حتى لا يُفْصل بين المصدر (قضاء) ومنصوبه (أمْرَهُ) بالأجنبيّ (بضاحي) ، بناء على القول بأنَّه متعلّقٌ بالوقوف ، أضف إلى ذلك أنَّ المعنى النَّصيّ للبيت في سياق النَّص يؤيِّده ما سبق على نحو ما ورد في ثنايا البحث .

- لَمَّا كان من المشهور عند النحاة أنَّ الحرف (كأنَّ) معناه التشبيه ، فقد أثبت البحث صحة ما ذهب إليه البطليوسي أنَّه من غير الجائز نحويًا جَعْلُها للتشبيه حيث وقعت ، فهي للتشبيه إذا كان خبرها اسمًا يمكن التشبيه به ، سواءٌ أكان الخبر أرفع من اسمها أم أحط منه ، وقد يدخلها الظنُّ والحسبان ، وذلك إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفًا

أو جارًا ومجرورًا أو صفةً من صفات أسمائها ، وقد تكون للتحقيق أو للتقريب أو للتنبيه أو للإنكار والتعجب ، وفيما سبق وافق كلٌّ من الكوفيين والزَّجّاجي وابن الطراوة البطليوسي وغيرهم من المتأخرين ؛ ومن ثَمَّ فلا داعي للتعصب لوجهة النظر البصرية القائلة بأنَّ (كأنَّ) لا يفارقها التشبيه ، بناء على الاحتكام إلى الواقع اللغوي .

- لمَّا كانت مسألة تقديم التمييز على عامله - فعلاً متصرِّفًا كان العامل أو معنى - مسألةٌ خلافية بين النحاة ، فقد أدلى البطليوسي بدلوه فيها على نحو ما سبق في تعليقه على قول المخبَّل السعدي :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِراقِ حَبِيبَها ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ

ورأى أنَّ هذا التقديم غير جائز نحويًا ، آخذًا مسلك الكسائي والجرمي والمازني والمبرِّد وابن الشجري وبعض الكوفيين ومَنْ قال بقولهم ، نحو ابن مالك وأبي حيّان ، فهم يجيزون التقديم ، وقد أخذت بوجهة نظر المجيزين مخالفًا البطليوسي ؛ لأنَّ ما ورد في الشعر على نحو ما ورد في بيت المخبَّل ليس بضرورة على خلاف ما يراه البطليوسي ، وإنَّما هو من لغة الشعر ، أضف إلى ذلك أنَّ حجته ورودُ البيت برواية مختلفة ، وهي «وما كان نفسي بالفراق تطيب» ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ تفضيلها أمرٌ دعت إليه الخصومة المذهبية من جانب ، والمعيارية وتحكيم القياس من جانب آخر ، فربما تكون الرواية الأخرى لبيت المخبَّل قد غُيِّرت لدحض وجهة نظر مَن أجازوا تقديم التمييز ، وهو الأمر الذي ينبغي معه قبول الروايتين للبيت ، ولاسيما أنَّ ثمَّة شواهد أخرى تؤيِّد التقديم في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّفٍ .

- تبين من خلال البحث أنَّ تقديم الصلة على الموصول غير جائزٍ نحويًا ، وهذا ما بدا في تعليق البطليوسي على قول كُثَيِّر عزة :

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ... بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

فقد رأى أنَّ الجار والمجرور «في رونق الضحى» متعلّقٌ بالفعل «تسمعي» وأنَّه من غير الجائز نحويًا أنْ يتعلّق بكلمة «بكاء» ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى تقديم الصلة على الموصول ، ولاسيما أنَّ المعنى يؤيِّد ذلك ، فبيت كُثير على أنَّ رونق الضحى ظرفٌ للسماع ، وليس للبكاء ذاته .

- تنبه البطليوسي إلى خطأ أبي علي الفارسيّ في قوله بأنَّ الفعل (سمع) يتعدى إلى مفعولين اثنين إنْ كان ممَّا لا يُسْمَع ، كقولنا : سمعت زيداً يقول كذا ، وكان تنبيه البطليوسي على هذا في تعليقه على قول ذي الرُّمَّة :

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالاَ

وقد علَّل تخطيئه هذا ببطلان كَوْن (سمع) من باب ظننت أو من باب أعطيت ؛ ومن ثَمَّ فهو يتعدى إلى مفعول واحد ، وأنَّ جملة (يقول) في موضع الحال ، لا في موضع المفعول الثاني ؛ ولذلكً فلا ينصب هذا الفعل مفعولين ، وقد أيّدت رأي البطليوسي وغيره ممن يرون هذا الرأي ، وأنَّ جملة (الناس ينتجعون) في بيت ذي الرُّمَّة مبتدأٌ وخبرٌ على حكاية الجملة ، ولاسيما أنَّ نَصْب الناس على المفعولية يجعل الانتجاع مما يُسمع ، وما هو بذلك . وبناءً على ما سبق يمكن القول إنَّ الجملة بعد المفعول في جملة الفعل (سمع) حالٌ ، نحو سمعت محمداً يقول ، وبعد النكرة صفة ، نحو قوله تعالى : ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ ، وهو الأمر الذي ينعكس على المعنى ، فالمعنى مع كون الجملة حالاً يختلف عن معنى كونها صفة .

- لَمَّا كان المصدر يعمل عمل فعْله المأخوذ منه ، سواءٌ أكان فعله لازمًا أم متعديًا بنفسه إلى مفعول أو أكثر أم متعديًا بحَرف جرٍّ ، وذلك سواءٌ أكان منونًا - وهو الأقيس والأكثر إعمالاً منَ المعرف بأل - أم مضافً إلى الفاعل أو المفعول - وهو الأكثر إعمالاً من المنون - أم معرَّفًا بأل ، وهو أضعفها ؛ ولذلك فإنَّ من النحويين مَن لا يجيز إعمال المعرَّف بالألف واللام ، أقول لَمَّا كان ذلك كذلك كانت إشارة البطليوسي إلى عدم الجواز عند هؤلاء ، ورأى أنَّ هذا المصدر يعمل عمل الفعل ، منضمًّا بذلك إلى الخليل وسيبويه والمبرِّد وكثير من المتأخرين ، وكان ذلك في تعليقه على قول المرّار الأسدي :

لَقَــدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِــيــرَةِ أَنَّنِي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ودلّل على أنَّ (مسمعًا) منصوبٌ بالضرب بوجود رواية أخرى للبيت ، وهى (كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا) ، والتي تؤيِّد نصب (مسمع) بالضرب لا بالفعل(لحقْتُ) ؛لأنَّه لو عدّى إليه (كررتُ) لقال : على مسمع ، وبناء على ما سبق انتهيت إلى تأييدي جواز إعمال المصدر المعرَّف بالألف واللام عَمَل فعله فيما بعده على ضَعْفه ؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين ، فعمل وفيه اللف واللام كعمله وفيه التنوين ، ويؤيِّد ذلك المعنى في بيت المرّار الأسدي .

- لَمَّا كانت مسألة النصب على نَزْع الخافض من القضايا المُختلف فيها بين البصريين والكوفيين - حيث إنَّ البصريين يرون أنَّ العامل بعد حذف حرف الجرِّ هو الفعل ، والكوفيون يرون أنَّ المجرور منصوبٌ لسقوط الخافض دون أنْ يعمل فيه عاملٌ آخر غير حرف الجر - فقد عرض البطليوسي لتخطئة البصريين للكوفيين ، مؤيِّدًا رأي البصريين ، معلّلاً لاستحالة وجهة نظر الكوفيين بأنَّ بعض المجرورات ترتفع إذا سقط الجارُّ ، نحو قولنا : ما جاءني من أحد ، والذي يتحوّل إلى ما جاءني أحدٌ ، وأضاف أنَّ سقوط حرف الجرِّ لو كان موجبًا للنصب لوجب في كلِّ ما سقط منه حرف الجرِّ أنْ ينتصب ، وكان هذا في تعليقه على قول النابغة :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

فقد نصَّ على أنَّ (جوابًا) منصوبٌ على أنَّه تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل ، ويجوز أن يكون منصوبًا على نزع الخافض ، والتقدير : عيّت بجواب أو أعيت بجواب ؛ ومن ثَمَّ فالفعل هو الناصب دون حرف الجرِّ - في رأي الباحث أيضًا - وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأنَّ هذا هو الصحيح نحويًا .

- تبين أنَّ ألف (فعْلاء) المكسورة الفاء لا تكون عند البصريين إلاّ للإلحاق ، نحو (زِيزاء) ، فإلحاقها بنحو حملاق وسرداح كالعلباء ، وكذلك ألف (فُعْلاَء) المضمومة الفاء ، نحو (قُوبَاء) ، وإنَّما تكون الهمزة للتأنيث عندهم في (فَعْلاء)

المفتوحة الفاء ، نحو حمراءَ وصفراءَ . وبناء على هذا أشار البطليوسي إلى أنَّ (زيزاء) ليست ممنوعة من الصرف ، وأنَّ مَنْعها لا يجيزه البصريون ، ويجيزه الكوفيون ، محتجين بقوله تعالى : ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ﴾ في قراءة مَن كسر السين ، وهو ما دحضه البصريون ، وأشار إليه البطليوسي ، حيث إنَّ (سيناء) ليست ممنوعة من أجل أنَّها للتأنيث ، وإنَّما من أجل كَونها اسمًا للمكان المسمّى بذلك ، ويؤيِّد ما سبق صَرْفُ (زَيزَاء) في بيت مزاحم بن الحارث العقيلي في ثنايا البحث ؛ ومن ثَمَّ علاقة ذلك بالمعنى . وبناء على ذلك أيضًا فإنَّ (قُوْباء) لا تُمْنع الصرف مع سكون الواو ، وكَون الألف للتأنيث في الوقت نفسه ، وهو ما يعدُّه البصريون غير جائز نحويًا بخلاف الكوفيين .

- تبين أنَّ المضارع المعتل الآخر قد يجري مُجرى الصحيح ، فيبقى حرف العلة دون حذف ، ففي سياق تعليق البطليوسي على قول قيس بن زهير العبسي :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَت لبُونُ بني زِيَادِ

أشار إلى أنَّ قول أبي القاسم الزَّجّاجيّ - بأنَّ ذلك لغةٌ - خطأٌ ، وبالبحث تبين أنَّ هذا ليس بخطأ ، وإنَّما هو لغةٌ لبعض العرب ، وأنَّه ليس بضرورة أيضًا .

- رأى البطليوسي أنَّ الفعل (تعانق) لا يتعدى إلى مفعولين ، إنَّما المتعدى (اعتنق) ، وذلك صدد تعليقه على قول أبي ذؤيب الهذلي :

بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الكُمَاةَ وَرَوْغَهُ ... يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

وذلك على الرَّغْم من أنَّه ليس هو الهدف الأساسي من تنبيهه على الخطأ ، فهدفه النَّص على أنَّ البيت ورد في بعض نسخ الجمل بـ (تَعَانُقه) مجرورًا ، وأنَّ الصواب (تَعَنُّقُه) بالرفع ، وقد توصلت إلى أنَّ كلاً من رواية الجرَ والرفع صحيحٌ ، فالجر على تقدير : بين أوقات تعانقه ، وبذلك يكون شاهدًا على جواز إضافة الظرف (بين) لَمَّا وصلَ بالألف إشباعًا إلى المصدر المفرد ، والرفع على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف . لكن الرفع أعْرَف على تقدير : تعنُّقُه حاصلٌ ، أو تعنُّقه وروغه

حاصلان ، أو بينا تعنُّقُه الأبطال حاصلٌ معهودٌ ، ومعتمدٌ مألوفٌ أُتيح له يومًا رجلٌ جريءٌ ، وبذلك تكون الإضافة إلى الجملة .

- عرض البطليوسي لغير الجائز نحويًا فيما يتصل بإعراب بعض الكلمات في سياق الجملتين الاسمية والفعلية ، وفي سياق أسلوب النداء ، وكذلك إعراب الجمل وأشباهها ، وذلك في عشرة مواضع ، ربط فيها بين غير الجائز والمعنى - على نحو ما مثَّلت في ثنايا البحث بموضعين اثنين مجتزءًا بهما عن بقية المواضع ، مع ملاحظة أنَّني استقريت بقية المواضع - وهو الأمر الذي يسهم في ثراء ووضوح المعنى النَّصيِّ ، وتحليله على الصورة التي أرادها المبدع .

وبعدُ ، فهذه محاولةٌ أخذت منِّي وقتًا وجهدًا ، فما كان فيها من توفيق فمن الله وحده ، وما كان فيها غير ذلك فمن نفسي ، وحسبي أنِّي اجتهدت ، واللَّه من وراء القصد .

* * *

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر والمراجع العربية :

١- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .

- ارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسيّ «ت ٧٤٥ هـ» ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨ .

- الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، د .ت .

- الأسلوب والأسلوبية «مدخل نظري ودراسة تطبيقية» ، للدكتور فتح الله سليمان ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ م .

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجي ، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م .

- إصلاح المنطق ، لابن السكّيت ، شرح وتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٥٦ م .

- أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ليبيا ، ط ١ ، ١٩٧٣ .

- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٨ .

- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة ساسي ، وكذلك الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، د .ت .

- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، للدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، بيروت ، لبنان ، ط٤ ، ١٩٨٦ .

- الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السابع والخمسون ، نوفمبر ١٩٨٥م .

- الإعراب في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري لله دراسة وصفية لله ، للدكتور علي محمد المدني ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد السابع ، الآداب (أ) ، الرياض ، السعودية ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي لله ت ٤٨٧ هـ لله ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ليبيا ، ط٢ ، ١٩٧٤ .

- ألكني إليها السلام ، وألكني إليها بالسلام ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني والثلاثين ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري «ت ٥٥٧ هـ» ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٦١ .
- أمالي ابن الشجري ، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي «ت ٥٤٢ هـ» ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د .ت
- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لأبي الحسن على بن يوسف ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٨ .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزَّجّاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- البارع في اللغة ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي المتوفي٣٥٦ هـ ، تحقيق هاشم الطعّان ، مكتبة النهضة ببغداد ، ودار الحضارة العربية ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ م .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، د .ت .
- البعد التداولي عند سيبويه ، مقبول إدريس ، مجلة عالم الفكر ، العدد الأول ، المجلد ٣٣ ، الكويت ، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٤ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- بناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ .
- البناء الصرفيّ للأسماء والأفعال في العربية « دراسة وصفية تاريخية» ، للدكتور عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد السابع ، المجلد الثاني ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ .
- البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- تاريخ آداب اللغة العربية ، لمصطفى صادق الرافعي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٠ م .
- تحصيل عين الذهب من معدن الأدب وجوهر كلام العرب ، للأعلم الشنتمري ، بأسفل كتاب سيبويه ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ .
- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .
- التصريح بمضمون التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام ، للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٧ .

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، د .ت .
- الجملة الاعتراضية في التركيب النحوي لله مواضعها وأحكامها لله ، للدكتور مدحت محمد السيد زيادة ، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، العدد الخامس عشر ، ١٩٩٧ .
- الجملة في الشعر العربي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ .
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، انتشارات الاستقلال ، طهران ، إيران ، ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجّاجي ، المتوفى ٣٤٠ هـ ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د .ت .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، وآخر ، ١٩٨٣ .
- حاشية يس على التصريح ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د .ت .
- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ، للدكتور عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الثلاثون ، نوفمبر ، ١٩٧٢ .
- حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤ .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- خصائص الأسلوب في الشوقيات ، للدكتور محمد الهادي الطرابلسي ، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م .
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٢ .
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٦٨ .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور سيد حنفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ديوان الخرنق بنت هفّان ، تحقيق الدكتور حسين نصّار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ديوان ذي الرُّمَّة ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ .
- ديوان الشمّاخ بن ضرار ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، د .ت .
- ديوان كثير بن عبد الرحمن لله كثير عزةلله ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦١ .
- ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي ، تحقيق كرنكو ، مطبعة بريل ، لندن ، ١٩٢٠ .

- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ديوان الهذليين ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .
- رصف المباني ، للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، قدّم له الدكتور فتحي حجازي ، وحققه أحمد فريد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د . ت .
- شرح أبيات الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطلْيَوسي لله ت ٥٢١ هـ لله ، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير ، منشورات دار علاء الدين ، دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد الرَّيح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، د . ت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك لله ت ٦٧٢ هـ لله ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠١ .
- شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور ، قدّم له فوّاز السعّار ، إشراف الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هت - ١٩٩٨ م .
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام ، تأليف أبي علي أحمد بن الحسن المرزوقي لله ت ٤٢١ هـ لله ، علّق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ ، ووضع فهارسه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- شرح الرضيّ على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط ٢ ، ١٩٩٦ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لأبي الفضائل الاستراباذي لله ت ٧١٥ هـ لله ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٤ .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله الحسيني ، مكة ، السعودية ، ١٩٨٦ .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، الجزء الثاني ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة المصري العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، والجزء الثالث تحقيق الدكتور فهمي أبو الفضل ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ م ، والجزء الرابع تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٨ م ، والجزء الخامس تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرءوف ، دار الكتب المصرية ، ٢٠٠٣ م ، والجزء السادس تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرءوف ، دار الكتب المصرية ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

- شرح كعب بن زهير بن أبي سلمى «بانت سعاد» ، لابن هشام ، نشرة الدكتور محمود أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق - بيروت ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، تحقيق وضبط أحمد السيد سيد أحمد ، وإسماعيل عبد الجواد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د .ت .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، د .ت .
- الصِّحاح « تاج اللغة وصحاح العربية » ، للجوهريّ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت لبنان ، د .ت .
- ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ، للدكتور فتحي ثابت علم الدين ، رسالة ماجستير غير منشور ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .
- الظرف «خصائصه ، وتوظيفه النحوي» ، للدكتور المتولي على الأشرم ، مكتبة جزيرة الورد ، المنصورة ، مصر ، د .ت .
- العربية والوظائف النحوية «دراسة في اتساع النظام والأساليب» ، للدكتور ممدوح الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٩٦ .
- العقد الفريد ، لابن عبد ربّه ، تقديم خليل شرف الدين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٩٩ م .
- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسه عبد اللطيف ، نَشْر جامعة الكويت ، ١٩٨٣ .
- العلامة في النحو العربي ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ .
- علم اللغة النَّصِّيّ بين النظرية والتطبيق ، للدكتور صبحي الفقي ، دار قباء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، قدّم له وشرحه الدكتور صلاح الدين الهواري ، والأستاذة هدى عودة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م - ١٤١٦ هـ .
- فلسفة الضمير ، لعلي النجدي ناصف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء العشرون ، القاهرة ، ١٩٦٦
- في التركيب اللغوي لله تراكيب بين القبول والرفض لله ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الحادي والسبعون ، نوفمبر ١٩٩٢ م .
- في أدلة النحو ، للدكتورة عفاف حسانين ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ .
- القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، للدكتور فايز صبحي تركي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- القول في الباء التي تُزاد في فصيح الكلام ، للدكتور عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية ،

القاهرة ، الجزء الحادي والثلاثين ، ١٩٧٣ .
- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- كتاب الحماسة البصرية ، للعلاّمة صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ « المتوفى ٦٥٦ هـ» ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- كتاب النقائض «نقائض جرير والفرزدق» لأبي عُبيدة مُعمّر بن المثنى التيمي البصري «المتوفى سنة ٢٠٩ هـ» ، باعتناء المستشرق الإنكليزي بيفان ، طُبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل ١٩٠٧ م ، نشر دار صادر ، بيروت ، لبنان ، د .ت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري ، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .
- كَشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩ م .
- لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق الأستاذ عبد الله الكبير وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، د .ت .
- لغة الشاعر ، للأستاذ عزيز أباظة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الخامس والعشرون ، نوفمبر ، ١٩٦٩ م .
- لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- اللامات ، للزجاجي ت ٣٣٧ هـ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٥ .
- اللغة العربية والحداثة ، للدكتور تمام حسان ن مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- اللغة وبناء الشعر ، للدكتور محمد حماسة ، المكتب الفني للتجهيزات والطباعة ، ط١ ، ١٩٩٢ .
- اللهجات العربية في التراث ، القسم الثاني لله النظام النحوي لله ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ .
- ما النافية ودراستها في القرآن الكريم ، للدكتور علي حسن علوان ، مجلة كلية اللغة العربية ، المنوفية ، العدد التاسع ، ١٩٨٩ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .
- مرجع الضمير في القرآن الكريم لله مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب ، للدكتور محمد حسنين صبره ، دار الهاني ، سبرا الخيمة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- مرجع الضمير وأثره في اختلاف القراءات القرآنية ، للدكتور خال محيي الدين ، مجلة كلية اللغة

العربية بالأزهر ، بإيتاى البارود ، ٢٠٠٠ .
- المُزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، شرح وتحقيق محمد جاد المولى وآخرين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د . ت .
- معاني القرآن ، للفرّاء ، الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار والثاني تحقيق محمد علي النجار ، دار السرور ، بيروت ، لبنان ، د .ت .
- معاني القرآن للكسائي ، أعاد بناءه وقدم له الدكتور شحاتة عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجّاج ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٨ .
- معجم الشعراء ، للمرزباني « المتوفى سنة ٣٨٤ هـ» ، صحّحه وعلّق عليه الأستاذ الدكتور ف . كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان ، د .ت .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د .ت .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، ١٩٧٩ م .
- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٨ م .
- من أشكال الربط في القرآن الكريم لله تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص لله ، ضمن كتاب دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، للدكتور سعيد حسن بحيرى ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، د .ت .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ن ط ١ ، ١٩٩٩ .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ، مع دراسة شخصية مؤلفه ، تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي ، نَشْر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، بنغازي ، ليبيا ، د .ت .
- نحو أجرومية للنص الشعري ، للدكتور سعد مصلوح ، مجلة فصول ، المجلد العاشر ، العددان الأول والثاني ، يوليو ، أغسطس ، ١٩٩١ .
- النحو العربي والدرس الحديث ، للدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- النحو والدلالة «مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي» ، للدكتور محمد حماسة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

- نسيج النص «بحثٌ فيما يكون الملفوظ به نصًا» ، للأزهر الزنّاد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١ ، ١٩٩٣ .
- النص والخطاب والإجراء ، لروبرت دي بوجراند ، ترجمة الدكتور تمام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٨ .
- نظرية اللغة في النقد العربي ، للدكتور عبد الحكيم راضي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د .ت .
- وفيات الأعيان ، لأبي العباس بن خلكان ، حقق أصوله وكتب هوامشه الدكتور يوسف علي الطويل والدكتورة مريم قاسم طويل ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .

ثانيًا- المراجع الأجنبية :

BACH,Emmon.
- An introdction to transformational Grammar ,U.S.A , 1964 .
R.H.Robbins .
-General linguistics , An introductory surrey, first edition, 1964 .

* * *

الهوامش

(١) تجدر الإشارة إلى أنَّ البطليوسي قد وضع كتابًا آخر على كتاب الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجّاجي ، المتوفى سنة ٣٤٤هـ ، وهو « إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، وقد بلغت شروح» جمل الزَّجّاجي وأبياته تسعةً وخمسين شرحًا ، وقد ذُكرَ كتاب شَرْح أبيات الجمل للبطليوسي في مؤلّفات القدماء تحت اسم آخر أيضًا بجانب هذا الاسم ، وهو«الحُلل في شرح أبيات الجمل» ، فهما اسمان لكتاب واحد . يُنْظَر : وفيات الأعيان ٣/ ٧٩ - ٨١ ، وكَشْف الظنون ١/ ٤٧٣ - ٣٧٤ ، ومقدمة الجملَ في النحو للزجاجي ص ٢٥ - ٣٣ للمحقق ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ، ص ٢٨ - ٣٠ حيث مقدمة المحقِّق أيضًا .

(٢) يُنْظَر :وفيات الأعيان ٢/ ٧٩ - ٨١ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٤٣ ، وبغية الوعاة ٢/ ٥٥ --٥٦ ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ٤ - ٣٩ ، حيث عَرَضَ المحقق لاسمه ومولده ونشأته ووفاته وشيوخه - ومنهم ابن سيده صاحب المخصص - وتلاميذه ومؤلّفاته اللغوية - ومنها الاقتضاب في شرح أدب الكتاب وإصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل وكتاب المسائل والأجوبة - والأدبية والدينية والفلسفية ، وكذلك عَرْضُه لكتابه موضع هذا البحث وموضع التحقيق ، وهوالأمر الذي أغنى عن إعادة الحديث هنا .

(٣) يُنْظَر :شرح شافية ابن الحاجب لأبي الفضائل ١/ ٤٥٨-٤٦٣ ، وهمع الهوامع ٣٦١-٣٦٢ .

(٤) هذان البيتان من شعر رثت به زوجها بشر بْن عمرو بن مَرْثَد ، ومَن قُتل معه من بنيه وقومه . يُنْظر : ديوان الخرنق بنت بدر بن هفات ص ٢٩ ، وشرح أبيات الجمل للبطلَيوسي ص ٦ ، وكذلك هامش ١ للمحقَق ، والبيتان بالكتاب ١/ ١٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٤٢ ، والأمالي لأبي علي القالي ٢/ ١٥٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٢ ، والإنصاف ٢/ ٤٨ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠١ ، ومعنى لا يبعَدَنْ : لايهلكن ، وهودعاءٌ خرج بلفظ النهي ، وإنْ كان ليس بنهي ، كما يخرج الدعاء بلفظ الأمر ، وإن كان ليس بأمر ، إذا قلت : اللهم اغفر لزيد ، وذلك على الرَّغْم من أنَّهم قد ماتوا ؛ وعلَّة ذلك أنَّ العرب قد جرت على عادتها باستعمال هذه اللفظة (البَعَدُ) في الدعاء للميّت ، استعظامًا للرجل الجليل ، أو إرادة بقاء ذكْره ، وسُمُّ العداة : أي أنَّهم كانوا في حياتهم سُمًّا لأعدائهم ، والجُرْز : الإبل ، وآفة الجرز : أي أنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم ، والأزْر جمع إزار . يُنْظر : شرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ٦ - ٩ . والجدير بالذكر أنَّ الشاعر نصب «النازلين والطيِّبين» على المدح ، ويَروي بعضهم «والنازلون والطَّيِّبون» ، أي برفعهما من منطلق أنَّ الرفع أحسن وأكثر في كلِّ شيءٍ كان تعظيمًا ؛ لأنَّك إذا أثنيت على قومٍ فإنَّما تقول : هم كذا ،

ويروى بنَصْب إحداهما ورفع الآخر ، والرفع على هُم ، والنصب على أعْني ، وذلك أذهب في معنى الثناء ، فكلَّما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروبًا ، فكان أبلَغ منه إذا أُلْزم شرحًا واحدًا . يُنْظر : الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ص ٦١ - ٦٢ ، والجَمل في النحو للزَّجّاجي ص ١٥ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦ / ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص ٢٧ - ٢٨ ، والمحتسب ٢ / ٢٤٢ .

(٥) شرح أبيات الجمل للبطليوسي ، ص ١١ .

(٦) يُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ١١٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص ٢٨ .

(٧) شرح الشافية ، لأبي الفضائل ١/ ٤٦٠ ، ويُنْظَر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٤ .

(٨) يُنْظَر : شرح الشافية ، لأبي الفضائل ١/ ٤٥١ .

(٩) همع الهوامع ١/ ٢٦٣ .

(١٠) سورة البقرة ، الآية ١٢٤ .

(١١) يُنْظَر : أمالي ابن الشجري ٣/ ١١٥ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٩ - ٤٩٨ ، وهمع الهومع ١/ ٢٦٣ - ٢٧٤ .

(١٢) يُنْظَر في كلِّ ذلك : همع الهوامع ١/ ٢٦٣ ، ومرجع الضمير وأثره في اختلاف القراءات القرآنية ، ص ٧٦٥ - ٨٢٠ .

(١٣) همع الهوامع ١/ ٢٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٩ ، ١٦٩ ، ٢٤٣ ، ٢/ ٥٠٣ .

(١٤) يُنْظر : السابق ، نفسه ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١٧ ، ١٥٤ .

(١٥) فلسفة الضمير ، ص ٢٣ ، ٢٤ ومابعدهما ، ويُنْظَر : الكتاب ٢/ ٣٥١ - ٣٥٢ ، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨١ ، والعلامة في النحو العربي ، ص ٣٢ - ٣٣ ، وقضايا التقدير النحوي ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة ص ١٥٨ - ١٨٠ ، ومرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص ٩ ومابعدها .

(١٦) يُنْظر : مغني اللبيب ٢/ ٤٩٨ - ٥٠٢ ، ومن أشكال الربط في القرآن الكريم ، ص ٨٠ - ٩٥ ، والإعراب في شرح القصائد السبع الجاهليات ص ٥٦ .

(١٧) البيت من الطويل ، للأعشى في ديوانه ١٢٧/ ٢ ، والملاحظ أنَّه ترخَّص في فتحة الفعل (يسأم) وجاء مكانها بالضمة ؛ لأن حقه النصب . يُنْظَر في هذا : الجمل في النحو للخليل ص ١٤٣ - ١٤٤ ، والكتاب ١/ ٤٢٣ ، والمقتضب ١/ ٢٧ ، ٢٨ ، ٢/ ٢٦ - ٢٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٤ ، ٣/ ١٩٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٤٠ - ٣٤١ ، وخصائص الأسلوب في الشوقيات ص ٤٧٥ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(١٨) شرح أبيات الجمل ، ص ١٩ ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزَّجّاجي ص٢٦ .

(١٩) يُنْظر مقدمة دراسة شرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ٢٨ - ٣٠ ، حيث ذكر المحقق إحصاءً بشرّاح الجمل للزجّاجي .

(٢٠) سورة إبراهيم ، الآية ٣٤ .

(٢١) يُنْظر : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٣ ، ومرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص ٢٥ .

(٢٢) يُنْظر : نسيج النص ص ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٧١ ، ولغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية ص ٢٢٩ ومابعدها ، ومن أشكال الربط في القرآن الكريم ص ٨٤ - ٩١ ، وعلم اللغة النصي ١/ ٧١ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ١٦٥ .

(٢٣) الكتاب ١/ ١٢٨ ، ويُقصد بكلمة (الوصل) جملة الصلة ، وقوله : «لأنه في موضع ما يكون من الاسم «يعني أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فالصفة بعض الموصوف .

(٢٤) يُنْظر :ديوان الأعشى ص ١٢٦ ، حيث شَرْح الدكتور محمد محمد حسين ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ١٨ .

(٢٥) يُنْظر : نحو أجرومية للنص الشعري ، ص١٥٤ ، نقلاً عن :

Robert Allin de Beaugrand and Wolfgong Ulrich Dresslar , " Introduction to tex linguistics" Longman , New York , p .3

(٢٦) يُنْظَر : دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٥ .

(٢٧) يُنْظَر : الكتاب ١/ ٥٠ ، ٢/ ٥٣ ، والمقتضب ٤/ ١٠٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٥٤ - ٣٥٥ ، ٤/ ٧٦ ، والخصائص ٢/ ٢٨٤ ، والأصول في النحو ٢/ ٢٥٥ - ٢٦٠ ، وشرح المفصّل ٣/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص ٤٦ - ٤٨ ، والقول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام ص ٢٦ ، وقضايا التقدير النحوي ص ٢٧٧ - ٢٩٧ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ٢٢ - ٢٦ .

(٢٨) يُنْظَر : البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٧٧ ، ١٧٨ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص ٦١ ومابعدها .

(٢٩) يُنْظَر : النحو العربي والدرس الحديث ص١٥٢ - ١٥٣ ، و اللغة وبناء الشعر ، ص ٤٨ - ٤٩ ، ٥٢ ، حيث الفصل الثاني الذي عقده أستاذي الدكتور محمد حماسة ، والمعنون بالتحليل النصيّ للقصيدة «قصائد قديمة « .

(٣٠) يُنْظَر : حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ص ٢٧ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ٢٥ ، ولمزيد من الاطلاع يُنْظر أيضًا : الخصائص ٢/ ٢٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦ ، ٢٥٨ ، وشرح المفصّل ٣/ ٣٦٥ ومابعدها ، وأصول التفكير النحوي ص ٣٠٦ -

٣٢٨ ، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٤٧ ومابعدها ، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص ٤٤ - ٤٨ .

(٣١) يُـنْظَر في ذلك : الكتـاب ١/ ٧٣ ، ٢/ ١٥٣ ، والخـصـائص ١/ ٣١٧ ، والأصـول في النحـو ٢/ ٢٥٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٣٦٥ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٠١ .

(٣٢) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٣٣) البيت في ديوان الفرزدق ٢/ ٢٩٠ ، وروايته : فكيف إذا رأيت ديار قومي ، وهومن قصيدة يمدح فيها سليمان بْنَ عبد الملك بْنَ مرْوان ، ويهجو جرير بْنَ الخَطَفى ، وقيلَ : إنَّها في هشام بنَ عبد الملك وهجائه جريرًا وبني كُلَيب . يُنْظر : كتاب النقائض «نقائض جرير والفرزدق» لأبي عبيدة مُعَمّربن المثنى ٢ / ١٠٠٤ .

(٣٤) شرح أبيات الجمل ص ٤١ ، والمقصود بالكتاب الأول كتابه «إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل» ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزَّجّاجي ص ٤٩ .

(٣٥) الكتاب ٢/ ١٥٣ .

(٣٦) يُنْظر : المقتضب ٤/ ١١٧ ، والهامش بالصفحة نفسها للمحقق ، وشرح المفصل ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥ ، وشرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ ١/ ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣٧) الكتاب ١/ ١١٨ ، ١١٩ ، ويُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٦١ ، ٣/ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ١/ ٣٤٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٥٥ - ٥٧ .

(٣٨) الجمل في النحو ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣٩) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٤٣ - ١٤٤ ، ويُنْظر : الخصائص ١/ ٣١٧ حيث قال : إنَّ «الحروف تُزَاد لضرب من الاتّساع ، فإذا كانت للاتّساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأً ، وإنَّما تزيدها حشوًا أو آخرًا» ، ويُنْظر أيضًا : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٢٤ ، حيث ذكر الشيخ خالد الأزهري رأي الفارسي وابن جنيّ في الاحتجاج للخليل وسيبويه ، ويُنْظر أيضًا : شرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ١/ ٣٩٧ - ٤٠١ .

(٤٠) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٢٦ ، ويُنْظر المصدر نفسه ١/ ٦٢٣ - ٦٢٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٢ ، وشرح الكافية ٤/ ١٩٢ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٧ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧ - ٢٢٤ .

(٤١) خزانة الأدب ٩/ ٢١٩ .

(٤٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٢ .

(٤٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٢٥ ، وعائجون يعني عاطفين ، ولَعَنّا في معنى لعلّنا ، والعرصات واحدها عَرْصَةٌ ، وكل متّسع حوله رَبْوٌ ليس فيه بناءٌ يُقال له عَرْصَةٌ . يُنْظر : كتاب النقائض «نقائض جرير والفرزدق» ٢ / ١٠٠٤ ، ونصُّ المرادي في شرحه على التسهيل ص ٣٦٩ ، وهو رسالة دكتوراة ، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الله ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة

الأزهر ، القاهرة . يُنْظر : هامش ٣ ، ١ / ٦٢٥ من التصريح بمضمون التوضيح ، للمحقّق الدكتور عبد الفتاح بحيري .

(٤٤) ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص ١٩٥ .

(٤٥) يُنْظَر : السابق نفسه ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٤٦) كتاب النقائض «نقائض جرير والفرزدق» ٢ / ١٠٠٤ .

(٤٧) يُنْظَر : اللغة العربية والحداثة ، للدكتور تمام حسّان ص ١٤٠ .

(٤٨) قضايا التقدير النحوي ص ٣١٢ .

(٤٩) يُنْظر : أ - التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه ص ١٢٦ .

B-Bach : An Introduction to transformational Grammar , P.11 - 12 .

(٥٠) يُنْظر : النص والخطاب والإجراء ، ص ٣٤ .

(٥١) يُنْظر : الخصائص ١/ ٣٣١ - ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، والبيان في روائع القرآن ص ١٧٦ ، وبناء الجملة العربية ص ٧٠ ، والجملة الاعتراضية في التركيب النحوي ص ١٢٨ وما بعدها ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ٣٢٤ - ٣٢٦ .

(٥٢) يُنْظر : الكتاب ١/ ١١٥ ، ٢/ ٢٧٩ على سبيل المثال ، وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٩٢ ومابعدها ، والتراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه ص ١٢٦ - ١٣٤ .

(٥٣) البيت للشمّاخ في ديوانه ص ١٧٧ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٦ ، ولسان العرب (ضمز) ، والضامز : الساكت الذي أغلق فاه ممسكًا وكذلك الناقة ، فلا تسمع لها رُغاء ، يُقال : ضَمَزَ البعير يضمز ضمزًا إذا أمسك عن جرَّته في فيه ولم يجترّ ، وكلٌّ ساكت ضامزٌ وضموزٌ ، وضاحي عذاة : موضع ، والضاحي من الأرض : البارز الذي لا تكاد الشمسُ تغيب عنه ، والعذاة : الأرض الطيبة التربة ، والشاعر في وصف حمير وحش ، أعني عَيْرًا وأُتُنه ، قد عطشت ، واحتاجت إلى ورود الماء ، فهي واقفةٌ تنتظر أنْ ينهض فحلها ، فتنهض بنهوضه ، وهو ساكتٌ ، وحمير الوحش لا تنهض لورود الماء نهارًا ؛ خشية القانص ، فهي تنتظر إقبال الليل ، فينهض ، فتنهض بنهوضه ؛ ولذلك قال قبل هذا البيت :

كَأَنَّ قُتُودي فَوْقَ جَأْبٍ مُطَرَّدٍ مِنَ الحُقْبِ لاحَتْهُ الحَدَادُ الغَوارِزُ

يُنْظر : جمهرة اللغة لابن دُريد مادة زَضَمَ ٣/ ٤ ، والصحاح باب الزاي فصل الصاد مادة ضمز ٣/ ٨٨٢ ، ولسان العرب ، المواد (ضمز ، ضحى ، عذا) ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ١١٢ .

(٥٤) شرح أبيات الجمل ، ص ١١٣ - ١١٤ ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ١٢٢ .

(٥٥) يُنْظر : المقتضب ١/ ١٥ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٢ / ١١٦ - ١١٧ .

(٥٦) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٦ .

(٥٧) مغني اللبيب ٢/ ٥٤٠ .

(٥٨) شرح قصيدة بانت سعاد ، ص ٩٤ ، ويُنْظر : أمالي ابن الشجري ، ص ١/ ٧٨ ، حيث مقدمة التحقيق للدكتور محمود محمد الطناحي .

(٥٩) يُنْظر : شرح الكافية ٣/ ٤٠٥ .

(٦٠) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ٤٠٥ .

(٦١) يُنْظر : معاني الحروف للرماني ، ص ٣٦ .

(٦٢) يُنْظر : شرح أبيات الجمل ص ١١٢ - ١١٣ ، وديوان الشمّاخ ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٦٣) الكتاب ٢/ ١٤٨ ، ويُنْظر : المقتضب ٤/ ١٠٨ ، والخصائص ١/ ٣١٨ ، والإنصاف ١/ ١٩٧ ، وشرح المفصل ٣/ ٥٩٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٩١ ، ١٩٢ ، حيث ذكر المعاني الأخرى لكأنَّ ، ومنها مايراه البطليوسي ، وشرح الأشموني ١/ ٤٠٨ .

(٦٤) دار هذا الشاهد في كتب اللغويين والنحاة في معرض الحديث عن كون اسم يكون نكرة والإخبار عنه بالمعرفة ، والوجه كما يرى الخليل أنْ تُجْعل المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا ، لكن ابن جنّي في المحتسب يرى أنَّ نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، وأنَّه إنَّما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين ، فكأنَّه قال : يكون مزاجهَا العسل والماء . وخبر كأنَّ في البيت التالي ، حيث يقول حسّان : (من الوافر)

عَلى أنْيَابها أو طَعْمُ غَضٍّ ... مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَه اجْتِنَاء

وهو ما رآه السيرافي من قبلُ ، فالذي يستفيده المخاطب بعسلٍ وماء منكورين هو الذي يستفيده منهما معروفين ؛ لأنَّهما نوعان متشابها الأجزاء ، ودار الشاهد في بعضها الآخر بخصوص زيادة مضارع كان ، واختلاف الرواية في (مزاجها) بين الرفع والنصب ، وقوله : كأنَّ سبيئة ، يُقال : سبأتُهَا إذا اشتريتها سِباء ، يعني الخمر ، أو هي المصونة المضنون بها ، والسابئ : الخمَّار ، ويروى : كأنَّ سُلافةً وقوله : «من بيت رأس» يعني موضعًا أو خمّارًا ، كما يُقال : حَارثُ الجَوْلان ، والبيت موضع الحديث والتالي له من القصيدة الأولى في ديوان حسان ، قالها في يوم فتح مكّة ، وأوّلها :

عَفَتْ ذَاتُ الأصابِعِ فَالجِوَاءُ ... إلى عَذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلاءُ

يُنْظر : ديوان حسّان ١/ ١٧ ، والجمل في النحو للخليل ص ١٢٠-١٢١ ، والكتاب ١/ ٤٩ ، والمقتضب ٤/ ٩٢ ، والكامل في اللغة والأدب ١/ ١٠٦ ، والجمل في النحو للزَّجّاجي ص ٤٦ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٧٥ - ١٧٦ ، والأصول في النحو ١/ ٦٧ ، ٨٣ ، والمحتسب ١/ ٣٩٥ ، وشرح المفصل ٧/ ٩١ ، ٩٣ ، وشرح الكافية ٤/ ١٩٣ ، ٢٠٧ ، وكتاب الحماسة البصرية ٤ / ١٦١٩ وهامش ١ للمحقق من الصفحة نفسها ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ .

كتابخانه

(٦٥) شرح أبيات الجمل ، ص ٣٢ - ٣٣ ، والبيت الأخير من بحر الطويل ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزَّجّاجي ص ٤٦ .

(٦٦) يُنْظر : حروف المعاني للزجاجي ص ٢٨ - ٢٩ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٩٢ ، وهمع الهومع ١/ ٤٨٦ .

(٦٧) يُنْظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ١/ ٤٥٣ ، والتصريح ٢/ ١١ - ١٢ ، ومغني اللبيب ١/ ١٩٢ .

(٦٨) يُنْظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٣ ، والجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٧٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٩ - ١٢٤٠ ، ومغني اللبيب ١/ ١٩٢ .

(٦٩) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠ ، ويُنْظر : شرح الكافية ٣/ ١٢٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٦ .

(٧٠) يُنْظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣١٢ ، وحروف المعاني للزجاجي ص ٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٣ ، والجنى الداني ص ٥٧٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٦ .

(٧١) همع الهوامع ١/ ٤٨٦ ، ويُنْظر : ارتشاف الضرب ١/ ١٢٣٨ - ١٢٣٩ .

(٧٢) دئل الإعجاز ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٧٣) يُنْظر : الأصول في النحو٢/ ٢٢٢ - ٢٤٧ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ - ٣٩١ ، والمحتسب ٢ / ٢٦٠ .

(٧٤) يُنْظر : الكتاب ١/ ٩٨ ، ٩٩ ، ٢/ ١٣١ ، ٣/ ٦٦ ، ٧٢ ، ١٣٥ على سبيل المثال ، والمقتضب ٣/ ٢٠٢ ، ٤/ ١٦٤ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ - ٣٩٠ ، واللغة العربية والحداثة ص ١٤٠ ، واللغة وبناء الشعر ص ٤٨ - ٤٩ ، والتراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه ص ١١١ وما بعدها ، وكذلك :

Robins : General Linguistics,p.212.

(٧٥) المقتضب ٣/ ٩٥ .

(٧٦) البيت من الطويل ، وله روايةٌ أخرى ، حيث جاءت (سلمى) مكان(ليلى) ، و(بالفراق) مكان (للفراق) ، وورد : وماكان نفسي بالفراق تطيب ، وكلٌّ يستقيم الوزن معه ، ويُنْظر في ذلك : الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٤٣ ، والخصائص ٢/ ٣٨٦ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ، وشرح المفصل ١/ ٤١١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٣ .

(٧٧) شرح أبيات الجمل ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وينظر أيضًا ص ١٣ من المصدر نفسه ، لارتباطها بهذا الموضع من جهة نصِّه على أنَّ الكوفيين يجيزون كَون التمييز نكرة ومعرفة ، لجواز الانفصال في =المعرفة ، ولا يجوز عند البصريين أن يكون إلا نكرة وذلك في إعرابه لـ «مَعَاقد الأُزْر» في بيت الخرنق بنت هفّان ، الوارد بأول هذا البحث ، حيث رأى أنَّها منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به ، والكوفيون يجيزون نصبها على التمييز لِما سبق ذِكره .

(٧٨) يُنْظر : الكتاب ١/ ٢٠٤ ، ٢١١ .

(٧٩) يُنْظر : السابق نفسه ، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/ ٧٩ ، والأصول في النحو ٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠ ، والجمل في النحو للزجاجي ص ٢٤٢ - ٢٤٣ حيث أشار ضمن حديثه إلى أنَّ البيت ينشد : وما كان نفْسٌ ، والخصائص ٢/ ٣٨٦ ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٧١ ، وشرح المفصل ١/ ٤١٠ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٢/ ٤٢٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٧ .

(٨٠) يُنْظر : المقتضب ٣/ ٣٦ - ٣٧ وحاشيته بهاتين الصفحتين ، وتحصيل عين الذهب ١/ ١١٢ ، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ١٣٩ - ١٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٠ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٨ - ٨٣١ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٠ ، والتصريح ٢/ ٧١١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٣ .

(٨١) يُنْظر : من أسرار اللغة ص ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ولغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٨٢) يُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ١٣٩ .

(٨٣) لغة الشعر ، ص ٣٧٨ .

(٨٤) السابق ، ص ٣٧٦ .

(٨٥) من أسرار اللغة ، ص ٢٤٥ ، ويُنْظر : ص ١٣٨ ، ١٥٢ ، ٣٣٩ من المرجع نفسه ، ويُنْظر : لغة الشعر ، ص ٣٧٦ .

(٨٦) يُنْظر : الجملة في الشعر العربي ، ص ٣٦ ومابعدها .

(٨٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ١٤٢ - ١٤٣ .

(٨٨) لغة الشعر ، ص ٣٤٤ .

(٨٩) يُنْظر : السابق ، ص ٣٤٧ .

(٩٠) تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٣٨٩ ، ويُنْظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونَقْده ٢ / ٣٦٧ ، والمُزهر ١/ ٢٦١ ، ٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ولغة الشعر ، ص ٣٤٧ .

(٩١) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢ - ٣٠٣ ، والتصريح ٢/ ٧٠٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٨ - ٣٥٢ ، ولغة الشعر ، ص ٣٢٩ - ٣٤٨ ، حيث حديث الدكتور محمد حماسة عن تعدد الروايات في شواهد الضرورة ، ومن بينها بيت المخبّل السعدي .

(٩٢) يُنْظر : لغة الشعر ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ٣٦٨ ، والجملة في الشعر العربي ، ص ٢١ ، ونظرية اللغة في النقد العربي ص ٤٥ ، والمستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر ، ص ١٢٦

ومابعدها ، حيث يرى الدكتور محمد عيد أيضًا أنَّه لا ضرورة في لغة الشعر ، ولغة الشاعر ص ٤٢ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ٤٣ - ٤٤ ، ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٩٣) مغني اللبيب ٢/ ٤٣٣ ، ويُنْظر : قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ص ٨١ - ٩٤ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧٣ - ٢٩٣ .

(٩٤) مغني اللبيب ٢/ ٤٤٠ ، ويُنْظر بقية ما يستثنى من التعلُّق في مغني اللبيب أيضًا ٢/ ٤٤٠ -٤٤٢ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٣٢٢ - ٣٤٥ .

(٩٥) البيت لكُثير عزَّة «كثيّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن عويمر بن امرئ القيس البطريق بن يعرُب بن قحطان» في ديوانه ١/ ٢٣١ ، والجمل في النحو للزجاجي ص ١٥٥ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٧٦ في حديثهما عن كون (أي) بالفتح والسكون حرفًا لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك ، وهمع الهومع ٢/ ٣٤ ، ولسان العرب ، والتاج (رنق) ، ويُنْظر : معجم الشعراء ص ٢١٦ - ٢١٧ ، و «عَبْدَ» : اسم امرأة ، مرخّمٌ ، وبعد هذا البيت يقول كثيّر :

بِكَيْنَ فَهَيَّجْنَ اشْتِيَاقِي وَلَوْعَتِي ... وَقَدْ مَرَّ مِنْ عَهْدِ اللِّقَاءِ دُهُورُ

(٩٦) شرح أبيات الجمل ، ص ١٤٢ .

(٩٧) الأصول في النحو ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٥ .

(٩٨) البناء الصرفيّ للأسماء والأفعال في العربية «دراسة وصفية تاريخية» ، ص ٨٧ .

(٩٩) يُنْظر : الخصائص ٢/ ٣٠٨ ومابعدها ، ٢/ ٤٢٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٣١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ، ص ٢٣٣ - ٢٦٦ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٢٣ - ٥٢٧ ، ٦٨٥ - ٦٨٦ ، وألكني إليها بالسلام وألكني إليها السلام ص ١٠ ، والبيان في روائع القرآن ص ٩١ ، وبناء الجملة العربية ص ١٠ ، والنحو والدلالة ص ١٥٥ ، والأسلوب والأسلوبية «مدخل نظري ودراسة تطبيقية» ص ٩٠ - ١٠٦ ، والعربية والوظائف النحوية ص ١٠٩ ، ١٧٥ - ١٧٦ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ١٨١ - ١٩٠ .

(١٠٠) صَيْدَح : اسم ناقة ، يُنْظر : لسان العرب (صدح) وكذلك (نجع) ، والبيت لذي الرُّمَّة في ديوانه ٣/ ١٣٥ .

(١٠١) شرح أبيات الجمل ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ٣٢٩ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٧ .

(١٠٢) يُنْظر : خزانة الأدب ٩/ ١٦٩ ، والإيضاح ص ١٧٠ .

(١٠٣) خزانة الأدب ٩/ ١٧٠ .

(١٠٤) شرح الكافية ٤/ ١٧٤ ، ويُنْظر : شفاء العليل ١/ ٣٩٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٦ حيث يوجد رأي الأخفش في هذا الأمر ، والإيضاح ص ١٧٠ حيث يوجد رأي الفارسي .

(١٠٥) التصريح ٤/ ٥٢٤ .

(١٠٦) المقتضب ٤/ ١٠ - ١١ ، ويُنْظر : معاني القرآن للكسائي ص ٥٩ ، والكشاف ١/ ٣٣ - ٣٤ ، والتصريح ٤/ ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(١٠٧) الجمل في النحو ، ص ١٤٩ - ١٥٠ ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ٣٢٩ .

(١٠٨) خزانة الأدب ٩/ ١٦٩ ، ويُنْظر : الإيضاح ص ١٧٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٦ ، وهامش ١ من خزانة الأدب ٩/ ١٦٩ ، حيث يشير الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنَّ المقصود بالهادي هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني ، صاحب تصريف العزّى ، المتوفى سنة ٦٥٥ هـ ، وكتابه الهادي في النحو والصرف ، وشَرْحه ، ويُسمَّى شَرْحه بالكافي ، وقد قام بدراسته وتحقيقه محمود فجال سنة ١٣٩٨ هـ في رسالة دكتوراه .

(١٠٩) سورة الأنبياء ، الآية ٦٠ .

(١١٠) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ١٦ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٥ ، والتصريح ٤/ ٥٢٥ هامش ١ ، وحاشية يس على التصريح ٢/ ٢٨٢ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٦٨ - ١٧١ .

(١١١) يُنْظر : خزانة الأدب ٩/ ١٦٨ ، حيث نقل البغدادي هذا التعليل - وهو ماأوافقه عليه - عن الشارح المحقق في درة الغواص .

(١١٢) يُنْظر في كلِّ ذلك : الكتاب ١/ ١٨٩ - ١٩٣ ، والمقتضب ١/ ١٤ - ١٥ ، والإيضاح العضدي ص ١٨٦ ، والأصول في النحو ١/ ١٣٧ ، وشرح المفصل ٣/ ٩٢ - ٩٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٣٤ - ٤٥٢ ، وشرح الكافية ٣/ ٤٠٢ - ٤١٢ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣ - ٢٢٦٣ ، والتصريح ٣/ ٢٥٢ - ٢٥٩ ، وهمع الهوامع ٣/ ٥٤ - ٦٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤١ - ٥٤٩ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٢٧ - ١٢٨ .

(١١٣) يُنْظر : الأصول في النحو ١/ ١٣٧ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٩ .

(١١٤) سورة البلد ، الآيات ١٣ - ١٥ .

(١١٥) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ٤٤٢ - ٤٤٣ ، وهمع الهومع ٣/ ٥٨ .

(١١٦) شرح المفصّل ٣/ ٩٤ .

(١١٧) نُسبَ هذا البيت في بعض المصادر السابق ذكرها في أول العرض إلى الشاعر الجاهلي مالك بن زُغبَة ، أحد بني باهلة ، وأنشده كلٌّ من سيبويه والأشموني (٢/ ١٧٨) في باب التنازع ، وإعمال المصدر أيضًا ، والبيت في ديوان المرار الأسدي ، وبعده :

ولو أنَّ رُمْحي لَمْ يَخُنِّي انكسَاره ... لَغَادَرْتُ طَيرًا تَقْتَفيه وأضْبُعَا

ويُروى (لقيت) في مكان (لحقت) وكذلك (كررت) ، وذلك صدد الحديث عن وقْعة ، أُصيب فيها مسمع بن شيبان بن قيس بن ثعلبه ، وأولى المغيرة : أوّل المغيرة ، صفةٌ لموصوفٍ محذوف ، أي

الخيل المغيرة أو الجماعة المغيرة ، والمراد الفرسان المغيرة . وأنكل : من النكول ، وهو الرجوع في القتال جُبْنًا وخوفًا ، والمعنى : قد علم أوّل مَن لقيت من جماعة الفرسان المغيرين أنّني شجاعٌ ، قد صرفتهم عن وجوههم ، هازمًا لهم ، ولحقت سيِّدهم مسمع ، فلم أتراجع عن ضربي إيّاه بسيفي .

(١١٨) شرح أبيات الجمل ص ١١٥ ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ١٢٤ حيث أشار إلى أنَّ «مسمعًا» يجوز أنْ يكون منصوبًا بوقوع الضرب عليه ، وأنْ يكون منصوبًا بـ «لَحَقْتُ» كأنّه قال : لَحَقْتُ مسمعًا فلم أنْكُلْ عن الضرْب ، ويُنْظر أيضًا : معاني الحروف ، للرماني ص ٨٧ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٠٥ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢ / ١٧١ .

(١١٩) يُنْظر : الأصول في النحو ١/ ١٢٥ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ٩٤ - ٩٥ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١ .

(١٢٠) يُنْظر : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١ .

(١٢١) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٤٤ ، والتصريح ٣/ ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٩٨ حيث قال : «والصواب أنّه منصوبٌ بالمصدر المذكور على ضَعْفه ؛ وذلك لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين ، فعمل وفيه التنوين ، فاعرفه» . والجدير بالذكر هنا أنَّ من النحويين مَن يدلّل على ضَعْف عمل المعرَّف بأل بقوله : ولا أعلمه جاء في التنزيل ، نحو الفارسي في الإيضاح العضدي ، ص ١٨٦ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٩٧ . لكن ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٤٤٣ رأى أنَّ ذلك - وهو ما أوافقه عليه - محتملٌ في موضع واحد من القرآن الكريم هو قوله تعالى : ﴿لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الجَهْرَ بالسُّوَءِ منَ القَوْلِ إلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ النساء ، ١٤٨ ، فيحتمل أنْ يكون «مَن» في موضع رفْع بالجهر على تقدير لا يحبّ الله أنْ يُجاهر بالسوء من القول إلاّ مَن ظُلم ، ويحتمل أنْ يكون قد تم قبل «إلاّ» وتكون في موضع نصْبٍ على الاستثناء ، وهذا ما أشار إليه الرضيّ أيضًا في شرحه على الكافية ٣/ ٤٠٩ .

(١٢٢) يُنْظر : الكتاب ١/ ١٩٢ - ١٩٣ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١ .

(١٢٣) المقتضب ١/ ١٥ ، ويُنْظر : هامش الصفحة نفسها للمحقق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة .

(١٢٤) يُنْظر : شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٠ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٢٨ .

(١٢٥) يُنْظر : شرح المفصل ٣/ ٩٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٤٢ - ٤٤٣ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ٥٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤١ - ٥٤٢ .

(١٢٦) شرح المفصل ٣/ ٩٨ .

(١٢٧) يُنْظر : الإيضاح العضدي ، ص ١٦٠ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١ ، والتصريح ٣/ ٢٥٨ .

(١٢٨) يُنْظر : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١ ، والتصريح ٣/ ٢٥٨ ، حيث ذكرا رأي ابن طلحة .

(١٢٩) يُنْظر : شرح المفصل ٣/ ٩٨ .

(١٣٠) الجُمل في النحو ، ص ٩٥ - ٩٦ ، ويُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ٥٧ ، ٧١ .

(١٣١) يُنْظر : الكتاب ١/ ٣٨ ، ١٥٩ ، ٣/ ١٢٧ ، ١٣٥ ، ٤٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٥ - ٣٧ ، ١١٨ ، ٣٢١ ، ١٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٩ - ٢٨٥ ، و «ما «النافية ودراستها في القرآن الكريم ، ص ٦٧٩ - ٦٨٠ .

(١٣٢) دار البيتان في المصادر حول الاستشهاد بنصب الأواري على الاستثناء المنقطع ، على لغة أهل الحجاز ، على اعتبارها من غير جنس الأحدين ، واعتبار الكلام مُسْتأنفًا ، وبرفعها على البدل ، على لغة تميم ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعًا ومجازًا ، وكذلك الاستشهاد على زيادة (من) في قوله (من أحد) ، وزيادة (ما) في قوله (ما أبينها) ، وكذلك الجمع بين ثلاثة أحرف للنفي على رواية الفرَّاء (ما إن لا أبينها) ، وكذلك تصغير (أصيل) على أُصَيْلان وأُصَيْلالاً ، بإبدال النون لامًا ، وأصيلانًا مصغر أصيل على غير قياس ، وفيه وجوه أخرى ، يمكن الرجوع إليها في هامش ٢ من المقتضب ٤/ ٤١٤ - ٤١٥ ، والتصريح ٥/ ٣٦٢ ، والأواري : جمع الآري ، وهو محبس الدابة ، والنؤي :حُفَيرة حول البيت من تراب لمَنْع الماء ، والمظلومة : الأرض التي حُفر فيها ، وليست بموضع حفر ، والجلد : الأرض الصلبة الغليظة ، والشاعر هنا في وصْفه للسيل كما يرى ابن السكِّيت في اللسان «شبّه داخل الحاجز بل الحوض بالمظلومة ، يعني أرضًا مرُّوا بها في برِّية فتحوَّضوا حَوْضًا فسقوا فيه إبلهم ، وليست بموضع تحويض أو حفر ، يُقال : ظَلَمْتُ الحوض إذا عَمِلْتَه في موضعٍ لا تُعْمَل فيه الحياض ، قال وأصل الظلم وضْعُ الشيء في غير موضعه « . لسان العرب ، مادة (ظلم) ، ويُنْظر في كل ما تقدم :الكتاب ٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٨٨ ، ٤٨٠ ، والمقتضب ٤/ ٤١٤ ، والجمل في النحو للزجاجي ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٩٧ - ٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص ٥٤ - ٥٥ ، والإيضاح العضدي ، ص ٢١١ ، والبارع في اللغة ص ٦٢٧ ، والإنصاف ١/ ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٦٩ ، وشرح المفصل ١/ ٤٢٣ ، وشرح الكافية ٢/ ١٨٦ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠ ، والتصريح ٥/ ٣٦٢ - ٣٦٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وخزانة الأدب ٤/ ٦ ، ١٢١ ، ١١/ ٣٦ ، وديوان النابغة ٢ - ٣ .

(١٣٣) سورة النساء ، الآية ٧٩ .

(١٣٤) شرح أبيات الجمل ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وقد أشار البطليوسي فيما بعد إلى الوجه الثاني ، وهو النصب على التمييز المنقول عن الفاعل ، فيكون من باب تَفَقَّأ زيدٌ شحمًا ، وقوله تعالى : ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ ، كأنَّه أراد : عَيَّ جوابها ، ثم نقل الفعل عن الجواب إلى الدار ونصب ، ويدل على صحة هذا الوجه أنَّهم صرَّحوا بذلك في نحو قول أبي صخر الهذلي :

وَقَفْتُ برَسْمِهَا فَعَيَّ جَوَابُهَا ... قُلْتُ وَعَيْنِي دَمْعُهَا سَرِبٌ هَمِرُ

يُنْظر : ص ٢٣٤ من شرح أبيات الجمل ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٩ - ٢٨٥ .

(١٣٥) يُنْظر : هامش ٢ من المقتضب ٤/ ٤١٤ - ٤١٥ ، حيث كلام المحقق ، والمراد بقوله (عيّت جوابًا)

في بيت النَّابغة أنَّ الدار عجزت عن الجواب ، ولم تُجب عمّا سألها عنه ، وهو الحبيبة ، وما بالدار من أحد .

(١٣٦) يُنْظر : الكتاب ١/ ٣٧ - ٣٨ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، والمحتسب ١ / ١٣١ ، ٣٨٦ حيث يرى ابن جنّي أيضًا - وهو بصريٌّ - أنَّه لمّا حُذف حرف الجرِّ وصلَ الفعل فعمل ، كقوله عزَّ اسمه : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ أي : من قومه .

(١٣٧) يُنْظَر : الإيضاح في علل النحو ، ص ١٣٩ .

(١٣٨) يُنْظر : الكتاب ١ / ٣٧ - ٣٨ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٣ ، والإيضاح في علل النحو ٣/ ٣٨ .

(١٣٩) المقتضب ٤/ ٣٣٠ - ٣٣١ ، ويُنْظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٣ ، والأصول في النحو ١/ ١٧٨ ، والإنصاف ١/ ١٦٧ - ١٧٢ ، وشرح المفصل ١/ ٣٤٦ .

(١٤٠) يُنْظر : الكتاب ٣/ ٢١٣ - ٢١٤ ، والمقتضب ٣/ ٣١٩ ، ٤/ ٣ - ٤ ، وهامش ٣ من التصريح ٤/ ٧٨٧ للمحقق .

(١٤١) الكتاب ٣/ ٢٠٦ ، ويُنْظر : المقتضب ٣/ ٣٨٥ .

(١٤٢) دار الاستشهاد بهذا البيت في كتب التراث على أنَّ حرف الجر (على) قد يأتي اسمًا بمعنى (فوق) ، وليس هذا بضرورة ، خلافًا لابن عصفور ، وذلك إذا دخل عليه (من) ، ورُوي (خمْسها) مكان (ظمؤها) ، وبيداء مكان (زيزاء) ، فمن روى ببيداء جعل المجهل صفَة لها ، ومن روَى (بزيزاء) أضافَها إلى المجهل ، على الرَّغْم من أنَّ البعض روى المجهل على أنَّها نعتٌ لزيزاء ، نحو ابن مالك في شرح التسهيل والأشموني في شرحه . وغدت : أي انصرفت القطاة من فوق فرخها ، والظمء : مدة صبرها عن الماء ، وتصل : تصوِّت ، والقيض : قشر البيضة الأعلى ، والذي يَلْبَس البيضة فيكون مابينها وبين قشرها الأعلى ، يُقال له : الغرْقئ ، والزيزاء : ماارتفع من الأرض أو ما غلظ منها ، والمجهل : الخالية ممّا يُهْتدى به . يُنْظَر : الكتاب ٤/ ٢٣١ ، والمقتضب٣/ ٥٣ ، والكامل ٣/ ٧٤ - ٧٥ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٧ - ١٠٨ ، والجمل في النحو للزَّجّاجي ص ٦١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٧ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٥٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ١١ ، وشرح الكافية ٤/ ٣٢٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ، ص ٣٠٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٢ ، ٥/ ٢٤٥٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٤٥ - ١٤٦ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٧ ، والتصريح ٣/ ٧٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٣ ، والصحاح باب الزاي فصل الزاي مادة زأز ٣/ ٨٨٠ ، وخزانة الأدب ٣/ ٥٣٥ ، ١٠/ ١٤٧ - ١٥٦ ، والبيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١ .

(١٤٣) سورة المؤمنون ، الآية ٢٠ .

(١٤٤) شرح أبيات الجمل ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١٤٥) يُنْظر : خزانة الأدب ١٠/ ١٥٤ ، والكامل ٣/ ٧٥ ، والكتاب ٣/ ٢١٤ - ٢١٥ ، والمنصف ٤٢٩ - ٤٣٠ ، والتصريح ٣/ ٧٤ - ٧٥ ، ويُلاحظ أنَّ الهمزة في علباء منقلبة عن ياء ، وفي حمراءَ منقلبةٌ عن ألف ؛ ولذا لم يشتركا في اللفظ ، فكانت حمراء ممنوعةً من الصرف . يُنْظر : الكتاب ٣/ ٢١٤ - ٢١٥ وهامش ٨ من الكتاب ٣/ ٢١٤ أيضًا ، والعلباء : عرْقٌ في العنق ، والحملاق : ماغطّى الجفون من بياض المقلة ، والسِّرداح : الناقة الطويلة ، وقيل كثير اللحم . يُنْظر : لسان العرب ، كلٌّ في مادته .

(١٤٦) شرح المفصل ٣/ ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والدرحاية : الرجل كثير اللحم ، القصير ، السمين ، ضخم البطن ، لئيم الخلْقة .

(١٤٧) معاني القرآن للفَرَّاء ٢/ ٢٣٣ .

(١٤٨) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٠ ، ويُنْظر : شرح التسهيل ٣/ ١١ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٤٩) يُنْظر : خزانة الأدب ١٠/ ١٥٠ - ١٥٣ .

(١٥٠) هذا البيت ورد في المصادر مُسْتشهدًا به في نداء المتعجب منه ، ومعاملته معاملة المستغاث ، وجواز الاستغناء عن اللام بالألف ، والفليقة : الداهية ، والقوباء : بثرٌ يظهر في الجسد فيقال : هي القُوبَاء يافتى ، فهي تُقَوِّب الجلد مثل التقوير ، ومن ذلك سُمِّيت القوباء التي تخرج بجلد الإنسان فتُداوى بالريق ، وجمعها قوباوات وقوابي على غير قياس ، والريقة : ريق الإنسان ، والمعنى أنَّ أعرابيًا أصابته قوباء ، فقيل له اجعل عليها شيئًا من ريقك وتعهدْها بذلك ، فإنَّها ستذهب ، فتعجب من هذا الأمر . يُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ١٦٦ ، والبارع في اللغة ص ٥٠٥ - ٥٠٧ ، ولسان العرب (قوب) ، واللامات للزجاجي ٨٢ ، وإصلاح المنطق ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، والمنصف ٦٠٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٢١٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢ ، والتصريح ٤/ ٧٨ .

(١٥١) الكتاب ٣/ ٣١٣ - ٣١٥ ، ويُنْظر : المقتضب ٣/ ٣٨٥ - ٣٨٦ ، ٤/ ٣ - ٤ ، والبارع في اللغة ص ٥٠٥ - ٥٠٧ ، والمنصف ، ص ٦٠٨ .

(١٥٢) يُنْظر : الكتاب ٣/ ٣١٦ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٦١ ، ٢/ ١٨٨ ، والأصول في النحو ٣/ ١٦٤ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٣٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والخصائص ١/ ٣٣٤ ، والمحتسب ١/ ١٤٩ ، ٣٠٠ ، ٣٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦ - ١٢٨ ، والإنصاف ١/ ٣٠ ، وشرح المفصّل ٣/ ٥٠٥ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣/ ٢٣ ، وشرح الكافية ٤/ ٢٥ - ٢٦ ، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ٥/ ٢٣٨٧ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨ ، والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٠٩ ، والتصريح ١/ ٢٨٥ - ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٨ - ١٢٠ ، وخزانة

الأدب ٨/ ٣٦١ - ٣٨٤ ، ٩/ ٥٢٤ ، . . . إلخ . وبيت قيس الذي نحن بصدده دار في هذه الكتب وغيرها منسوبًا له في بعضها ، وغير منسوب في بعضها الآخر ، واستُشْهد به على عدم حذف حرف العلة في الجزم ، وزيادة الباء في قوله (بما لاقت) حملاً على المعنى ، وذلك لمّا كان معناه ألم تسمَع بما لاقت لبونهم ، وكون (ما) فاعل يأتيك ، وخُرِّج على التنازع ، حيث تنازع على (ما) يأتيك وتنمي ، فأُعْمل الثاني ، وقصة البيت مشهورةٌ ، يمكن الرجوع فيها إلى خزانة الأدب ٨/ ٣٦٤ - ٣٧٢ ، وبعده قال :

ومَحْبِسُها على القُرَشي تُشْرَى ... بأدْرَاعٍ وأسْيَاف حِدَاد
كَمَا لاَقَيْتُ مَنْ حَمَلَ بن بَدْر ... وإخْوته على ذاتِ الإصَادَ
فَهُمْ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَيْر فَخْرٍ ... وَرَدّوا ، دُونَ غَايَته جَوَادي

(١٥٣) الجمل في النحو ، ص ٢٠٣ ، ويُنْظر : العمدة في محاسن الشعر ونَقْده ٢ / ٤١١ .

(١٥٤) شرح أبيات الجمل ، ص ٣٠٧ ، ويُنظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ٣٧٢ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٥٢ حيث قال البطليوسي - وهو ما لا أوافقه عليه لمّا سيأتي في التحليل - في تعليقه على هذا البيت بتصرف منّي : «هذا الذي قاله صحيحٌ إلا أنَّ مثل هذا لا يُجعل لغة كما قال - أي الزَّجّاجي - إنَّما يُسمّى لغةً ما كان مستعملاً في الكلام ، وأما ماينفرد به الشعر ، فإنَّما يُسمّى ضرورةً » .

(١٥٥) الكتاب ، ٣/ ٣١٦ ، ويُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١١٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٣/ ١٦٩ .

(١٥٦) يُنْظر : معاني القرآن ١/ ١٦١ ، ولسان العرب ، مادة (أتي) حيث يرى ابن منظور والمازني أنَّ هذا هو الأصل .

(١٥٧) يُنْظر : الخصائص ، ١/ ٣٣٤ ، والإنصاف ١/ ٣٠ ، ولسان العرب (أتي) .

(١٥٨) يُنْظر : شرح التسهيل ١/ ٢٨٦ ، و شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦ ، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦١ - ٣٦٦ ، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، المجلد الأول ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(١٥٩) يُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ١١٢ .

(١٦٠) الخصائص ١/ ٣٣٤ ، ويُنْظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٨٠ - ٨١ ، ٢/ ١٧٦ ، وفي أدلة النحو ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(١٦١) خزانة الأدب ٨/ ٣٦٢ ، وقد علّق البغدادي على ذلك بقوله : «هذا كلامه ، ولا يخفى أن مافسَّر به الضرورة مذهبٌ مرجوحٌ ، والتحقيق عند المحققين أنها ماوقع في الشعر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا » .

(١٦٢) سورة طه ، الآية ٧٧ .

(١٦٣) يُنْظر : معاني القرآن ١/ ١٦١ ، ٢/ ١٨٧ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٠٠ ، ١١٩ - ١٢٠ ، ويُنْظر : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، المجلد الأول ١/ ٣٣٦ حيث أشار إلى أنَّ قوله تعالى : ﴿لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى﴾ استدل به بعضٌ على الاقرار بكونه يراه نهيًا ، وأوّله السيرافي على أنَّه مجزومٌ بحذف الألف ، والموجودة إنَّما جيء بها رعايةً للفواصل ، كهي في «الظنونا «الأحزاب ، الآية ١٠ ، و «السبيلا » - الأحزاب ، الآية ٦٧ - في قراءة مَن أثبت ، ويُنْظر : شرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٣/ ١٥١ ، ١٦٩ - ١٧٠ .

(١٦٤) يُنْظر : لغة الشعر ، ص ١٣٦ .

(١٦٥) شرح كتاب سيبويه ٢ / ١٣٢ ، ويُنْظر : لغة الشعر ، ص ١٣٦ .

(١٦٦) السابق ٢ / ١٥٧ ، ويُنْظر :لغة الشعر ، ص ١٣٦ .

(١٦٧) السابق ٢ / ١١٩ ، ويُنْظر : لغة الشعر ، ص ١٣٦ ، واللهجات العربية في التراث ٢/ ٦٨٩ حيث يرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أيضًا أنَّه لاضرورة في القرآن ولا في النثر .

(١٦٨) لغة الشعر ، ص ١٣٦ .

(١٦٩) السابق ، ص ١٥٠ .

(١٧٠) يمكن مراجعة هذه الأبيات في المصادر المذكورة بأول هذا العرض .

(١٧١) يُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ٣٧٢ ، والمنصف ص ٣٧٤ ، حيث قال :لله ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر أخرجهما على الأصل ؟ قال الشاعر :

أَلَمْ يَأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بمَا لاقَت لبُونُ بني زِيَاد ؟

فهذا من لغته أن يقول : «يأتُيك ، كما تقول : هو يضربُك ، فسكون الياء في يأتيك علامةٌ للجزم ، كما أن سكون الباء في ألم نضربْك علامةٌ للجزم « .

(١٧٢) يُنْظر :اللهجات العربية في التراث ٢/ ٦٨١ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ .

(١٧٣) الجمل في النحو ، ص ٢٠٤ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ص١٧٨ حيث أشار المرزباني إلى أنَّه قيس بن زهير بن جذيمة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن بغيض ، كان شريفًا حازمًا ، ذا رأي ، وكانت عبس تصدر في حروبها عن رأيه ، وهو صاحب داحس ، وهي فرسه .

(١٧٤) يُنْظَر : الصحاح للجوهري ، باب السين ، فصْل العين ، مادة عبس ، ٣/ ٩٤٥ .

(١٧٥) هامش ٢ من الكتاب ٣/ ٣١٦ ، ويُنْظر :هامش ٢ من الأصول في النحو ٣/ ٤٤٣ ، حيث يرى الدكتور عبد الحسين الفتلي أنَّ ما ورد في بيت قيس لغةٌ لبعض العرب .

(١٧٦) لغة الشعر ، ص ٣٢٧ .

(١٧٧) يُنْظَر :الأغاني ١٦/ ١٩ - ٣٤ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص٣٢٣ - ٣٢٤ ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦٤ - ٣٧٢ ، وكتاب الحماسة البصرية ١/ ١٦٣ - ١٦٤ ، ١٩٧ ، حيث توجد أبيات

قيس ، وكذلك تعليق المحقق عليها .

(١٧٨) يُنْظَر : المحتسب ٢/ ٢٥٣ - ٢٥٦ ، صدد عَرْضه للقراءات في كلمة «يَا حَسْرَةً «من قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَاد مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُول إِلاَّ كَانُوا به يَسْتَهْزِئُون﴾ يس ٣٠ .

(١٧٩) يُنْظَر : الإعراب ظاهرة جمالية ص ١٦٣ - ١٦٥ .

(١٨٠) في التركيب اللغويّ ص ١٢٤ .

(١٨١) يُنْظر : الخصائص ٣/ ١٢٤ ، وشرح المفصّل ٤/ ٣٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٨ ، وشرح الكافية ٣/ ٢٠٠ ، ولسان العرب مادة بَيَن ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٦ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨ ، ٧/ ٧١ .

(١٨٢) هذا البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١/ ١٨ ، ويقول قبله :

والدَّهْرُ لا يَبْقَى عَلى حَدَثَانه ... مُسْتَشْعِرٌ حَلَقَ الحديد مُقَنَّعُ

تَعْدُو به خَوْصَاءُ يَقْصِمُ جَرْبُهَا ... حَلَقَ الرِّحالة فَهْيَ رَخْوٌ تَمْزَعُ

وذلك في قصيدته المشهورة ، التي رثى بها أولاده الخمسة الذين أصابهم الطاعون .يُنْظر : خزانة الأدب ١/ ٤٢٢ - ٤٢٣ ، ٧/ ٧٢ . والحدثان مصدرٌ بمعنى الحدث والحادثة ، والمستشعر : اللابس ، وحلق الحديد : دروعه ، والمقنع : اللابس المغفر ، وخوصاء : من خَوصت عين الرجل والدابة تخوص خوَصًا إذا غارت ، والعين خوصاء ، والجمع خوص ، فالخوص غُؤُورٌ في العينين ، وخوصاء صفةٌ لموصوف محذوف ، أي تجري به فرسٌ في عينيها خوصٌ ، والكماة : جمع كميّ ، وهو الشجاع الذي ستر درعه بثوبه ، وتعنقه الكماة : دُنوه منهم ، والروغ : أن يحيد عن ضرباتهم ، والجريء : الواسع الصدر ، والسلفع : السليط ، والمعنى أن هذا المُسْتَشْعر الدرع حزمًا وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان ، قُدِّر له رجلٌ هكذا ، فاقتتلا حتى قتل كلُّ واحد منهما صاحبه ، ومراده أن الشجاع لا تعصمه جراءته من الهلاك ، وأنَّ كلّ مخلوق إلى فناء . يُنْظَر : جمهرة اللغة لابن دريد ، مادة خوص ٢/ ٢٢٨ ، وشرح أبيات الجمل ، ص ٢٦٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٧/ ٧٦ ، والأشباه والنظائر في النحو ١ / ١٧٣ .

(١٨٣) شرح أبيات الجمل ، ص ٢٦٠ ، ويُنْظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٨٨ ، والجمل في النحو للزجاجي ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(١٨٤) لسان العرب ، مادة عَنَقَ .

(١٨٥) مغني اللبيب ، ٢/ ٥٢٢ ، ويُنْظر نص ابن عصفور في شرحه لجمل الزَّجّاجي ٢ / ٥٦٨ ، وهو لا يخرج عمّا قاله ابن هشام .

(١٨٦) شرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٥٦٨ - ٥٦٩ بتصرُّف يسير .

(١٨٧) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ١٣٨ ، وشرح الكافية ٣/ ٢٠٠ ، وخزانة الأدب ٧/ ٧١ - ٧٣ .

(١٨٨) يُنْظر : شرح التسهيل ٢/ ١٣٨ ، وشرح الكافية ٣/ ٢٠٠ ، وخزانة الأدب ٧/ ٧١ - ٧٣ .

(١٨٩) سبق العرض لبيتي النابغة فيما يتصل بالنصب على نَزْع الخافض .

(١٩٠) شرح أبيات الجمل ، ص ٢٣٥ .

(١٩١) يُنْظر : المقتضب ٣/ ٩٣ - ٩٤ ، والخصائص ١/ ١٨٧ - ١٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢ ، والإنصاف ١/ ٥٥ - ٥٧ .

(١٩٢) يُنْظر : المقتضب ٤/ ٣٠٠ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٤ ، ٢/ ٢٦٤ ، وشرح الكافية ٢/ ١٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥ .

(١٩٣) شرح أبيات الجمل ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ويُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١٩٤) يُنْظر : الكتاب ٢/ ٣١٩ - ٣٢٠ ، ومعاني القرآن للكسائي ، ص ١٦٠ ، ٢١٠ ، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٨٨ ، ٤٨٠ ، والمقتضب ٤/ ٤١٤ ، والإنصاف ١/ ١٧٠ ، ٢٦٩ ، وشرح المفصل ١/ ٤٢٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠ ، وخزانة الأدب ١١/ ١٣٦ .

(١٩٥) هامش ١٥٩ من الإنصاف ١/ ٢٧٠ .

(١٩٦) يُنْظر : الكتاب ٢/ ٣١٦ ، والمقتضب ٤/ ١٣٧ ، ١٦٣ ، ٤٢٠ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص ٥٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٨٦ ، والجنى الداني ص ٣١٦ ، ورصف المباني ص ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والعلامة الإعرابية ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(١٩٧) يُنْظر : همع الهوامع ، ٢/ ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(١٩٨) تجدر الإشارة إلى أنَّ الجار والمجرور (بالربع) معتمدٌ على نفي ، حيث إنَّ الظرف والمجرور بالحرف إذا وقع بعده اسمٌ مرفوعٌ ، وكان معتمداً على نفي كما في قولنا : مافي الكلية أحدٌ ، أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو صاحب حال كان الاسم المرفوع بعد الظرف أو المجرور بالحرف فاعلاً عند أكثر النحاة ، وذلك تشبيهًا لشبه الجملة بالفعل في الدلالة على الاستقرار ، ويجوز كونه مبتدأ مؤخّرًا ، وقيل كونه فاعلاً أرجح لقوة جانب الفعلية فيه باعتماده على شيء مما ذُكر . . .إلخ . يُنْظر في ذلك : الإنصاف ١/ ٥١ - ٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٤٣ - ٤٤٤ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٣٤٩ - ٣٥٢ ، والظرف «خصائصه ، وتوظيفه النحوي لله ، ص ٣٥٥ - ٣٦١ .

(١٩٩) يُنْظر : خزانة الأدب ، ٤/ ٦ ، ١١/ ٣٦ .

(٢٠٠) يُنْظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٥ - ٦٦ ، والبعد التداولي عند سيبويه ص ٢٥٩ - ٢٦١ .

* * *